الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ /2014

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commersiales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : ..... / D.S.E / 2014

الموضـــــــوع

علاقة المخاطر البنكية بصناعة قرارات الائتمان في ظل الاستراتيجية الشاملة للبنك التجاري

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية– BADR – – وكالة بسكرة –

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص : نقود ومالية

إعداد الطالبة :
- يسرى زوبيري

إشراف الأستاذة:
- بلعبيدي عايدة عبير

السنة الجامعية: 2013– 2014

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

أشكر الله عز وجل أن وفقني على إتمام هذا العمل

كما أتقدم بخالص عبارات الشكر والعرفان إلى كل من ساعدني وشجعني على إنجاز هذه المذكرة وأخص بالذكر الأستاذة المشرفة "بلعبيدي عايدة عبير" على ما قدمته من نصائح وتوجيهات كان لها الأثر في إتمام هذا العمل

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للجنة المناقشة لقبولها مناقشة هذه المذكرة

وأشكر كل فريق وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -بسكرة –

على التسهيلات التي قدموها لي وأخص بالذكر نائب المدير "كمال بالباي"

والمكلف بالدراسات بمصلحة القروض "قلالة نجم الدين" ومصلحة تسيير القروض بالمديرية الجهوية السيد "بن يحي شكيب" وكل طاقم الوكالة

وكل أساتذتي على مدى سنوات كسبي للعلم والمعرفة

وفي الأخير أشكر كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد

"شكرا جزيلا وجزاكم الله خيرا"

الإهداء

إلي من ساندني وشد من عزمي.....والدي العزيز

إلي من أنار لي دعاؤها حياتي....والدتي العزيزة

إلي زوجي الذي رافقني بالإهتمام في تتبع مراحل هذا البحث.....

إلي إخوتي وأخواتي.....

إلي صديقاتي ورفيقات دربي ومن قضيت معهم أجمل أيامي.....

إلي كل زملاء دفعة 2013-2014.....

إلي كل من أحب .....

أهدي هذا العمل المتواضع

الملخص:

تعمل البنوك التجارية في ظروف اقتصادية تحمل درجات من المخاطر وخاصة مخاطر الائتمان الشيء الذي يفرض عليها إعطاء هذه المشكلة قدرا كبيرا من الأهمية، والقيام ببعض الإجراءات الكفيلة بتقليل تلك المخاطر إلي أدنى حد ممكن ، وفي ظل تصاعدها بدأ التفكير في البحث عن أليات لمواجهتها وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر البنكية التي تتعرض لها البنوك مستغلة في ذلك كفاءة صانعي قرارات الائتمان ، حيث تم في هذا البحث دراسة علاقة المخاطر البنكية بصناعة قرارات الائتمان في ظل الاستراتيجية الشاملة للبنك التجاري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة بسكرة– ، والذي من خلال الدراسة الميدانية تبين أنه يعاني من مخاطر عدم التسديد بالرغم من الإجراءات التي يطبقها لصنع قرار ائتماني إذ أنه يقوم بدراسة جيدة ورشيدة لطلبات الائتمان وفق تحليل مالي سليم للموافقة على منح الائتمان من عدمه ، إلا أن عملية التسيير العلاجي لخطر القرض ضرورية لأن إمكانية وقوع الخطر وارد في أي لحظة، وبالتالي مطالبة البنوك بتطوير أساليب قياسها للمخاطر وإدخال المفاهيم والوسائل الحديثة لإدارة المخاطر.

Résumé :

Les banques commerciales impliqués dans des conditions économique qui degrés de risque , notamment le risque de crédit est la chose qui les oblige à accorder à cette question une grande importance , et de faire des mesures visant à réduire ces risques au minimum , et l'escalade a commencé à penser à la recherche de mécanismes pour y faire face et de trouver une pensée commune entre les banques centrales des différents pays sur la base de la coordination entre les autorités de contrôle pour réduire les risques bancaires rencontrées par abonnoqmstglh l'efficacité des décideurs , le crédit où il était dans cette étude de la relation entre les décisions de crédit du secteur bancaire des risques à la lumière de la stratégie globale de la Banque Commerciale de la Banque de l'agriculture et le développement rural - Agence - Biskra , qui, à travers l'étude de terrain indiquent qu'il souffre du risque de non-paiement malgré les procédures appliquées par le crédit de prise de décision comme il est d'étudier la bonne et rationnelle pour les demandes de crédit selon l'analyse d'une base financière solide pour l' approbation de l'octroi de crédit ou pas , mais que le processus de gouvernance risque thérapeutique du prêt est nécessaire parce que la possibilité de la survenance du risque sur la question à tout moment , et donc revendication les banques à développer des méthodes pour mesurer le risque et introduire les concepts et les méthodes modernes de gestion des risques .

الفهرس	الصفحة
شكر وعرفان	I
الإهداء	II
الملخص	III
فهرس المحتويات	VII-V
فهرس الجداول	VIII
فهرس الأشكال	XI
فهرس الملاحق	X
مقدمة	**أ – و**
الفصل الأول: البنوك التجارية إدارتها ومخاطرها	**75-02**
تمهيد	02
المبحث الأول: البنك التجاري واستراتيجيته الشاملة	03
المطلب الأول: لمحة عامة عن البنوك التجارية	03
الفرع الأول: نشأة ، تعريف وأنواع البنوك التجارية	03
الفرع الثاني: خصائص ووظائف البنوك التجارية	09
الفرع الثالث: موارد واستخدامات البنك التجاري	17
المطلب الثاني: الاستراتيجية الشاملة للبنوك التجارية	21
الفرع الأول: مفهوم وأهداف الاستراتيجية الشاملة للبنك	22
الفرع الثاني: الاستراتيجية التسويقية للبنك	27
الفرع الثالث: ارتباط قرارات الائتمان بالاستراتيجية الشاملة للبنك	39
المبحث الثاني: المخاطر البنكية وإدارتها	46
المطلب الأول: المخاطر البنكية	46
الفرع الأول: الإطار المفاهيمي للمخاطر البنكية	46
الفرع الثاني: التصنيفات المختلفة للمخاطر البنكية	52
المطلب الثاني: إدارة المخاطر البنكية	61
الفرع الأول: الاطار المفاهيمي لإدارة المخاطر البنكية	61
الفرع الثاني: استراتيجية إدارة المخاطر وفق لجنة بازل(1) و (2)	66
خلاصة الفصل الأول	75

الفصل الثاني: الائتمان المصرفي وصناعة القرارات الائتمانية	**145-77**
تمهيد	77
المبحث الأول: الائتمان المصرفي	78
المطلب الأول: الاطار المفاهيمي للائتمان المصرفي	78
الفرع الأول: ماهية الائتمان المصرفي	78
الفرع الثاني: أنواع و أسواق الائتمان المصرفي	83
المطلب الثاني: السياسة الائتمانية	92
الفرع الأول: تعريف والعوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية	92
الفرع الثاني: مكونات السياسة الائتمانية	95
المبحث الثاني: صناعة قرارات الائتمان والقروض المتعثرة في البنك التجاري	110
المطلب الأول: صناعة القرار الائتماني في البنك التجاري	110
الفرع الأول: القرار الائتماني في البنك التجاري	110
الفرع الثاني: تقييم وقياس المخاطر الائتمانية	117
الفرع الثالث: عناصر تحليل الائتمان (5 C'S)	124
المطلب الثاني: القروض المتعثرة وكيفية معالجتها في البنوك التجارية	130
الفرع الأول: ماهية القروض المتعثرة	130
الفرع الثاني: المعالجة المصرفية للديون المتعثرة	139
خلاصة الفصل الثاني	145
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة بسكرة-	**188-147**
تمهيد	147
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ونشاطه	148
المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	148
الفرع الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية	148
الفرع الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR – وكالة بسكرة-	152
المطلب الثاني: نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتطوره	158
الفرع الأول: خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR-وكالة بسكرة-	158
الفرع الثاني: تطور تمويلات بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة-	161
المبحث الثاني: اتخاذ قرارات منح القروض في ظل المخاطر التي تواجهها	163
المطلب الأول: القروض الممنوحة وخطوات منحها من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة بسكرة-	163

الفرع الأول: القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR–وكالة بسكرة–	163
الفرع الثاني: الخطوات المتبعة في منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة بسكرة–	169
الفرع الثالث: دراسة حالة بعض القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بسكرة–	172
المطلب الثاني: إدارة المخاطر ودراسة تعثر القروض بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية– بسكرة	181
الفرع الأول: تسيير مخاطر القروض بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –بسكرة–	181
الفرع الثاني: تعثر القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بسكرة–	185
خلاصة الفصل الثالث	188
خاتمة	**192–190**
قائمة المراجع	202–194
الملاحق	208–204

الجداول:-

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	**ميزانية البنك التجاري**	**17**
02	**تمويلات بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة بسكرة– لسنة (2012–2013).**	**161**
03	**حجم القروض الإجمالية الممنوحة في وكالة BADR وعدد الملفات خلال الفترة(2012–2013).**	**168**
04	**معلومات عن القرض**	**173**
05	**هيكل الاستثمار والتمويل**	**174**
06	**توقعات المشروع**	**174**
07	**جدول حسابات النتائج**	**175**
08	**جدول عن التكلفة الإجمالية للمشروع**	**177**
09	**جدول حسابات النتائج من 2011/01/01 إلي غاية 2011/12/31**	**178**
10	**تسديد الدين على دفعات من القيمة**	**179**
11	**الميزانية الافتتاحية**	**179**
12	**توظيف الأموال**	**181**

الأشكال:-

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	**دورة خلق الودائع**	**12**
02	**وظائف البنوك التجارية**	**16**
03	**عناصر الاستراتيجية التسويقية للبنك**	**29**
04	**الخدمات المصرفية**	**30**
05	**عناصر المزيج التسويقي المصرفي**	**34**
06	**خطوات التسويق الاستراتيجي**	**36**
07	**العلاقة المتشابكة التي ترتبط بالمزيج التسويقي من داخل البنك ومن البيئة الخارجية التي ينشط فيها.**	**38**
08	**تأثير النشاط الائتماني على المركز المالي للبنك.**	**40**
09	**موقع القرار الائتماني من الاستراتيجية الشاملة للبنك**	**45**
10	**أنواع المخاطر وحالات التنويع وعدم التنويع**	**53**
11	**المخاطر البنكية الأساسية**	**60**
12	**خطوات إدارة المخاطر**	**63**
13	**الهيكل التنظيمي للجنة بازل للرقابة المصرفية**	**67**
14	**أنواع الائتمان المصرفي**	**90**
15	**نطاق وحدود سلطة منح الائتمان**	**104**
16	**سقف الائتمان**	**106**
17	**خطوات منح الائتمان**	**112**
18	**مراحل صناعة القرار الائتماني**	**117**
19	**التحليل الائتماني**	**129**
20	**مراحل التعثر المالي**	**133**
21	**أسس تصنيف الديون المتعثرة**	**139**
22	**الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-بسكرة-**	**154**
23	**الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-بسكرة-**	**157**

الملاحق:-

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	**بطاقة التوفير بدر الخاصة بوكالة بسكرة**	204
02	**بطاقة ما بين البنوك CIB**	205
03	**وثيقة السند لأمر خاصة بوكالة بنك الفلاحة والتنمية –بسكرة–**	206
04	**وثيقة خاصة بالاستفسار عن العميل لدى البنك المركزي خاصة بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –بسكرة–**	207
05	**وثيقة الحجز عن الأملاك**	208

مقدمة:

لقد احتل النظام البنكي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية وتزداد أهميته من يوم لأخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية من جهة، ومع التطورات العميقة التي يشهدها المحيط المالي من جهة أخرى.

حيث تلعب البنوك التجارية دورا أساسيا في توفير الأموال لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإحدى الدعائم الكبرى والأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة مما أدى إلي زيادة وتنوع الخدمات التي تقدمها، حيث تقوم بوظيفة أساسية تتمثل في عملية منح الائتمان من مصادرها المختلفة وتوجيهها نحو أفضل الاستعمالات لبلوغ الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في الربحية والسيولة والأمان والحصة السوقية.

وتعتبر هذه العملية من أخطر الوظائف التي تمارسها باعتبارها العمود الفقري للبنك التجاري، وكون ذلك الائتمان الذي تمنحه ليس ملكا لها بل هو في الغالب أموال المودعين لديها فهذا ما يجبر المصرفي على ضرورة الحيطة والحذر عند تقديم الائتمان للغير وذلك بتحقيق عوائد مرضية بأقل قدر ممكن من المخاطر.

فالنشاط الائتماني للبنك التجاري يعتبر من أكثر الأنشطة ربحية من جهة، وأكثرها مخاطرة من جهة أخرى وخاصة المخاطر الائتمانية، وذلك في حالة عدم مقدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم اتجاه البنك في مواعيد الاستحقاق وكذلك تعثر محافظ الائتمان في البنك تؤدي إلي خسائر قد تلحق بالبنك وتؤثر بشكل مباشر في نتائج أعماله وقدرته على الاستمرارية في أداء أنشطته ووظائفه.

فعملية منح الائتمان من طرف البنك التجاري تعتمد بصفة أساسية على مجموعة من المعايير في تقييم كل عملية ائتمان مقدمة من طرفه وإتباعه لسياسة ائتمانية سليمة تحقق له سلامة الأموال وبالتالي التوصل إلي صناعة قرار ائتماني مناسب مع طول الفترة الزمنية التي سوف يستغرقها تصنيع هذا الأصل.

إلا أن عدم إدارة المخاطر بطريقة عملية صحيحة قد يؤدي إلي فقدان العوائد والفشل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.

ومن هنا تبرز أهمية وجود إدارة للمخاطر خاصة بكل بنك تهتم بمراقبة وقياس المخاطر وفق خطوات وقواعد مناسبة لكل نوع من المخاطر بالإضافة إلي العديد من الهيئات الدولية التي اهتمت خصوصا بوضع قواعد ومعايير تحدد عمل البنوك وأنشطة الإشراف والرقابة عليها باستعمال مختلف الأساليب النوعية والكمية التي تعمل على الحد والتقليل من هذه المخاطر.

وتعتمد البنوك التجارية بالدرجة الأولي في تقديرها لمخاطر الائتمان على التحليل المالي لوضعية المؤسسة الطالبة للائتمان، وذلك كأداة مساعدة لها في اتخاذ قرار منح الائتمان من عدمه.

وإن قياس وتوجيه ومراقبة مخاطر البنوك المختلفة، ليس بهدف المساهمة في تقليل المخاطر بل يمتد بدوره إلي المساهمة في اتخاذ القرارات المتوافقة مع سياسات البنك واستراتيجياتها وتدعيم قدراتها التنافسية في السوق.

الإشكالية:-

وعلى أساس ما تقدم فإن الإشكالية الرئيسية التي نسعى لمعالجتها من خلال هذا البحث تتجسد في السؤال التالي:-

فيما يتمثل ارتباط المخاطر البنكية بصناعة قرارات الائتمان في البنك التجاري ؟

التساؤلات الفرعية:-

وللإجابة على هذه الاشكالية يمكن تجزئتها إلي مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:-

1. ما هي علاقة قرار الائتمان بالاستراتيجية الشاملة للبنك التجاري؟.
2. كيف يتم إدارة المخاطر والسيطرة عليها في البنك التجاري؟
3. بماذا تتأثر صناعة قرار منح الائتمان في البنك التجاري؟
4. كيف تساعد السياسة الائتمانية على صناعة قرار منح الائتمان ؟
5. فيما تتمثل مختلف الاجراءات التي يطبقها بنك BADR لمعالجة المخاطر عند صنع قرار الائتمان ؟

الفرضيات:-

ولمعالجة الاشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية السابقة يمكننا اقتراح الفرضيات التالية:-

1. إن علاقة القرار الائتماني بالاستراتيجية الشاملة للبنك تكمن في تحقيقه للأهداف العامة للبنك من خلال الاستراتيجية التسويقية.
2. إن لإدارة المخاطر البنكية دورا فعالا في صناعة قرار الائتمان.
3. إن عملية اتخاذ قرار منح الائتمان تحتاج إلي تقييم مصادر المخاطر التي يتوقعها البنك.
4. ترتكز صناعة قرار منح الائتمان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية أساسا على تحليل الائتمان.

إطار الدراسة:-

سوف نحاول في الجانب النظري لهذا البحث تحديد مفهوم البنوك التجارية والمخاطر البنكية وإدارتها، وسوف نقوم أيضا بالتعرف على الائتمان المصرفي وسياسته، وكيف يتم صناعة القرارات الائتمانية وتقييمها

وذلك من خلال معرفة العلاقة بينها وبين المخاطر البنكية، والتعرف على القروض المتعثرة وكيفية معالجتها، ولكي تكون الدراسة ذات دلالة سنحاول في الجانب التطبيقي حصر حدود الدراسة المكانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة بسكرة–.

أسباب اختيار الموضوع:–

يعود اختيارنا للموضوع للاعتبارات التالية:–

- لكونه موضوعا في صميم الاختصاص "مالية ونقود".
- رغبتي في طرح هذا الموضوع لأنه يتناول مشكل يمس جميع البنوك وبأنواعها المختلفة.
- للأهمية الخاصة التي يكتسبها الموضوع لمعرفة مخاطر البنوك ومدى خطورتها وكيفية مواجهتها وخصوصا مخاطر الائتمان.
- زيادة المعرفة بالمخاطر وظهور مخاطر أخرى غير المخاطر الائتمانية كمخاطر السوق والتشغيل وسعر الفائدة.
- معرفة سبب تعثر القروض البنكية وكيفية معالجتها.

أهمية الدراسة:–

واجهت البنوك مشاكل كبيرة من جراء المخاطر التي ترافق العمليات البنكية وبذلك تكمن أهمية بحثنا هذا في:–

- تتبع أهمية البحث في كونه محاولة لوضع إطار كامل يساعد البنوك التجارية على تطوير إدارة المخاطر البنكية، وبالتالي اصبحت عنصرا لا يمكن تجاهله في إعداد الاستراتيجية الشاملة لأي بنك.
- دور المخاطر البنكية في حد ذاتها باعتبارها متعلقة بصناعة قرارات الائتمان في البنك التجاري وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية محددة من خلال ما يلعبه الائتمان المصرفي من دور هام في أداء الاقتصاد.
- تشجيع استخدام التحليل المالي في قياس المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية.
- دور لجنة بازل للرقابة وأهميتها في الخفض من المخاطر.
- التحكم في الائتمان من أهم الأدوات التي تسيطر في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية وبالتالي تحقيق أهداف البنك من خلال السياسة الائتمانية.

أهداف الدراسة:-

تهدف هذه الدراسة للوصول إلي جملة من الأهداف هي:-

- التعرف على العلاقة بين قرار الائتمان والاستراتيجية الشاملة للبنك .
- التعرف على المخاطر البنكية وكيفية إدارتها وتأثير ذلك على صناعة قرار منح الائتمان في البنك التجاري.
- التعرف على طرق وقياس المخاطر الائتمانية .
- محاولة إسقاط الدراسة النظرية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR -بسكرة-
- إيجاد الطرق المناسبة لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

منهجية الدراسة:-

حتي نتمكن من الإجابة على الأسئلة المطروحة أعلاه ودراسة الإشكالية وتحليل أبعادها فإننا قد اتبعنا المناهج التالية:-

- المنهج الوصفي: وذلك من خلال الإلمام بالموضوع وتحليل أبعاده المتعلقة بصناعة قرارات الائتمان والمخاطر البنكية بهدف عرض جميع الحقائق والمفاهيم لتحليلها وعرض وفهم العلاقة بينها.
- المنهج التاريخي: من خلال استرجاع المسار التاريخي لنشأة البنك محل الدراسة وتطوراته.
- المنهج التحليلي: وهذا للإحاطة بكل جوانب الموضوع والوصول إلي نتائج محددة وفق الإشكالية والفرضيات وكذا على منهج الدراسة الحالة من خلال التربص وإجراء مقابلات شخصية مع مسؤولي البنك.

الدراسات السابقة:-

لقد تمت معالجة مواضيع عديدة اهتمت بالمخاطر البنكية وقرارات الائتمان في دراسة سابقة والدراسات الأقرب لموضوع البحث هي:-

1 . عبدلي لطيفة، "دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته SCIS بسعيدة"، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2011-2012، وأهم النتائج المتوصل إليها تتمثل في:-

- معرفة أهم المخاطر التي تواجه المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ومراحل إدارة المخاطر.

- الدور الذي تلعبه إدارة المخاطر في ضمان وبقاء المؤسسة في ظل المخاطر.

2 . خضراوي نعيمة، "إدارة المخاطر البنكية-دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية-حالة بنك BADR وبنك البركة الجزائري"، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة،2008-2009، وأهم النتائج المتوصل إليها من هذه المذكرة تتمثل في:-

- المخاطر أمر ملازم للعمل المصرفي ومن غير المستحيل تفاديها بل يجب الابتعاد عنها.
- البنوك التقليدية أكثر عرضة للمخاطر من البنوك الاسلامية.
- يعتبر الاستعمال العشوائي والمفرط لأساليب التغطية من مشتقات مالية وتوريق يؤدى إلي بروز الأزمة المالية الدولية "أزمة 2008".

3 . منصوري علي، "دور نظام الرقابة الداخلية في التحكم مخاطر القروض المصرفية-دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري-"، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2007-2008، وأهم النتائج هي:-

- الأهمية والدور الفعال لنظام الرقابة الداخلية في التحكم في مخاطر القروض التي تمنحها البنوك التجارية لمختلف أقسام الزبائن.
- ضرورة استخدام طريقة القرض التنقيطي للتحكم في مخاطر القروض الموجهة للأفراد.

4 . دراسة مقدمة من الاستاذ الدكتور مفتاح صالح والاستاذة معارفي فريدة بعنوان" المخاطر الائتمانية(تحليلها-قياسها-إدارتها والحد منها)"، وهي مداخلة مقدمة إلي المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول" إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة"، جامعة الزيتونة بالأردن يومي 16-18 أفريل2007، وقد توصلت الدراسة إلي النتائج التالية:-

- تعدد وتنوع المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلا أن المخاطر الائتمانية تمثل أساس المخاطر الجوهرية التي تعترض القرار الائتماني.
- عدم القدرة على التخلص من الخطر إلا أنه يتطلب من جميع البنوك اتخاذ إجراءات وقائية لتفاديها و علاجها لتجنبها ومواجهة النتائج المحتملة الحدوث.
- قياس المخاطر يساعد على الحد منها ومن بين الوسائل الهامة للحد منها التحليل المالي.

هيكل الدراسة:-

تضم هذه الدراسة مقدمة عامة وثلاث فصول منها فصلين نظريين وفصل تطبيقي، وخاتمة عامة حيث تضمنت هذه الفصول ما يلي:-

الفصل الأول:- الذي جاء بعنوان:" البنوك التجارية إدارتها ومخاطرها"، وهذا من خلال تقسيمه إلي مبحثين، المبحث الأول حول البنك التجاري واستراتيجيته الشاملة وذلك بالتعرف على مفهوم البنك التجاري، نشأته، أنواعه....، كذلك الاستراتيجية الشاملة للبنك التجاري من خلال مفهومها وأهدافها، أما المبحث الثاني فسيكون حول المخاطر البنكية، وإدارتها من خلال التعرف على مفهوم المخاطر البنكية، أنواعها، أسبابها، مصادرها وتصنيفاتها، وبالإضافة إلي إدارة المخاطر وقواعدها ومبادئها واستراتيجية إدارة المخاطر وفق لجنة بازل 1 و2.

أما الفصل الثاني: والمعنون بـــ "الائتمان المصرفي وصناعة القرارات الائتمانية وسنقوم بتقسيمه إلي مبحثين حيث سنتطرق في المبحث الأول إلي الائتمان المصرفي وسياسته الائتمانية من خلال التعريف، الأهمية، الأدوات، المكونات، أما المبحث الثاني فسيكون حول صناعة قرارات الائتمان والقروض المتعثرة في البنك التجاري وذلك من خلال التعرف على القرار الائتماني وعوامله، ومراحل صناعته والتحليل الائتماني، والقروض المتعثرة من خلال التعرف على أنواعها أسبابها ، وطرق معالجتها والحد منها.

أما الفصل الثالث:- والمعنون بـــ "دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة بسكرة- من خلال التطرق إلي تقديم البنك ونشاطاته ومهامه وأهدافه وخدماته، والتطرق إلي أنواع القروض التي يمنحها وكيفية اتخاذ البنك لقرارات منح الائتمان في ظل المخاطر التي تواجهه.

تمهيد:

تعد البنوك التجارية منشأت ائتمانية مالية نقدية ووسيطية، مجال عملها سوق النقد والائتمان، ونظرا لتميز البنوك التجارية عن باقي المؤسسات المالية بأنها مؤسسة نقدية تخلق النقود، فإنها تحصل على مكانة هامة في الهيكل الإنمائي في النظم الاقتصادية المعاصرة لما تؤديه من دور هام وفعال في توجيه العمليات المصرفية في الدولة ، فهي تؤثر على النظام المالي والنقدي وبالتالي الاقتصاد الوطني من خلال الخدمات التي تؤديها وعلى رأسها تقديم القروض.

وتستهدف البنوك التجارية بأدائها لوظائفها المختلفة إلي تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك والمتمثلة في الربحية ، السيولة ،الأمان، وحصة السوق.

تلك الأنشطة التي تقوم بها البنوك التجارية تعرضها للكثير من المخاطر تتفاوت في درجة خطورتها من بنك لأخر، كما أن حسن تقييم وتحليل ومن ثم ادارة مجمل المخاطر المحتملة الحدوث تعتبر من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية ، وذلك بالتعرف على المخاطر وقياسها ومتابعتها بشكل منتظم ، وهذا ما أدى إلى خلق ترتيبات نظامية ورقابية تحكمها معايير دولية موحدة لعلاج تلك المخاطر تمثلت في لجنة بازل للرقابة المصرفية .

ولهذا سنتطرق في هذا الفصل إلي البنك التجاري واستراتيجيته الشاملة من حيث المفهوم والخصائص والأهداف ، ثم إلي المخاطر البنكية وإدارتها ، واستراتيجية المخاطر وفق لجنة بازل (1) و(2) من خلال المباحث الموالية .

المبحث الأول: البنك التجاري واستراتيجيته الشاملة

المطلب الأول: لمحة عامة عن البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية إحدى أدوات النظام الاقتصادي الهامة وتعد المكان الذي يلتقي فيه أصحاب الفائض بأصحاب العجز المالي، وتسعي كذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية المتمثلة أساسا في تحقيق الربحية عند منحها للقروض والاستثمار في الأوراق المالية وتحقيق السيولة والأمان للمودعين ، وذلك من خلال الوظائف التي تقوم بها والخصائص التي تميزها عن غيرها من البنوك الأخرى.

الفرع الأول: نشأة ، تعريف وأنواع البنوك التجارية

1 – نشأة البنوك التجارية :-

إن أصل كلمة مصرف في اللغة مأخوذة من الصرف بمعنى بيع النقد بالنقد، ويقصد بها المكان الذي يتم فيه الصرف [1]، ويقابلها كلمة بنك بالإيطالية (BANKO) والتي يقصد بها في البداية بالمنضدة أو الطاولة التي يجلس عليها الصرافون لتداول المعاملات ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة ويجري فيها المتاجرة بالنقود[2].

وتعود البدايات الأولي للعمليات المصرفية إلي عهد بابل سنة 854 قبل الميلاد ، أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بداية العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات وحفظ الودائع ومنح القروض[3].

ومع ازدهار المدن الإيطالية في القرن 13م والقرن 14م وحصولها على ثروات طائلة ومعادن ثمينة ونمو البنوك كان من الضروري حفظ هذه الأموال في أماكن ذات ثقة ، حيث قام بعض التجار والصاغة بقبول هذه الأموال مقابل إيصالات وهي الوظيفة الأولي للبنوك التجارية وهي إيداع الأموال، والوظيفة الثانية تمثلت في أن الصراف أضحى يقوم بإقراض تلك الأموال مقابل فائدة معينة[4].

ومع مرور الوقت تطورت هذه الإيصالات وأصبحت شهادات لحاملها يتم تداولها بمجرد التسليم ، والتي تطورت فيما بعد إلي ما يسمي بالشيكات .

---

[1] حربي محمد عريفات، سعيد جمعة عقل ،**ادارة المصارف الاسلامية**، الأردن: دار وائل للنشر ،2010، ص50.

[2] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، ط5 ،2011، ص24.

[3] أحمد حشيش، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مصر: دار الجامعية الجديدة، ط 3، 1996، ص28.

[4] زياد رمضان ،محفوظ جودة ، **الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك**، عمان: دار وائل للنشر ،2000، ص11.

وبتعاقب الزمن ظهرت النقود وتطورت التجارة وأصبحت النقود من الوسائل الهامة في التبادل التجاري، فالباحثون يجمعون على أن تاريخ نشأة المصارف بدأ في منتصف القرن 12 م[1].

وكان إنشاء أول بنك بالمفهوم الحديث في مدينة البندقية ثم تلاه بنك برشلونة عام 1401 ، ثم بنك ريالتو الإيطالي عام 1587 م بمدينة البندقية ثم بنك أمستردام في هولندا 1609 م، كما تأسس بنك إنجلترا بلندن عام 1694، وبنك أمريكا الشمالية في مدينة فيلادلفيا عام 1782 في الولايات المتحدة الأمريكية ، وبنك فرنسا الذي أسسه نابليون عام 1800.

أما على المستوى العربي فقد أسس أول بنك تجاري في الأردن عام 1925 م، حيث بدأ البنك العثماني ثم تلاه البنك العربي الذي تأسس عام 1930 م، في القدس ونقل مركزه إلي عمان عام 1948 م وهو أول البنوك الوطنية[2].

وفي عام 1989م تم اختيار نموذج البنوك الشاملة ليكون النموذج الأصلح لكل بلدان الاتحاد، ووفقا لهذا النموذج يجوز للبنوك القيام بكل الأعمال[3].

وهكذا أنشأت البنوك وتكونت بوصفها مؤسسات مهمتها توفير الائتمان حيث كانت البنوك الأولى عبارة عن بنوك تجارية تقرض وتقترض فقط ، ثم تنوعت وظائفها وقامت إلي جانبها بنوك أخرى عديدة يقدم كل منها ائتمانا من نوع معين ، وأصبحت للبنوك وظيفتين أساسيتين إحداهما نقدية والأخرى تمويلية حيث تتمثل الأولي في تزويد الجماعة بالنقود وتنظيم تداولها فيها ، أما الوظيفة الثانية فتتمثل في توفير رؤوس الأموال وتنظيم تداولها بهدف تحقيق الربح [4] .

وقد استقرت البنوك التجارية كمؤسسات موضع ثقة المتعاملين معها حيث تقوم دائما بالوفاء بتعهداتها عند المطالبة مما نشأ عنه شعور عام بالثقة في الديون التي تتحملها هذه البنوك ، ومن ثم فقد استقر معظم الأفراد على قبول الشيك الذي يقدم كوسيلة لتسوية الديون.

---

[1] أحمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية**، مصر: الدار الجامعية ،2002– 2003 ، ص10.

[2] حربي محمد عريفات ، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق ، ص54.

[3] كريم زرمان، **التوقع بخطر قرض البنك التجاري باستخدام نموذج ذي متغيرات كمية – دراسة على مستوى وكالة القرض الشعبي الجزائري البانوراميك – قسنطينة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2007–2008، ص 04.

[4] زينب حسين عوض الله ،**اقتصاديات النقود والمال**، مصر: الدار الجامعية الجديدة، 2007، ص149.

وقد تطورت أعمال البنوك التجارية تطورا كبيرا حتي وصلت إلي المرحلة الحالية ، فقد بدأت البنوك التجارية تفرض رأسمالها الخاص للأفراد وربحها في هذه الحالة هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه[1].

2- تعريف البنوك التجارية :-

يعود أصل كلمة "Bank" وهي القطعة الخشبية العريضة التي يتم التعامل بالنقود فوقها [2]، ثم تطورت هذه الكلمة لتعني المؤسسات التي تخصصت بأنشطة أخرى مثل حفظ المعادن الثمينة ، منح القروض للتجار، تحويل العملات [3] .

2-1- التعريف اللغوي:

بالعربية يقال صرّف وصارف واصطرف الدنانير بدّلها بدراهم أو دنانير سواها والصراف والصيرف والصيرفي، وجمعها "صيارفة" هو بياع النقود بنقود غيرها ، والصّرافة أو الصيّرفة هي حرفة الصّراف ،والمصرف ، وجمعها مصارف ،تعني المؤسسة المالية التي تتعاطي الاقتراض والإقراض[4].

2-2- التعريف القانوني:

يعرف قانون النقد والقرض في مادته 144 البنوك التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية الرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110 إلي 133 من هذا القانون ، وبالرجوع إلي هذه المواد نجد أن البنوك التجارية في تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية:-

- جمع الودائع من الجمهور.
- منح القروض .
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها[5].

2-3- التعريف الاقتصادي: هناك عدة تعاريف للبنوك التجارية نذكر ما يلي:-

التعريف الأول: "هي مؤسسة مالية تقبل الودائع من الأفراد والهيئات والشركات تحت الطلب أو لأجل، وتستخدم هذه الودائع في منح القروض والسلف ، وتعمل على منح التسهيلات الائتمانية للمستثمرين "[1] .

---

[1] عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي** ، لبنان: دار الجامعة الجديدة، 2004، ص194.

[2] محمود عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف** ، لبنان: دار النهضة العربية ، 2002، ص 109.

[3] G .Jacoud ,**Le système bancaire français**, Paris, Armand Colin , 1996,p06 .

[4] شاكر القزويني ، مرجع سابق، ص24.

[5] قانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.

التعريف الثاني: "هي البنوك التي تعتمد على ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو بإشعار، وإعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل أو تسهيلات ائتمانية يسهل تحويلها إلي نقدية حاضرة "[2].

التعريف الثالث: "هي بنوك تتعامل في ودائع العملاء وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي بقصد تحقيق عائد ملائم يمكن منه إتابة المودعين وفقا لأسعار العائد المتفق عليها معهم"[3].

التعريف الرابع: "هي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الاجل ، ويطلق على هذه البنوك أيضا بنوك الودائع" [4].

التعريف الخامس: "هي البنوك التي تخصص في تلقي الودائع ومنح القروض بجانب تقديم مجموعة أخرى من الخدمات المصرفية المكملة مثل شراء وبيع الأوراق المالية، وتحصيل الأوراق التجارية ، وخصم الكمبيالات وقبولها، وشراء وبيع العملة الأجنبية ، وفتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان، وتأجير الخزائن الحديدية.....الخ"[5].

التعريف السادس: "هي نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع التجارية للعائلات ، المؤسسة، والسلطات العمومية ومن بين الاستخدامات المتاحة أمام هذه البنوك هي القيام بمنح القروض قصد الأجل أو القروض التجارية ، وانسجاما مع طبيعة الجزء الأكبر من مواردها "[6].

ويمكن إعطاء تعريف شامل للبنوك التجارية وهي :-

"تلك البنوك التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية التي تشمل تقديم الخدمات المصرفية لاسيما قبول الودائع بأنواعها المختلفة (تحت الطلب، ودائع التوفير، لأجل، ودائع بإشعار،...)، واستعمالها مع الموارد الأخرى للبنك في الاستثمار كليا أو جزئيا بالاقتراض وبأية طريقة أخرى يسمح بها القانون" .

3- أنواع البنوك التجارية :-

هناك عدة أنواع للبنوك التجارية وهي كالتالي:-

---

[1] محمود حسن صوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، الأردن: دار وائل للنشر، 2001، ص 23.

[2] خالد أمين عبد الله، حسن سعيد سعيدان، **العمليات المصرفية الإسلامية-الطرق المحاسبية الحديثة**، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008 ،ص21.

[3] محمد سمير أحمد، **الجودة الشاملة وتحقيق الراقية في البنوك التجارية** ، دون بلد نشر: دار المسرة للنشر والتوزيع والطباعة،2009،ص111.

[4] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص149.

[5] أحمد صلاح عطية، مرجع سابق، ص12.

[6] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الثالثة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003، ص12.

3-1- من حيث نشاطها ومدى تغطيتها لمناطق جغرافية: وتنقسم إلي :[1]

أ- البنوك التجارية العامة:- ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الأساسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى ، وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها ، وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التنظيمية للبنوك التجارية ،وتمنح الائتمان قصير الأجل.

ب- البنوك التجارية المحلية:- ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة مثل مدينة، ولاية، إقليم...،وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم .

3-2- من حيث حجم النشاط:-

أ- بنوك الجملة:- ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشأت الكبرى.

ب- بنوك التجزئة: وهي عكس النوع السابق، حيث تتعامل مع صغار العملاء والمنشأت الكبرى وتتميز بانتشارها الجغرافي وصغر وحداتها المالية.

3-3- من حيث عدد الفروع: وتنقسم على النحو التالي:[2]

أ- البنوك الفردية: وهي بنوك صغيرة الحجم نسبيا ، يملكها أفراد ، أو شركات أشخاص، يقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة ، وعادة ما تستثمر مواردها في أصول عالية السيولة خلال فترة زمنية قصيرة دون خسائر، أي تحاول دوما تجنب المخاطر التي لا تستطيع على تحملها لصغر حجمها .

ب- البنوك ذات الفروع : وهي تلك البنوك التي تمتلك عددا من الفروع المنتشرة في مناطق جغرافية متفرقة ، وتدار من خلال مركز رئيسي (Head office)، ويدير كل فرع من فروع البنك مدير، يعمل بموجب الصلاحيات المخولة له من المركز، ويتصف هذا النوع من البنوك على أساس التميز بين أجال القروض.

ج- بنوك المجموعة: تشمل على عدد من البنوك الممتلكة من قبل شركة قابضة (Holding company) ، وقد تكون بنوك فردية أو ذات فروع ، ويحتفظ كل بنك بمجلس إدارته ومديره العام.

[1] محمد الصيرفي، **إدارة المصارف** ، مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007، ص28.

[2] حربي محمد عريفات ، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص ص 56 -58.

د- بنوك السلاسل: نشأت مع نمو حجم البنوك التجارية ، وهذه البنوك تستمد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع ومنفصلة إداريا، ويشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة.[1]

هـ-البنوك المراسلة: هي بنوك متعاونة فيما بينها في مجالات معينة ، وانتشرت بسبب رغبة البنوك الفردية في التعاون فيما بينها ، للتعويض عن بعض المساوئ التي تلحق بها بسبب انعدام الفروع، وقد تكون علاقات المراسلة ثنائية (بين بنك وأخر)،أو ثلاثية (بين بنكين ولكن ليست بصورة مباشرة بل يتوسط بنك ثالث بسبب عدم وجود علاقة بين البنكين الأولين)، أو رباعية وهكذا .[2]

و-البنوك الإلكترونية: يطلق عليها بنوك القرن الواحد والعشرين، وتتمثل في تلك الوحدات الطرفية التي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية من خلال استخدام الحاسبات الألية .

وتظهر أهمية البنوك التجارية في العصر الحديث بأدائها لأرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفورات المحققة من الحجم الكبير وذلك حسب ما يلي:[3]

- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للاثنين.
- بدون البنوك التجارية تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على موضوع واحد.
- نظرا لتنوع استثمارات البنوك فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية.
- يمكن البنوك نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.
- إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود.
- بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر ومختلفة وعائد مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها .
- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.

[1] محمد سعيد سلطان ، إدارة البنوك ، مصر: الدار الجامعية الجديدة، 2005، ص17.

[2] حربي محمد عريفات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص59.

[3] محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص19.

الفرع الثاني: خصائص ووظائف البنوك التجارية

1-خصائص البنوك التجارية: -

تعمل البنوك التجارية على تحقيق قدر كبير من الأرباح كغيرها من المؤسسات المالية التجارية ولأنها تأتي في المرتبة الثانية بعد البنك المركزي ضمن الجهاز المصرفي لدولة ما ، وهي تتميز بعدة خصائص عامة وخاصة مما يجعل لديها المقدرة على ترتيب ميزانياتها بشكل يمكنها من تأدية وظائفها بتقنية عالية ومجزية وتتمثل هذه الخصائص في ما يلي:-

1-1-الخصائص الخاصة:-

أ-تتأثر برقابة البنك المركزي ولا تأثر عليه: يمارس البنك المركزي رقابة على البنوك من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثر على البنك المركزي.

ولا يكتفي البنك المركزي بممارسة رقابة توجيهية على البنوك بل يحقق له كذلك أن يفرض عليها أحكام واجبة التنفيذ تحت طائلة العقوبات المدنية والجنائية، وكذا التحقق من مدى تقيد كل بنك بالقواعد المالية وبالقوانين والتعليمات التي تصدرها السلطات النقدية.[1]

ب-تعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد: تتعدد البنوك التجارية وتتفرع تبعا لحاجة السوق النقدية ،إلا أن تعددها لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركز، وتحقيق نوع من التفاهم بين مختلف البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة، هذا التركز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال ، غير أن هذا التركز لم يصل بعد إلي مرحلة تصور وجود بنك تجاري واحد في بلد ما ، فهذا الأمر غير واقعي وغير عملي لأنه يؤدي إلي إضعاف القدرة على خلق النقود المصرفية.[2]

ج-اختلاف النقود المصرفية عن النقود القانونية : تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، فالأولي إبرائية وغير نهائية ، والثانية إبرائية نهائية بقوة القانون، وتتماثل النقود القانونية في قيمتها "المطلقة" بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان بعكس نقود الودائع التي تكون عادة متباينة ومتغايرة تخضع لأسعار فائدة تختلف باختلاف الزمان والمكان، والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب عادة القطاعات الاقتصادية.

---

[1] سلمان أبو ذياب، **اقتصاديات النقود والبنوك** ،لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996، ص ص114-115.

[2] طلعت أسعد عبد الحميد، **أساسيات إدارة البنوك** ،مصر: مكتبة عين شمس، القاهرة، 1987، ص62.

د-سعي البنوك التجارية إلي الربح بعكس البنك المركزي: تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر من الربح وبأقل نفقة ممكنة، وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد والشركات، وهذا الهدف مختلف عن أهداف البنك المركزي التي تتلخص في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة النقدية.[1]

1-2-الخصائص العامة:-

أ-تتمثل السمة الأساسية للبنوك التجارية في قدرتها على خلق الائتمان وإضافتها بذلك إلي كمية النقود نقودا دفترية، أي نقودا مصرفية.[2]

ب-البنوك التجارية عبارة عن مشروعات رأسمالية هدفها الأساسي هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة ممكنة وذلك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلقها لنقود الودائع، وهي غالبا ما تكون مملوكة للأفراد أو المشروعات في شكل مساهمة، وبما لها من سلطة في تجميع المدخرات، وإتمام عمليات الإقراض والتمويل، فهي تؤثر بشكل كبير في الساحة الاقتصادية للدولة، وفي المقابل هناك اتجاها عاما لتدخل الدولة لمراقبتها عن طريق السيطرة على رؤوس أموالها بالاشتراك فيها أو حتي تملكها مباشرة وتأميمها.[3]

ج-كما أن عمليات الائتمان قصير الأجل هو ما يميز البنوك التجارية دون غيرها من البنوك الأخرى.

د-تعتبر أكثر المؤسسات المالية انتشارا من حيث العدد، فهي بذلك تساهم في تجميع المدخرات سواء كانت صغيرة أو كبيرة فهي تلبي رغبات جميع فئات المجتمع من الأفراد والمنشأت مما يجعلها مستعدة لدفع الأموال لأصحابها في أي وقت.[4]

2- <u>وظائف البنوك التجارية</u> :-

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف منها النقدية، ومنها الغير نقدية ، ويمكن تقسيم هذه الوظائف إلي تقليدية كلاسيكية وأخرى حديثة، وعليه فقد حظيت البنوك التجارية بالأهمية البالغة نظير قيامها بجملة من الوظائف والتي يمكن ترتيبها فيما يلي:-

---

[1] أسامة محمد الفولي، مجدي شهاب، **<u>مبادئ النقود والبنوك</u>** ،الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة للنشر، 1999،ص ص25-26.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص36.

[3] مصطفى رشدي شيحة، **<u>النقود والمصارف والائتمان</u>**، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999، ص87.

[4] محمد عبد الفتاح الصيرفي ، مرجع سابق، ص:36.

2-1- الوظائف البنكية غير العادية:-

أ-خلق نقود الودائع:- نعني خلق النقود قدرة البنوك التجارية على تقديم الأموال الجاهزة للجمهور على شكل قروض من الودائع الموجودة لدى البنك أي من الأموال التي تودع لدى البنك على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب مودعة لديها في الأصل، أي أنها تخلق هذه الودائع (القروض)، فتزيد من العرض الكلي للنقود، وهذه هي أهم وظيفة تقوم بها البنوك التجارية في الوقت الحاضر.[1]

وتستند عملية خلق الودائع في البنوك التجارية على توافر ظاهرتين ضروريتين لظهور هذه الألية وهما:-

- توافر الثقة من جانب الجمهور المتعاملين في مقدرة البنوك التجارية على الوفاء بالتزاماتها عند الطلب، وينبثق من هذه الثقة تشجيع المتعاملين مع البنوك على الاستثمار في الاحتفاظ بعوائدهم لدى البنوك وقصر السحب منها عند الحاجة فقط، إن تزايد الوعي المصرفي لدى الأفراد يزيد انتشار التعامل بالشيكات وقبولها كأداة للوفاء بالديون، كما أن انتشار العادة المصرفية يزيد من التعامل بالشيكات من خلال تزايد التعامل مع البنوك وكلاهما يزيد من احتفاظ البنك التجاري بالبنكنوت الذي يستخدم كاحتياطي نقدي بما يخلقه البنك من ودائع مشتقة .
- قبول فكرة قانون الأعداد الكبيرة، توقع وجود تدفق مستمر من إيداعات العملاء يزيد عن مسحوبات الودائع في كل لحظة زمنية، بما يوفر للبنوك احتياطات تستطيع من خلالها أن تقوم بتوظيفات واستخدامها والاستفادة بها في النشاط الاقتصادي.[2]

فإذا كان الزبون له حساب لدى البنك، فإن هذا الأخير ليس بحاجة لمنحهم نقودا ورقية، بل يقوم فقط بجعل الحساب الخاص بالعميل دائنا، ويمكن أن نميز بين خلق نقود الودائع من طرف الجهاز البنكي ككل أو من طرف البنك التجاري الواحد وذلك كما يلي :- [3]

أ-1-خلق نقود الودائع من طرف الجهاز البنكي ككل: عندما تكون البنوك التجارية مجتمعة فإن نسبة التسرب النقدي تكون معدومة، ونحصل على مجموع الودائع كما يلي:

$$R=D/a$$

حيث R :مجموع الودائع.

D:الوديعة الأولية.

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، **اقتصاديات النقود والبنوك** ،الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ، 2002، ص ص279-280.

[2] محمود عزت غزلان، مرجع سابق، ص ص112-113.

[3] كريم زرمان، مرجع سابق، ص12.

a:نسبة الاحتياطي النقدي القانوني.

1/a:يمثل مضاعف الودائع.

نحصل على مجموع الودائع المشتقة بطرح الوديعة الأولية من مجموع الودائع كما يلي:-

$$\sum R-D=[D/a]-[D]$$

$$\sum A= D /a – aD /a$$
$$\sum A = D – Ad/ a$$
$$\sum A = D\ 1- a / a$$

حيث$\sum A$ يمثل مجموع الودائع المشتقة.

أ-2-خلق نقود الودائع من طرف بنك تجاري واحد: هنا تكون قدرة البنك التجاري على خلق نقد الودائع أقل من سابقتها وذلك راجع للتسرب النقدي نحو البنوك الأخرى ،والعلاقة التي تسمح لنا بحساب حجم الودائع الممكن خلقها هي:-

$R= D/a+b-ab$ حيث b: تمثل نسبة التسرب النقدي .

وعليه يمكن تمثيل دورة خلق الودائع بالشكل التالي:-

الشكل رقم (01): دورة خلق الودائع

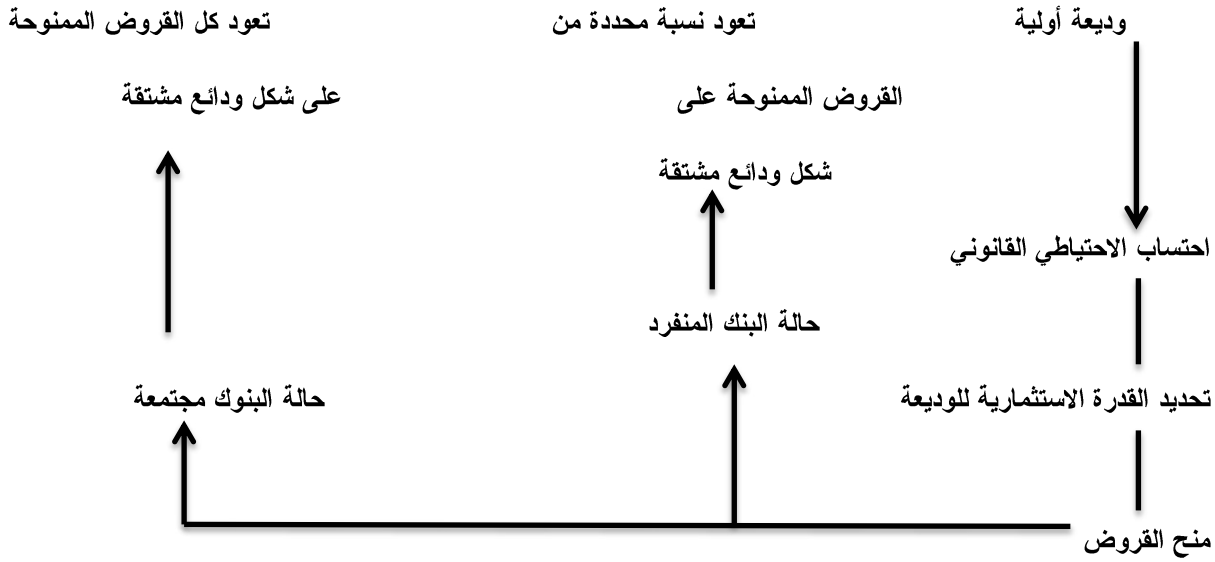

المصدر: سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، عمان: دار أسامة، 2009،ص114.

2-2- الوظائف البنكية العادية: وتنقسم إلي وظيفتين تقليدية وحديثة كما يلي:-

أ-**الوظائف التقليدية:** تتمثل الوظائف التقليدية في ما يلي:-

أ-1-قبول الودائع وفتح الحسابات: هذه الوظيفة من أقدم الوظائف التي عرفها البنك التجاري منذ نشأته ويقصد بالوديعة المبلغ المالي الذي يودعه العميل لدى البنك بحيث يتم استرداد المبلغ بالتاريخ المتفق عليه.

ومن أهم وظائف البنك التجاري وظيفة تجميع المدخلات وتظهر هذه المدخرات في جانب الخصوم في قائمة المركز المالي [1]، والوديعة تمثل التزاما على البنك بصفته المودع لديه لصالح المودع صاحب الحق في الوديعة ويمكن تصنيف هذه الودائع من حيث الاستحقاق إلي ما يلي:-

-الودائع تحت الطلب.

-الودائع لأجل.

-الودائع بإخطار.

-ودائع التوفير.

-الوديعة المجمدة.

كما يلاحظ أن النشاط الاقتصادي للمودعين أثر على تطور هذه الودائع لدى البنوك خاصة من حيث حجم هذه الودائع وحركة الإيداع والسحب.[2]

ويجب أن نقرر هنا أن حجم الودائع وأنواعها يتأثران لدى البنوك التجارية بعدد من العوامل أهمها انتشار الوعي الادخاري، والانتشار الجغرافي لفروع البنوك فضلا عن تقديم مزايا جديدة للمودعين، وكذلك الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة.

وتتنافس البنوك التجارية فيما بينها لجذب الافراد والهيئات عن طريق استحداث أوعية إيداع حديثة منها على سبيل المثال الشهادات الادخارية ووحدات الاستثمار ونظام التوفير والمزايا المزدوجة وشهادات الاستثمار[3].

---

[1] محمد الفلالي، عبد الرزاق شحاتة، **محاسبة المؤسسات المالية- البنوك التجارية وشركات التأمين**، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2009،ص22.

[2] عبد الغفار حنفي، **الإدارة الحديثة للبنوك التجارية** ،الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1993،ص ص117-127.

[3] محمد الفلالي، عبد الرزاق شحاتة ، مرجع سابق، ص22.

أ-2-توظيف موارد البنك: بعد أن يجمع البنك التجاري موارده المختلفة، يتطرق إلي مهمة تشغيلها مراعيا في ذلك مبدأ التوافق بين أهدافه الجوهرية (السيولة- الربحية-الأمان).[1]

أ-3-منح الائتمان: تقوم البنوك التجارية بالإقراض ويعتبر هذا الأخير من المهام التقليدية التي تقوم بها البنوك التجارية لرجال الأعمال والمشروعات على اختلاف أنواعها حيث أنه تستطيع البنوك عن طريق منح الائتمان أي إقراض رجال الأعمال ائتمان قصير الأجل مما يعطيهم وسيلة دفع حاضرة كالأوراق النقدية والودائع تحت الطلب ،مما يمكن استخدامها في تمويل العمليات التجارية أو الانتاجية وفي المقابل هذه الخدمة التي تؤديها البنوك التجارية والتي يترتب عليها تخليها عن بعض أموالها مدة معينة هي مدة القرض، فإنها تحصل على مبلغ من القرض يمثل نسبة معينة من مبلغ القرض ويسمى هذا المبلغ بالفائدة وتحصل على هذه النسبة على أساس سنوي.[2]

أ-4-الإستثمارات: وهي قروض طويلة الأجل تستخدم في شراء المواد الأولية والأجهزة وبراءات الاختراع وغالبا ما تكون هذه القروض في مدة لا تقل عن سنتين ولا تمتد لأكثر من سبعة سنوات.[3]

أ-5-القيام بخدمات التجارة الخارجية: وهنا تلعب البنوك التجارية دورا في التسوية المالية الناشئة عن التجارة الخارجية ، وذلك بتقديم الائتمان اللازم سواء للمصدر أو المستورد ويتحقق هذا الدور من خلال ثلاث نماذج أساسية هي: [4]

- التحصيل المستندي: أي يصدر البائع كمبيالة، ويسلمها إلي بنكه مرفقا بها كافة المستندات، ويوكل البنك من قبل البائع في تسليم المستندات إلي المشتري أو بنكه، لأجل قيمة الكمبيالة أو قبولها .
- خصم الكمبيالات المستندية: أي يخصم البائع الكمبيالة ويرفقها بالمستندات فيقوم بنك الخصم بتسليم المستندات إلي المشتري (المورد) أو بنكه مقابل في مقابل دفع قيمة الكمبيالة أو قبولها لدفعها عند الاستحقاق.
- الاعتمادات المستندية: يبدو هنا المشتري بارزا بجانب مركز البائع، فيطلب البائع (المصدر) أو يشترط عند توقيع عقد البيع من المشتري تدخل بنكه، سواء بالدفع أو قبول الكمبيالة، في مقابل تسليم المستندات، والتي يمكن بواسطتها أن يتسلم المشتري البضاعة.

---

[1] سلمان أبو ذياب، مرجع سابق، ص121.

[2] محمد دويدار، أسامة محمد الفولي، **مبادئ الاقتصاد النقدي** ،دون بلد النشر، الدار الجامعية الجديدة، 2003، ص228.

[3] سلمان أبو ذياب، مرجع سابق، ص121.

[4] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص ص161-162.

أ-6-التعامل بالأوراق المالية: يقصد بذلك شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات لحساب العملاء وحفظها لهم وتحصيلها في مواعيد استحقاقها و كذلك بيعها في بورصة الأوراق المالية.[1]

أ-7-القيام بالعمليات المالية لحساب العملاء: وتتمثل في التحولات النقدية بين العملاء والقيام بتحصيل شيكاتهم وكمبيالاتهم وسداد ديونهم نيابة عنهم داخل الدولة أو خارجها.

أ-8- خدمات مصرفية أخرى: يقدم البنك لزبائنه بعض الخدمات الملحقة بعملياته المختلفة فيقدم خدمات فنية أهمها:-

- تنظيم حسابات الأفراد.
- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها.
- تأجير الخزائن الأمنة لحظ المجوهرات والمستندات.

ب-الوظائف الحديثة:- وتتفرع إلي مجموعة من الوظائف وهي:[2]

ب-1-إدارة الأعمال وممتلكات الزبائن: يؤدي البنك هذه الوظيفة من خلال إدارة الاستثمارات ،ويطلب هذه الخدمة عادة جمهور المتعاملين الذين ليس لديهم الوقت أو الخبرة الكافية لإدارة أموالهم، سواء في المشاريع الجديدة أو في الأوراق المالية وهذا بقيام البنك بتجميع مدخرات عملائه واستعمالها في أصول ذات سيولة مرتفعة أو استثمارها في المشاريع الإنتاجية .

ب-2-تمويل الإسكان الشخصي: وهذا من خلال الإقراض العقاري، وما يجدر ذكره أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال لا ينبغي تجاوزه .

ب-3-المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية: ويأتي بتجاوز البنك التجاري الإقراض قصير الأجل إلي الاقتراض لأجل متوسط وطويلة نسبيا.

ب-4-إدخار المناسبات: إن البنوك تشجع زبائنها على القيام بالادخار لمواجهة مناسبات معينة مثل: نفقات الزواج، موسم الاصطياف ، الأعياد، حيث تعطيهم فوائد على هذه المدخرات وتمنحهم تسهيلات ائتمانية خاصة تتناسب مع حجم مدخراتهم.

[1] سلمان أبو ذياب، مرجع سابق، ص121.

[2] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص107.

ب-5-البطاقة الائتمانية(بطاقة الاعتماد): وهي من أشهر الخدمات المستحدثة في البنوك التجارية من خلالها يستطيع الزبون أن يتعامل مع العديد من المحلات التجارية المحققة مع البنك على قبول ومنح الائتمان لحامل البطاقة وهي تشمل وظيفتين نقدية وتمويلية.

مما سبق ، نستنتج أن البنوك التجارية عرفت تطورات هامة في نشاطها المصرفي فلم تقتصر خدماتها على العمليات التقليدية بل تعدتها إلي عمليات أخرى أكثر حداثة لتساير التطور التكنولوجي، كما اتجهت البنوك التجارية إلي توزيع خدماتها بالشكل الذي يؤدي إلي اجتذاب المزيد من المتعاملين.

والشكل التالي يوضح وظائف البنوك التجارية كما يلي: -

الشكل رقم(02): وظائف البنوك التجارية

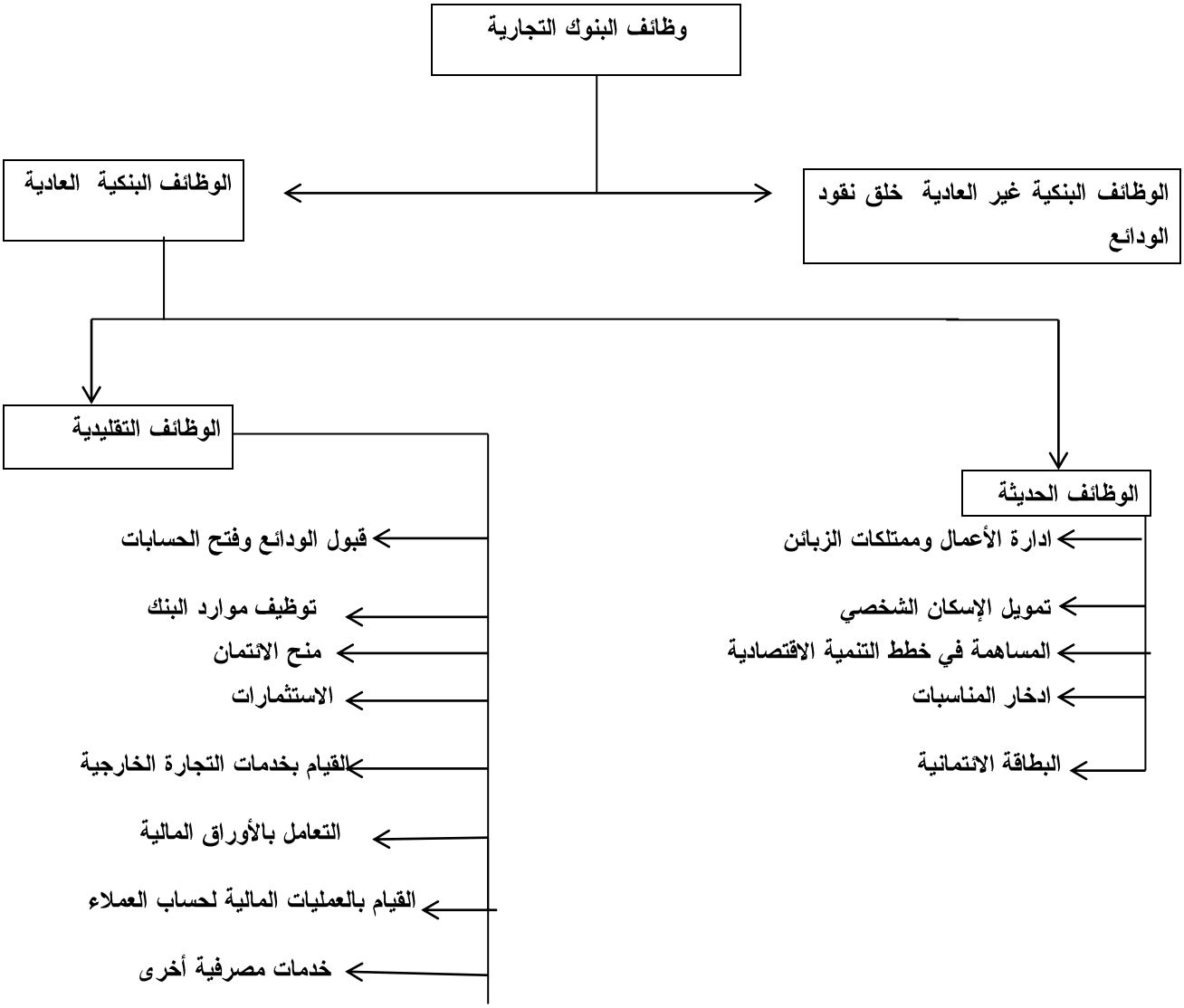

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة

الفرع الثالث:- موارد واستخدامات البنك التجاري

إن المصرف التجاري لا يختلف عن أية مؤسسة تجارية أو مالية تهدف إلي تحقيق الربح، فالمصرف يعمل كوسيط مالي بين المودعين والمقترضين، إذ يدفع فوائد إلي أصحاب الودائع، ويتقاضى فوائد من المقترضين بسعر أعلى، والفرق بين سعري الفائدة يمثل ربح البنك، بالإضافة إلي قيامه باستثمار بعض أمواله (أموال المساهمين والمودعين) في شراء وبيع الأوراق المالية كالأسهم والسندات بغية تحقيق أرباح من تلك العمليات، وتتكون ميزانية البنك التجاري من عمودين متساويين في القيمة ،عمود خاص بالخصوم أي الموارد المالية الموجودة في حوزة البنك التجاري، وعمود اخر خاص بالأصول، ومن الممكن توضيح ميزانية البنك التجاري على النحو التالي:-

الجدول رقم(01) :ميزانية البنك التجاري

الاصول (الاستخدامات)	الخصوم (الموارد)
I - الأرصدة النقدية الحاضرة (السائلة) :-	I-رأس المال المدفوع.
-نقود حاضرة في خزينة البنك التجاري .	II-الاحتياطي القانوني والخاص.
-أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي .	III- حسابات البنوك والمراسلين.
-ذهب وعملات اجنبية .	-قروض من البنوك والبنك المركزي.
-أرصدة سائلة اخرى (شيكات، حوالات، أوراق مالية تحت التحصيل)	IV-شيكات وحوالات مستحقة الدفع.
II- حوالات (أوراق) مخصومة :-	V-الودائع.
-أذونات الخزانة .	-حكومية وخاصة.
-أوراق تجارية .	-ودائع لأجل.
III- حسابات البنوك والمراسلين .	-ودائع توفير.
-مستحق على البنوك .	-ودائع جارية.
IV- أوراق مالية واستثمارات:-	VI-خصوم أخرى.
-سندات حكومية.	
-أوراق مالية أخرى.	
V- قروض وسلفيات:-	
-قروض بضمان.	
-قروض بدون ضمان.	
VI- مباني.	
VII- أصول أخرى.	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:- ضياء المجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي** ،الجزائر: دار الفكر، 1993،ص243.

1-موارد البنك التجاري :-

على اساس مصدر الالتزام يمكن تضمين التزامات البنك التجاري او خصومه كمعبر عن موارده الى مجموعتين: الاولى الموارد الذاتية لأنها تمثل التزامات البنك قبل أصحاب رأس ماله ، والثانية يطلق عليها موارد خارجية لأنها تمثل التزامات البنك قبل الغير وفيما يلي عرض لكليهما :-

1-1-الموارد الذاتية (الداخلية):-

أ-رأس المال المدفوع :-وهو ما يدفعه المساهمون من اموال يتم استخدامها أساسا في إعداد المشروع لمزاولة نشاطه ومن هنا فهو يعكس حجم النشاط المتوقع مزاولته ،فضلا عن تضاؤل أهميته بالمقارنة مع الموارد الأخرى للبنوك ، ومع ذلك فهو يعتبر مؤشر متانة المركز المالي للبنك ،والثقة التي يحظى بها في الدوائر المالية ،وعادة لا تفرض التشريعيات المصرفية حدودا دنيا على رأس المال المدفوع ولا تمنع من زيادته بعد التأسيس، ولكنها من ناحية اخرى تحول دون إمكانية سحبها إلا في حالة إشهار الإفلاس ، ومع ذلك أحيانا قد يسمح بسحب جزء من رأس المال المدفوع لمواجهة خسارة ما أو لتلبية غرض استثماري معين.[1]

ب-الاحتياطات:- وتتكون الاحتياطات بغرض تدعيم المركز المالي للبنك في مواجهة أي خسارة غير متوقعة نتيجة انخفاض قيمة بعض أصوله ويتم تكوين الاحتياطات عن طريق احتجاز جانب من الأرباح التي تعرف بالأرباح غير الموزعة سنويا ويمكن أن نميز بين نوعين من الاحتياطات .[2]

ب-1- احتياطي قانوني: حيث يلزم البنك قانونيا بتكوينه، أي يجب على إدارة البنك أن تحتفظ بجزء من الأرباح كاحتياطي، وذلك لدعم مركزه المالي وبناء سمعة طيبة للبنك، إذ يشير تراكم الأرباح إلي نجاح البنك في عمله.[3]

ب-2-احتياطي خاص: حيث يحتفظ به البنك اختياريا، وعادة يطلق على هذا النوع من الاحتياطي اسم ""الاحتياطي الخفي" ، ويعتمد مقدار هذا الاحتياطي على تقدير ادارة البنك إلي الحاجة إليه في المستقبل، ويحتفظ بمثل هذا الاحتياطي لتغطية النفقات المتوقعة في المستقبل منها اندثار المباني والأثاث، والآلات...الخ.

ج-الأرباح الغير موزعة: -هي مبالغ يستقطعها البنك من إجمالي أرباحه بصفة مؤقتة وتعتبر من الموارد

---

[1] عاطف جابر طه، **تنظيم وإدارة البنوك** ،الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2008،ص 150.

[2] محمد سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي** ،قسنطينة: بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2003، ص77.

[3] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص276.

المتاحة للاستخدام.[1]

1-2-الموارد الغير ذاتية(الخارجية):-

وهي موارد تتوفر للبنك من غبر المساهمين في رأسماله، وعادة تمثل هذه الموارد النسبة الكبرى في الموارد الكلية للبنك التجاري، ويكون مصدرها من خارج البنك وتشمل ما يلي:-

أ-الودائع:- تمثل كل ما يقوم الأفراد أو الهيئات بوضعه في البنوك بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة على سبيل الحفظ أو التوظيف [2]، وتمثل النسبة الكبرى من موارد البنك التجاري وتصنف إلي ثلاث أنواع وهي:- [3]

أ-1- الودائع تحت الطلب:- هي تلك التي يستطيع العميل السحب منها نقدا عند الطلب في أي وقت بدون أي إخطار سابق، وهذه الودائع التي توصف بحق أنها تحت الطلب يمكن تحويلها بواسطة الشيك البنكي، فيقوم العميل صاحب الوديعة بكتابة "شيك" يأمر فيه البنك أن يدفع فورا لشخص أو لحامله مبلغ حسب العملة التي تتكون منها وديعته، وتقليديا فإن الودائع تحت الطلب لا تستحق فوائد من البنوك التجارية ولكن مؤخرا في الثمانينات بدأت بعض البنوك في العالم الغربي المتقدم خاصة تدفع "فوائد" على الودائع الجارية خاصة حينما تكون كبيرة نسبيا.[4]

أ-2-ودائع لأجل:- وفي هذا النوع من الودائع يشترط السحب منها بمدة يتفق عليها مع البنك مقدما ،فقد تكون الوديعة لمدة ستة أشهر أو سنة أو سنتين أو أكثر، ويرتفع معدل الفائدة التي يتقاضاها المودع كلما طالت مدتها ، لذا فهي تتصف بالثبات النسبي لعلم البنك المسبق بمواعيد السحب، لذا فإن نسبة الاحتياطي الاجباري عليها أقل من حالة الودائع تحت الطلب.[5]

أ-3-الودائع بإخطار:- وتشترك مع الودائع الأجلة في وجود قيد معين على السحب منها ، ولكنه قيد أخف نسبيا ويتمثل في ضرورة إخطار البنك قبل السحب بمدة معينة، الشيء الذي جعل قابليتها للسحب منها أعلى نسبيا، واضطرار البنك لتجنب أكبر قدر من السيولة لمقابلة السحب منها، ومؤدى هذا أن يتاح للبنك قدر أقل نسبيا لتوظيفها ، وبالتالي تميل أسعار الفائدة المقررة لها لأن تكون أقل مقارنة بالنوع السابق.[6]

---

[1] محمود عزت غزلان، مرجع سابق، ص149.

[2] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص25.

[3] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص210.

[4] عبد الرحمان يسري أحمد، **اقتصاديات النقود والبنوك** ، مصر: الدار الجامعية الإسكندرية،2003،ص40.

[5] سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية** ،الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان،2010، ص59.

[6] حنفي عبد الغفار، أبو قحف عبد السلام، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية** ،الإسكندرية: الدار الجامعية ،2003-2004، ص119.

أ-4-ودائع التوفير:- وهي تمثل مدخرات يودعها أصحاب لحين الحاجة إليها بدلا من تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة، وبالتالي الحصول على عائد مقابلها، دون التضحية باعتبار السيولة ، من خلال إمكانية السحب منها في كل وقت.[1]

ب-القروض: - قد يحتاج البنك التجاري إلي السيولة مما يضطر إلي الاقتراض وهذا يكون من عدة مؤسسات وخاصة منها :-

- البنك المركزي.
- المؤسسات المالية والنقدية المالية والأجنبية.[2]

2-إستخدامات البنك التجاري:-

يعد تجميع البنوك التجارية للموارد المالية من مصدرها المختلفة إذ تقوم بتوزيعها على مختلف الاستخدامات وهذه الاستخدامات تختلف بين الأنظمة المصرفية ويمكن أن نتداولها في شكل ثلاث مجموعات:[3]

2-1-المجموعة الأولى:- وهي الأصول النقدية التي يمكن وصفها بأنها مجموعة الأصول ذات السيولة التامة وتشمل:-

أ-أرصدة نقدية حاضرة: -وتتمثل في السيولة النقدية الكاملة، وتتخذ عدة أشكال:-

- نقود حاضرة في خزانة البنك التجاري: -حيث يحتفظ البنك التجاري بكمية من السيولة النقدية من نقود معدنية ونقود ورقية لمواجهة طلب المودعين وتسديد قيمة الشيكات المسحوبة على ودائعهم.
- أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي:- حيث يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية أن تحتفظ بنسبة من ودائعهم على شكل سيولة نقدية حاضرة في خزائن البنك المركزي، ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقا لمقتضيات السياسة النقدية، ويطلق على هذه النسبة "نسبة الاحتياطي القانوني" .

ب-الأرصدة السائلة الأخرى من شيكات وحوالات وأوراق مالية يتوقع تحويلها إلي سيولة نقدية كاملة بسهولة.

2-2-المجموعة الثانية:- وتشمل غالبية أصول البنك التي يوظف فيها القسم الأكبر من موارده، وتكون

[1] نفس المرجع السابق، ص119.

[2] عاطف جابر طه، المرجع سابق، ص ص151-152.

[3] ضياء مجيد الموسوي، المرجع السابق، ص277.

سيولتها منخفضة مقارنة بالمجموعة الأولى كما يمكن أن تذر ربحا زهي تشمل ما يلي:-[1]

أ-أصول شديدة السيولة:- وهي تلك الأصول التي يمكن تحويلها إلي سيولة دون مشقة.

ب-الأوراق المالية قصيرة الأجل:- تكون سيولتها أقل من الأصول السابقة وأهمها أذونات الخزانة التي تصدرها الحكومة.

ج-الأوراق التجارية المخصومة:- وهي أوراق تجارية يبادلها حائزيها بنقدية قبل ميعاد استحقاقها ولذلك فإن المبلغ الذي يدفعه البنك التجاري مقابلها يكون أقل من القيمة النقدية المكتوبة عليها بمقدار فائدة مخصومة بمعدل يتناسب طرديا مع طول الفترة الزمنية بين طلب العميل المقابل النقدي للورقة وتاريخ سداد قيمتها الإسمية وتزداد سيولة هذه النوعية من الأصول إذا كانت معتمدة من أحد بيوت القبول حيث نوصف الورقة التجارية في هذه الحالة بكونها من الدرجة الأولى أو مضمونة.[2]

د-القروض والسلفيات:- هي من أهم الأصول التي يوظف فيها البنك التجاري موارده وتتمثل القروض والسلفيات في المبالغ التي قام البنك بإقراضها في صورة أو أخرى وذلك نظير فائدة يحصل عليها وبصفة عامة تعتبر القروض والسلفيات أقل الأصول سيولة وأوفرها ربحا.[3]

2-3-المجموعة الثالثة:- وهي الأصول التي تكون سيولتها منخفضة جدا، ربحيتها مرتفعة جدا بالمقارنة بالأصول السابقة على اعتبارات هدفها الأساسي هي تحقيق الربح وهي تشمل:-

-القروض طويلة الأجل ومتوسطة الأجل.

-الأوراق المالية طويلة الأجل.

-الاستثمارات الحقيقية والأصول الثابتة. [4]

المطلب الثاني:- الاستراتيجية الشاملة للبنوك التجارية

في ظل العولمة وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية زاد اتجاه البنوك وخاصة البنوك التجارية إلي التحول إلي البنوك الشاملة التي تتمثل في الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات في كافة القطاعات، وهذا ما يؤدي في النهاية إلي تعظيم

[1] كريم زرمان، مرجع سابق، ص17.

[2] محمود عزت غزلان، مرجع سابق، ص151.

[3] عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية** ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000،ص11.

[4] محمود سحنون، مرجع سابق، ص79.

الربحية وتخفيض مخاطر نقص السيولة وتحقيق أكبر درجة من الأمان للمودعين، وتحقيق البنك لنصب أكبر من حجم السوق المصرفي.

الفرع الأول: مفهوم وأهداف الاستراتيجية الشاملة للبنك

1-مفهوم الاستراتيجية الشاملة للبنك

-"هي تحديد الأهداف الرئيسية بعيدة المدى للبنك، وتبني وسائل لتحقيقها مع توزيع الموارد الضرورية لتحقيق هذه الأهداف".

-"هي تحديد الأهداف والأغراض طويلة الأجل للبنك وإعداد عدد من البدائل الضرورية لتنفيذ تلك الأهداف".[1]

ويمكن إعطاء تعريف شامل لها يتمثل في ما يلي:-

"الاستراتيجية الشاملة هي ذلك الإطار الذي يسعى البنك من خلاله إلي إنجاز أهدافه التي تم التخطيط لها، ومن ثم فإن هذه الاستراتيجية تحدد الأساليب أو التكتيكات التي سيتم الالتزام بها داخل البنك كمنظمة مالية متخصصة تسعى لتحقيق أهداف محدد ومقررة سلفا مطلوب إنجازها خلال فترة ومنية محددة سواء بصفة شاملة أو بشكل متدرج، عما تنطوي الاستراتيجية على السياسات والقواعد التي سيتم تطبيقها والاسترشاد بها من خلال العمل اليومي للعاملين بالبنك على اختلاف مستوياتهم الوظيفية ومواقعهم الجغرافية وذلك وصولا إلي تحقيق الأهداف التي تسعى الاستراتيجية الموضوعة لتحقيقها".[2]

ويستلزم التخطيط الاستراتيجي للبنك عدد من المتغيرات والمدخلات الهامة منها:-

- حجم الموارد المالية المتاحة للبنك.
- الكوادر البشرية والخبرات المتاحة بالبنك.
- شبكة الفروع القائمة.
- مستوى الفن التكنولوجي المطبق في أساليب العمل.
- تنظيم وإجراءات العمل.
- خبرات السنوات السابقة ونتائج النشاط في هذه السنوات .
- الاستراتيجيات التي يطبقها المنافسين للبنك داخل السوق.

[1] محمود جاسم الصميدعي، **مداخل التسويق المتقدم** ،الأردن: دار زهران عمان، 2000، ص41.

[2] أحمد غنيم، **صناعة قرارات الائتمان في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك** ،مصر: دون دار نشر، 2002، ص12.

- طبيعة العميل المستهدف توجيه نشاط البنك إليه.
- هيكل السوق الذي ينشط فيه البنك.

ويمكن توضيح أهداف التخطيط الاستراتيجي للبنك والمتمثلة في :

لا يوجد تخطيط استراتيجي دون تحديد أهداف ومجالات تلك الأهداف وهي:-

- سمعة البنك : لأن أي بنك تجاري تهمه سمعته .
- الأهداف المالية: في مجالات السيولة والربحية والأمان ونمو الموارد.
- التوظيف: في مجالات الإقراض، واستثمارات محفظة الأوراق المالية، وإجمالي التوظيف وعلاقته بإجمالي الموارد المتاحة للتوظيف .
- الابتكار: ويشمل مجالات تحديد الخدمات المصرفية الجديدة التي سيقدمها، والطرق الجديدة لأداء الخدمات الحالية.
- كفاءة وفعالية الجهاز الإداري: أي لا بد للبنك أن يضع أهدافا عن كفاءة المديرين والموظفين وإمكانية استيعابهم للظروف المتغيرة في المستقبل.[1]

2-<u>الأهداف الاستراتيجية الشاملة للبنك</u>

تستهدف البنوك التجارية بأدائها لوظائفها المختلفة إلي تحقيق أهدافها الشاملة والتي يمكن إجمالها فيما يلي:-

- هدف الربحية
- هدف النمو لنشاط البنك
- هدف السيولة
- هدف الأمان
- هدف الحصة السوقية والتي تمثل نصيب البنك من حجم السوق المصرفي.

وفيما يلي سنتطرق لشرح كل عنصر من هذه الأهداف على حدى:-

2-1- <u>هدف الربحية</u>:-الأمر الذي لا شك فيه أن هدف الربح وتعظيمه هو أول ما تهتم به البنوك التجارية[2]، والأرباح في حقيقة الأمر ما هي إلا الفرق بين إيرادات البنك ونفقاته، ومن هنا نجد أن تعظيم الأرباح قد

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **<u>البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها</u>** ، مصر: الدار الجامعية الإسكندرية، دون سنة نشر، ص48.

[2] حسين بن هاني، **<u>اقتصاديات النقود والبنوك</u>** ،الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع، 2003، ص207.

يتحقق بطريقتين هما: زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات إلي حد ممكن.[1]

وأي انخفاض بسيط في الإيرادات كفيل بإحداث تخفيض أكبر في الأرباح وفقا لمفهوم الرفع المالي، وقد تتحول إلي خسائر، وإذا كان الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لموارد البنك المالية بعض الجوانب السلبية نتيجة لالتزام البنك بدفع فوائد عليها سواء حقق أرباحا أم لم يحقق، فإن للاعتماد عليها ميزة هامة، فالعائد الذي يحققه البنك على استثماراته عادة ما يقل عن العائد الذي يطلبه ملاكه، فإذا اعتمد البنك على أموال الملكية فسوف يقفل أبوابه في اليوم الأول، أما الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لتمويل الاستثمارات فيحقق البنك هامش صافي الفوائد التي تتمثل في الفرق بين الأرباح المتولدة عن استثمار تلك الودائع وبين الفوائد المدفوعة عليها، وبالطبع يذهب هذا الفرق إلى ملاك البنك مما يجعل العائد الذي يحصلون عليه أكبر بكثير من العائد على الاستثمار، هذا ويطلق أحيانا على صافي الفوائد عائد الرفع المالي أو عائد المتاجرة بالملكية، أي العائد الناجم عن الاعتماد على أموال الغير في تمويل الاستثمارات.[2]

أما سياسة زيادة الايرادات فتركز على إعطاء الأولوية لمبدأ السيولة عن طريق تحقيق التوازن بين الرغبة في الحصول على أكبر إيراد ممكن من استثمار معين، والمخاطر التي سوف تنشأ من الاستثمار في هذه الأصول، وتتطلب هذه السياسة العمل على تنويع استثمارات البنك لتوزيع درجة المخاطر، والمحافظة على سلامة المركز المالي للبنك والذي يطلق عليه "يسار المصرف " "Bank solvency" ويحسب كما يلي:[3]

يسار المصرف(Bank solvency) = القيمة الفعلية لأصول المصرف / قيمة التزامات البنك للغير

فإذا تعادلت القيمة الفعلية للأصول مع قيمة التزامات المصرف للغير، أي إذا كان ناتج المعادلة يساوي **واحدا صحيحا** أو **أكبر** فإن ذلك يعني أن مركز المصرف سليم، وإذا كان الناتج **أقل من واحد صحيح**، فإن ذلك يعتبر مؤشرا على عدم سلامة المركز المالي للمصرف، وفشل الإدارة المصرفية، ويتجلى فشل الإدارة المصرفية في الأمور التالية:-

-منح قروض لعملاء مشكوك في سلامة مركزهم التجاري، أو بدون الحصول على ضمانات كافية .

-إفراط المصرف في شراء الأوراق المالية المتقلبة في السوق بدرجة كبيرة.

---

[1] أحمد فريد مصطفى، محمود عبد المنعم عفر، **الاقتصاد النقدي والمصرفي- بين النظرية والتطبيق-** ،الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2005،ص247.

[2] منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية- مدخل اتخاذ القرارات-** ،مصر: مركز الدلتا للطباعة والنشر ، ط3، 2000، ص11.

[3] محمود حسن صوّان ، مرجع سابق، ص ص35-36.

-فشل المسؤولين في التوفيق بين أهداف الإدارة الرشيدة.

2-2- هدف السيولة:- يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب، ومن ثم يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة، إلا أنه تحدث تغيرات مفاجئة لا تسمح له بتلبية طلبات أصحاب الودائع والمتعاملين معه، وذلك قد يكون نتيجة إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين، ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض البنك للإفلاس.[1]

ويمكن تصنيف مكونات السيولة حسب سرعة توفيرها إلي مكونين هما:- [2]

- السيولة الحاضرة .
- السيولة شبه النقدية.

أ-السيولة الحاضرة :- وهي عبارة عن النقدية الحاضرة لدى البنك وتحت تصرفه وتشمل ما يلي:-

-النقدية بالعملة المحلية والعملة الأجنبية:- وهي الأموال الموجودة في خزائن البنك في صورة نقد سائل من عملات رسمية وأجنبية، وقد يجد البنك صعوبة في تقدير رقم هذا البند.

-الودائع لدي البنوك الأخرى ولدى البنك المركزي:- حيث يلتزم البنك وفقا للقوانين المنظمة بالاحتفاظ لدى البنك المركزي بأموال سائلة في شكل احتياطي للحفاظ على حقوق المودعين التي يمكن عن طريقها التأثير في حجم الائتمان، ويمكن للبنك أن يحتفظ ببعض ودائعه في شكل ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك الأخرى، وبذلك يلجأ البنك إلي هذه الأرصدة في حالة الحاجة إليها .

-الشيكات تحت التحصيل:- وهي شيكات مقدمة من عملائه لتحصيلها وإضافة فيمتها إلي حساب العملاء بالبنك، وتحدد البنوك نسبة من هذه الشيكات لتدخل تحت نطاق السيولة.

ب-السيولة شبه النقدية :- تتكون السيولة في هذه الحالة من الأصول التي يمكن تصفيتها، أي بيعها أو رهنها مثل أذون الخزانة، والكمبيالات المخصومة والأوراق المالية(الأسهم والسندات)، ويسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة، فهي تتميز بقصر أجل الاستحقاق، وإمكانية التصريف السريع سواء بالبيع أو الرهن.

2-3-هدف الأمان:- يتصف رأس مال البنك عادة بالصغر بالمقارنة بجملة مصادر الأموال فيه، وهو ما يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين، ويأتي عنصر الأمان من مدى ثقة البنك بأن الأموال التي يقرضها

---

[1] سامر جلدة، مرجع سابق، ص21.

[2] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **تنظيم وإدارة البنوك** ، مصر: المكتب العربي الحديث، 2002، ص ص 80-81.

في كل عملية من عملياته لذا يتوقف إقدام البنك على منح القروض لمتعامل ما على مدى الثقة التي يتوفر عليها المقترض من حيث متانة مركزه المالي وسمعته ومدى الضمانات التي يكون على استعداد لتقديمها.[1]

فإذا زادت الخسائر فقد تلتهم جزء من أموال المودعين والنتيجة هي إفلاس البنك ، لهذا يجب أن تلتزم البنوك بنسبة محددة من رأس المال لا تزيد عن 10 % لحماية المودعين من المخاطر التي قد يتعرض لها.

مما سبق يمكننا القول بأنه تحت تأثير التعارض بين السيولة والربحية، الذي وجب على البنك التجاري التوفيق بينهما من جهة ، وسعيه لتحقيق درجة عالية من الأمان لكسب ثقة المودعين من جهة ثانية، يتدخل البنك المركزي بوضع القوانين المالية والنقدية التي تجنب تعرض البنك التجاري إلي خطر نقص السيولة، كما يقوم البنك المركزي بمراقبة أداء البنوك التجارية ويحرص على ضرورة تأمين أموال المودعين عن طريق مراقبة سيولة البنوك التجارية ومدى ملائمة استخداماتها مع الموارد المتاحة لها ،كما يعمل البنك المركزي على دعم البنوك التجارية في أوقات الحاجة بصفته بنك البنوك، وأخر ملجأ للإقراض، أو عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية لصالح البنوك.[2]

2-4-<u>هدف النمو</u>:- يصل البنك إلي هدف النمو من خلال تعظيم أرقام نشاط الإقراض والإيرادات المتولدة عنه والتي لا تتم إلا بجهد إنمائي منظم ومكثف يراعي شروط الإقراض الجيد واستقطاب عملاء متميزين والتقييم المستمر للأداء ولسياسات البنوك المنافسة بالسوق، حيث يكون على عاتق إدارة البنك تحقيق التوازن في نمو البنك يتناسب مع حجم موارده، والفرص التسويقية المتاحة أمامه، ودرجة العائد الممكن تحقيقه ودرجة المخاطرة المصاحبة.[3]

2-5-<u>هدف حصة السوق</u> :- حيث يقوم البنك بتحليل مكانة البنوك المنافسة في السوق المصرفية، ويركز استراتيجيته في الحفاظ على مكانته السوقية من خلال :-

-الدفاع عن مكانته السوقية عن طريق تكثيف عرض المنتجات على نطاق واسع.

-الهجوم المضاد ويقوم به البنك عند تمكن منافس من أحذ مكانته السوقية أين يحاول إيجاد أوضاع تميز إلي جانب وضعية المنافس سواء في المنتجات أو التوزيع أو الأسعار أو الترويج.

[1] أحمد صلاح عطية، مرجع سابق، ص13.

[2] كريم زرمان، مرجع سابق، ص07.

[3] سامر جلدة ، مرجع سابق، ص20.

-الدفاع المتحرك بانتقال البنك من نشاط مصرفي معين إلي نشاط جديد ومنتجات مبتكرة يعتمدها لمواجهة المنافسة الحادة والحفاظ على مكانته السوقية.[1]

الفرع الثاني:- الاستراتيجية التسويقية للبنك

يعتبر التسويق المصرفي أحد مجالات الدراسة في إدارات البنوك، ومن ثم فهو أحد مجالات إدارة الأعمال ولقد أصبحت وظيفة التسويق المصرفي تشكل جانبا مهما من جوانب الادارة العلمية وأداة من الأدوات الفعالة في تحقيق نجاح البنوك.

ويعد مزيج التسويق المصرفي واحدا من أبرز العناصر التي تؤلف أي استراتيجية تسويقية، وهو أيضا يمثل أهم العناصر الداخلية أو الجزء المهم والذي يجمع ويركب البرامج التسويقية للبنك، وكذلك التخطيط الاستراتيجي للتسويق الذي له أهمية ودور فعال في تمكين البنك من تحقيق الأهداف المرسومة على أفضل وجه.

1-التسويق المصرفي:- يمكن القول أن مفهوم التسويق المصرفي كعمل متكامل في المجال المصرفي لم يظهر على المستوى العالمي إلا في منصف الخمسينيات من القرن الماضي، وقبل ذلك التاريخ كان من غير المألوف قبول التسويق ضمن الأنشطة التي تمارسها البنوك كوظيفة تؤدى من خلال جهات متخصصة بالهياكل التنظيمية لها .

1-1-مفهوم التسويق المصرفي:-

لقد تعددت تعاريف الكتاب والمفكرين للتسويق المصرفي، وذلك راجع إلي خلفياتهم وتجاربهم، بالإضافة إلي اختلاف الزوايا التي ينظرون من خلالها إلي عملية التسويق المصرفي، خاصة وأن التسويق قد أخذ في الفترة الأخيرة أبعادا ووظائف واسعة تتمثل في تسويق الخدمات المصرفية، التسويق الاستراتيجي، والتسويق العملي.[2]

وهناك عدة تعاريف من بينها:-

---

[1] معارفي فريدة، **جودة الخدمات المصرفية وعلاقتها بتنافسية البنوك في ظل ادارة الجودة الشاملة-دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2007-2008، ص ص49-50.

[2]Lendrevie Lindon, **« Mercator** , 6 ème ,Edition, paris : Dalloz, 2000, p 06 .

" هو مجموعة الأنشطة المتكاملة والتي تجري في إطار إداري محدد وتقوم على توجيه انسياب خدمات البنك لتحقيق الإشباع للمتعاملين من خلال عمليات مبادلة تحقيق أهداف البنك في حدود توجهات المجتمع".[1]

"النشاط الذي ينطوي على تحديد أكثر الأسواق ربحية في الوقت الحاضر والمستقبل، وتقييم الحاجات الحالية والمستقبلية للعملاء، فهو يتعلق بوضع أهداف البنك وتصميم البرامج اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، وإدارة الخدمات البنكية بالطريقة التي يمكن بواسطتها تنفيذ تلك البرامج وكما أنه يتضمن عملية التكييف التي يتطلبها التغير البيئي".[2]

من التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للتسويق المصرفي على أنه:-

"فلسفة تحديد أهداف البنك ويعني خلق وتسليم وإرضاء العميل من خلال الأنشطة التي يزاولها البنك، وهو عملية مستمرة ومتجددة تعني ابتكار الخدمات المصرفية وأداءها وتقديمها للعميل في أحسن صورة بهدف إرضائه وتحقيق أقصى ربح للبنك، كما يهتم بدراسة السوق المصرفية المتمثل في عملاء البنك الحاليين والمرتقبين والمؤسسات المصرفية المنافسة".

1-2- المزيج التسويقي:-

ظهر اتجاه جديد في الفكر التسويقي المعاصر يرى أن العناصر الأربعة التقليدية المكونة للمزيج التسويقي التي قدمها Borden عام 1962 وطورها الكثيرين من بعده، لم تعد كافية لتكوين المزيج التسويقي، وهذا الاتجاه يرى ضرورة إضافة ثلاثة عناصر أخرى إلي العناصر الأربعة المعروفة بـــ4 p's ليحتوي المزيج التسويقي في البنوك على سبعة عناصر تعرف بـــ 7p's، ويتركز هذا الاتجاه على أن تجاهل أحد العناصر الثلاثة عند منح وضع الاستراتيجية التسويقية للبنك من شأنه أن يؤدي إلي نتائج غير متوقعة بسبب تأثر عملاء البنوك بهذه العناصر.[3]

أ-عناصر المزيج التسويقي:- تنقسم عناصر المزيج التسويقي إلي:-

أ-1-عناصر المزيج التسويقي التقليدية:- ويطلق عليها 4'Ps والمتمثلة في المنتج (produit)، السعر(prix)، التوزيع(placement)، الترويج(promotion)، ويمكن توضيحها وفق الشكل التالي:-

---

[1] بن نافلة قدور، عرابة رابح، **التسويق البنكي وقدرته على إكساب البنوك الجزائرية ميزة تنافسية** ، "ملتقي المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، أيام: 14-15 ديسمبر، دون ذكر السنة، ص 508.

[2] ناجي معلا، **الأصول العلمية للتسويق المصرفي** ، عمان: دار الصفاء، ط3، 2007، ص16.

[3] زيدان محمد، **دور التسويق في القطاع المصرفي -حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص117.

شكل رقم(03): عناصر الاستراتيجية التسويقية للبنك

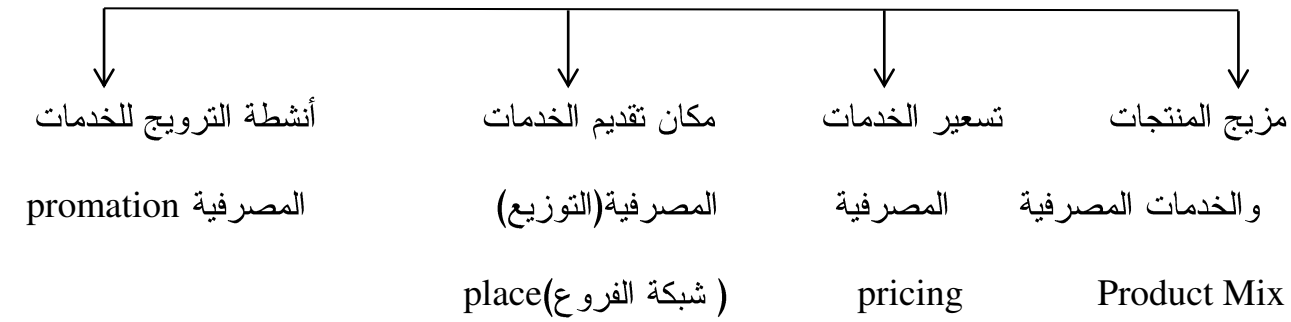

المصدر: أحمد غنيم، مرجع سابق، ص:17.

من خلال الشكل يمكن توضيح عناصر المزيج التسويقي التقليدية كما يلي:-

أ-1-1- المزيج الخدمي(مزيج الخدمات المصرفية):- يعتبر الوصول إلي مزيج المنتجات والخدمات المصرفية من الأمور الهامة التي تعكس مدى كفاءة إدارة التسويق بالبنك من ناحية ومدى وصول البنك إلي تحقيق أهدافه من ناحية أخرى.

ويتطلب وضع مزيج الخدمات المصرفية دراسة المتغيرات البيئية للبنك، مع الاعتماد على نظام متكامل للمعلومات يضمن تدفق المعلومات إلي الإدارة التسويقية لوضع الاستراتيجية التسويقية ومن ثم الاستراتيجية الشاملة للبنك.[1]

ويمثل هذا المزيج الخدمات التي يقوم البنك بتقديمها وعرضها للبيع على العملاء داخل الأسواق التي ينافس فيها ، ويلعب هذا المزيج دورا هاما في تحقيق أهداف البنك باعتباره:-[2]

-يمثل مصادر الإيراد المختلفة للبنك وذلك بالنسبة للمنتجات الاستثمارية والاقراضية كما يمثل المصدر الرئيسي لاستقطاب وتدبير الموارد المالية للبنك من خلال مزيج الأوعية والودائع الادخارية.

-من خلاله يمكن مواجهة الضغوط التنافسية وذلك بتقديم منتجات تماثل وتتفوق على المنتجات التي تقدمها البنوك المنافسة.

[1] زيدان محمد، مرجع سابق، ص118.

[2] أحمد غنيم ، مرجع سابق، ص19.

-تعكس هذه المنتجات بخصائصها ومزاياها المختلفة طبيعة العميل الذي يستهدف البنك الوصول إليه حيث قدمت لإشباع حاجاته ورغباته.

الشكل رقم(04):الخدمات المصرفية

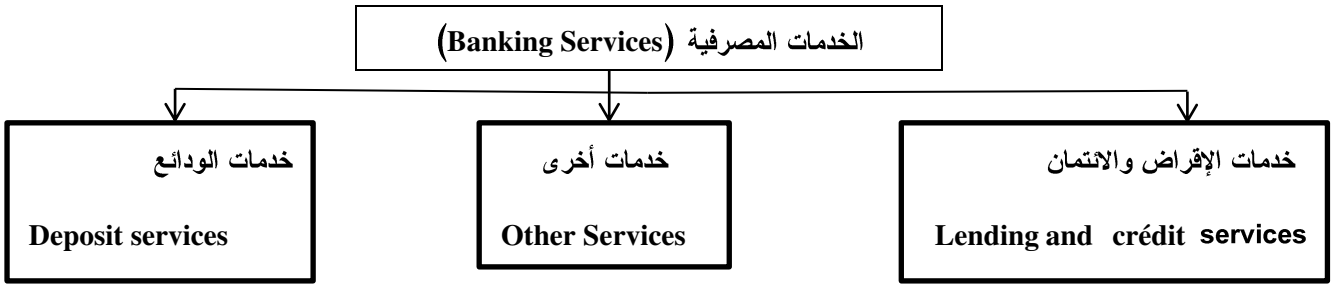

المصدر: أحمد غنيم ، المرجع سابق، ص19.

وتمر الخدمات المصرفية خلال حياتها بأربعة مراحل تساعد في التعرف على الاستراتيجيات التسويقية الملائمة وتقديم خدمات بنكية جديدة وهذه المراحل هي :-

-مرحلة تقديم الخدمة للسوق ومرحلة النمو ومرحلة النضج ومرحلة الانحدار[1]، وتختلف الاستراتيجيات التسويقية التي تطبقها البنوك باختلاف المرحلة التي تمر بها الخدمة المصرفية وهي :-

-الاستراتيجية التسويقية في مرحلة التقديم .
-الاستراتيجية التسويقية في مرحلة النمو.
-الاستراتيجية التسويقية في مرحلة النضج .
الاستراتيجية التسويقية في مرحلة الانحدار.[2]

أ-1-2- تسعير الخدمات المصرفية: - هي عبارة عن تحديد مستويات الأسعار ومقدار تجاوبها مع أهداف البيع والربحية للخدمات المصرفية في السوق المستهدفة.[3]

إن عملية التسعير أهمية خاصة في تخطيط الاستراتيجية التسويقية للمصرف فبالإضافة إلي العلاقة التكاملية بين السعر وبقية عناصر مزيج التسويق المصرفي فإن للسعر حساسية عالية تنعكس أثارها على تسويق الخدمات المصرفية وخاصة فيما يتعلق بحجم التعامل بهذه الخدمات والأرباح الناتجة عنها.[4]

[1] زياد رمضان، محفوظ جودة،مرجع سابق، ص370.
[2] زيدان محمد، مرجع سابق، ص ص124-127.
[3] هشام الباسط ، **الاتجاهات الحديثة في السوق المصرفية** ، لبنان :اتحاد المصارف العربية، 1988، ص154.
[4] ناجي معلا ، مرجع سابق، ص22.

ومن بين العوامل المؤثرة على تسعير الخدمات البنكية هي:-

✓ العوامل الداخلية: وتتمثل في:-

-الأهداف التسويقية:- يتأثر القرار التسعيري بالأهداف التي يسعى إليها كل بنك .

-الاستراتيجية التسويقية للبنك:- يعتبر السعر أحد أليات الاستراتيجية التي تستطيع إدارة البنك من خلالها تحقيق الأهداف التسويقية المنظورة.

-التكاليف:- تمثل بعدا هاما في استراتيجية التسعير حيث يتعين على الادارة التسويقية تحديد السعر الذي يحقق تغطية التكاليف وفي نفس الوقت تحقيق اقصى الارباح .[1]

✓ العوامل الخارجية: وتتمثل في: -

-الموقف الائتماني للعميل:- ينبغي تحليل الحالة الائتمانية للعميل ومعرفة موقفه الائتماني من الأسعار المطبقة كسعر الفائدة والعملات المختلفة .

-درجة المخاطرة في السوق:- يعتبر تحليل درجة المخاطرة التي يتعرض لها نشاط العملاء من الأمور الهامة في التسعير، لذلك ينبغي أن تعكس الأسعار التي يتقاضاها البنك عند المخاطرة في السوق .

-ظروف السوق: - نظرا لما تتصف به الأسواق من منافسة فقد اتجهت معظم البنوك إلى ما يعرف بفلسفة التوجه بالسوق في تحديد اسعار خدماتها .[2]

أ-1-3- التوزيع:- يعتبر التوزيع أية وسيلة تهدف الى توصيل الخدمة المصرفية إلى العملاء بشكل ملائم وبصورة تساعد على زيادة التعامل بها وبالتالي زيادة الإيرادات المتولدة عنها.

وتعود أهمية التوزيع في القطاع المصرفي إلى كونها تحقق الاتصال الفعال بين المصرف (مقدم الخدمات المصرفية) وعملائه (استخدام قنوات المستفيدين من تلك الخدمات) وبذلك تحقيق العديد من المنافع سواء للمصرف أو العميل على حد سواء.

وتنقسم الأشكال المختلفة لقنوات توزيع الخدمات المصرفية إلى:- [3]

---

[1] طارق طه، **إدارة التسويق** ، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008، ص ص638-639.

[2] عوض بدير الحداد، **تسويق الخدمات المصرفية** ، القاهرة: البيان للطباعة والنشر، 1999، ص ص 210-211.

[3] محمد أيت محمد، **دراسة المزيج التسويقي للخدمات المصرفية -حالة LAKNEP و BANKUE /ALGERIE** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)،فرع التسويق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر،2008-2009، ص ص 65-68.

✓ القنوات التقليدية لتوزيع الخدمات المصرفية :-

-فروع المصرف:- تعد من أهم قنوات التوزيع التي تعبر عن طريقها إلى إيصال الخدمات و المنتجات المصرفية إلى العملاء وتنقسم الى ثلاث أنواع فروع الدرجة الأولى (على نطاق شامل مثل بطاقات الائتمان، التعامل بالعملات الاجنبية، علاقات المصرف والمراسلين،...)، وفروع الدرجة الثانية(على نطاق المحافظات مثل قبول الودائع ، منح التسهيلات ،إصدار البطاقات الائتمانية، ...)،واخيرا فروع الدرجة الثالثة (على نطاق الفروع ذات العدد الأقل من السكان مثل تقديم خدمات مصرفية كقبول الودائع ،ومنح تسهيلات بمبالغ محدودة،...).

-نظام التوكيلات المصرفية:- توكيل بعض الأفراد أو الشركات بتقديم بعض الخدمات المصرفية .

-نظام التعامل بالمقاصة .

-التوزيع أو البيع الشخصي:- من خلال تقديم خدمات إلى العملاء مباشرة من طرف البنك.

✓ القنوات الحديثة لتوزيع الخدمات المصرفية:-

-أجهزة وشبابيك الصرف الألي.

-بطاقات الائتمان.

-الخدمات المصرفية بالهاتف.

-الخدمات المصرفية عبر الأنترنت.

-أنظمة الخدمات المصرفية بالمنازل.

-أنظمة التحول الإلكتروني للأموال.[1]

أ-2-4- الترويج :- يعد سلاح الاتصال الخاص بالمزيج التسويقي ويعني الاتصال بهدف إخبار أو إقناع العملاء سواء لشراء الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك أو تعريفهم بالدور الذي يلعبه البنك في المجتمع.

ويلعب الترويج دورا هاما في إنجاز رسالة البنك التسويقية وتقديمها للسوق بحيث تقدم إلي:-

[1] بوسنة محمد رضا، **التسويق المصرفي كاستراتيجية للبنوك في ظل التحرير المصرفي -دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص اقتصاد صناعي ،قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008-2009، ص87.

- العميل المناسب.
- في الوقت المناسب.
- بأسلوب مناسب.[1]

ويعتمد المزيج الترويجي على عناصر مهمة لتحقيق أهداف البنك الترويجية وتشمل ما يلي: -

- الإعلان.
- الدعاية.
- البيع الشخصي.[2]

أ-2- <u>عناصر المزيج التسويقي الحديثة:</u> - إلا أن المزيج التقليدي تعرض لانتقادات من طرف الباحثين باعتباره لا يتلاءم مع طبيعة الخدمات ولا يلبي الاحتياجات فكانت الضرورة إلي تعديله بإضافة ثلاثة عناصر أخرى إلي المزيج التسويقي التقليدي أطلق عليها 7P'S وتتمثل هذه العناصر الإضافية في: الأصل المادي، الناس، عملية تقديم الخدمة.

وفيما يلي سنتطرق إلي هذه العناصر كما يلي :-

أ-2-1- <u>الأصل المادي(physiscal assets)</u> :- وهي المكونات المادية للخدمة التي تمثل كافة الجوانب الملموسة والمؤثرة على تقديم الخدمات البنكية، كالأثاث والديكور وأجهزة الكمبيوتر والصراف الألي.

أ-2-2- <u>الناس (personnel)</u> : - وهم أولئك العاملين بالبنك، حيث يشكلون جزءا مهما من الخدمة البنكية بأدائهم لدور مزدوج، فهم يقومون بإنجاز الخدمة أو أدائها إضافة إلي دورهم في بيع الخدمة، ما يحتم البنك أن يعير اهتماما خاصا لقضايا اختيار العاملين وتدريبهم وحفزهم.

أ-2-3- <u>عملية تقديم الخدمة(process)</u> :- وتتمثل في الأنشطة والأساليب التي يتم بها أداء الخدمة والوصول إلي خصائصها وتقديمها بالشكل الذي يرضي توقعات العملاء.[3]

والشكل التالي يوضح عناصر المزيج التسويقي بصفة عامة كما يلي: -

---

[1] أحمد غنيم، مرجع سابق، ص24.

[2] عوض بدير الحداد، مرجع سابق، ص257.

[3] طاري محمد العربي، **<u>المزيج التسويقي للبنوك التجارية "حقائق وأفاق"</u>**، مجلة العلوم الانسانية، العدد08، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2005، ص87.

الشكل رقم(05): عناصر المزيج التسويقي المصرفي.

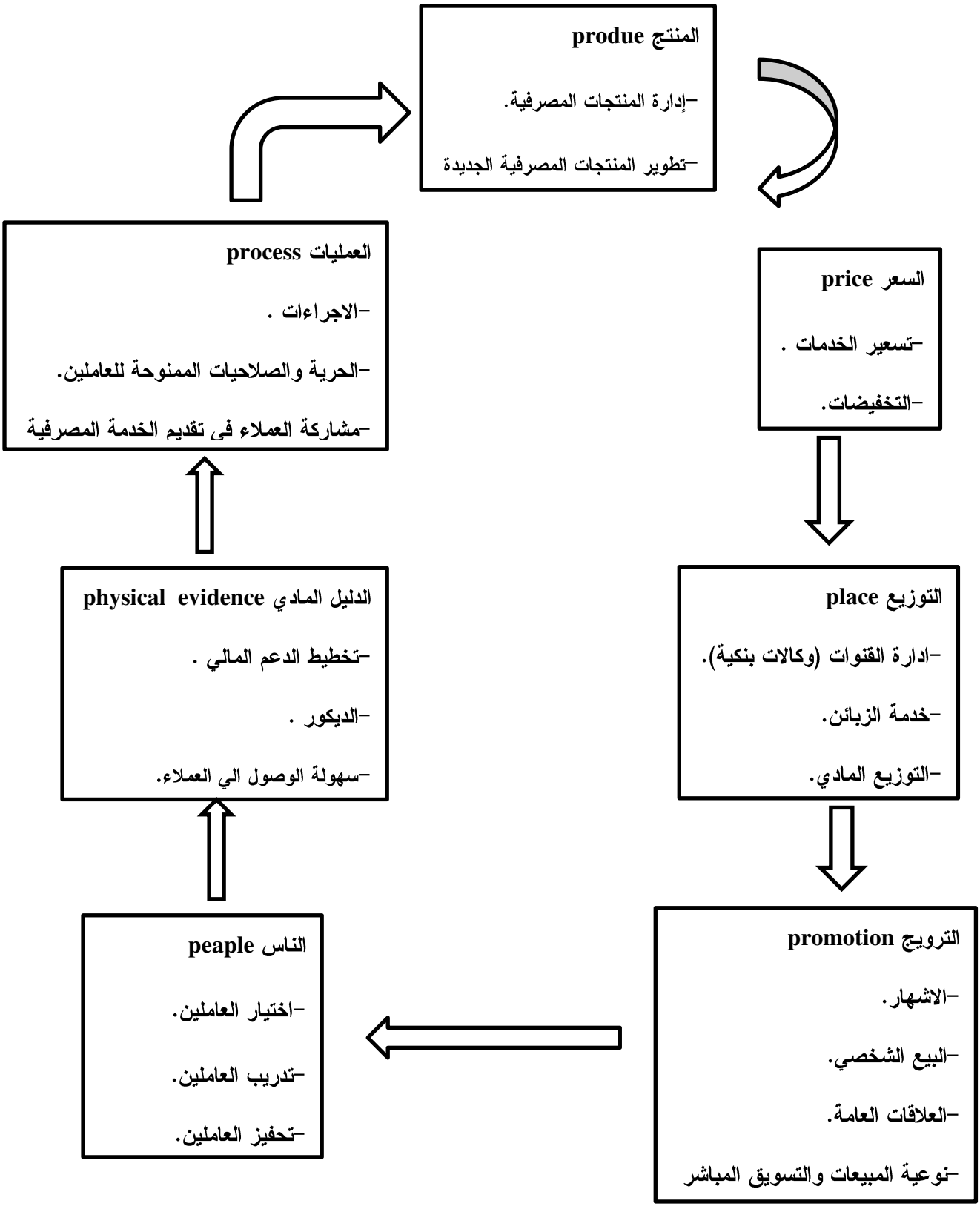

المصدر: عوض بدير الحداد، مرجع سابق، ص70.

2-التسويق الاستراتيجي: - يعتبر التسويق الاستراتيجي الطريقة التي من خلالها يتم الوصول إلي الأهداف التسويقية على الأمد الطويل والقصير، وتحديد الأسواق المستهدفة وإعداد المزيج التسويقي المتاح له، ويعتبر وسيلة لتحقيق أهداف الخطة التسويقية ويأخذ بعين الاعتبار ظروف المنافسة ويتركز بصفة أساسية على عناصر المزيج التسويقي، وهناك عدة خطوات التي تمكن المنظمة إتباعها للمساعدة على التفكير في الاستراتيجية التي ترغب هذه المنظمة في إتباعها.

2-1- خطوات التسويق الاستراتيجي:- يمر التسويق الاستراتيجي بعدة خطوات ومن أهمها : [1]

-دراسة سوق العميل المصرفي.

-تحديد رغبات واحتياجات وقدرات العملاء.

-تنمية المنتجات والخدمات المصرفية بشكل مناسب لمقابلة احتياجات العملاء وبالتالي رسم سياسة للخدمات المصرفية المقدمة من البنك في ضوء التطورات المالية في الفن المصرفي، ودراسة تطوير الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك المنافسة.

-إجراء بحوث التسويق بشكل منتظم لتحديد مركز البنك التجاري بالنسبة لكل خدمة ، وتتنبأ وتقيس وتدرس الموقف السوقي واحتياجات السوق الحالية والمستقبلية كما تحدد نوعية عملاء البنك وميولهم ومواصفاتهم وعوامل تفصيلهم للبنك دون البنك الأخر في الحاضر والمستقبل.

-وضع الخريطة التوزيعية للخدمات المصرفية والعمل على وجود شبكة مناسبة من فروع البنك لتقديم المنتجات المصرفية وبالتالي دراسة الانتشار الجغرافي لوحدات البنك في السوق المصرفية وإمكانية فتح وحدات مصرفية جديدة.

-التسعير ووضع هيكل أسعار الخدمات المصرفية بما يتضمنه من تحديد سعر وتكلفة الخدمات المصرفية الحالية والمطورة.

-إعداد وتنفيذ الحملات الترويجية الخاصة بنشاط البنك للإعلان والترويج للخدمات المصرفية للعملاء الحاليين والمرتقبين بما في ذلك في اختيار أفضل الأساليب الترويجية والإعلانية.

-تقييم النشاط التسويقي للبنك خلال فترات زمنية متقاربة وتقديم تقارير منتظمة عن مواطن القوة والضعف للإدارة العليا للبنك ويفضل في هذا المجال أن تنتفع إدارة التسويق المصرفي مباشرة للإدارة العليا بالبنك.

[1] فريد النجار، **ادارة منظومات التسويق العربي والدولي** ، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1998، ص 543.

والشكل التالي يوضح خطوات التسويق الاستراتيجي كما يلي:-

الشكل رقم (06): خطوات التسويق الاستراتيجي

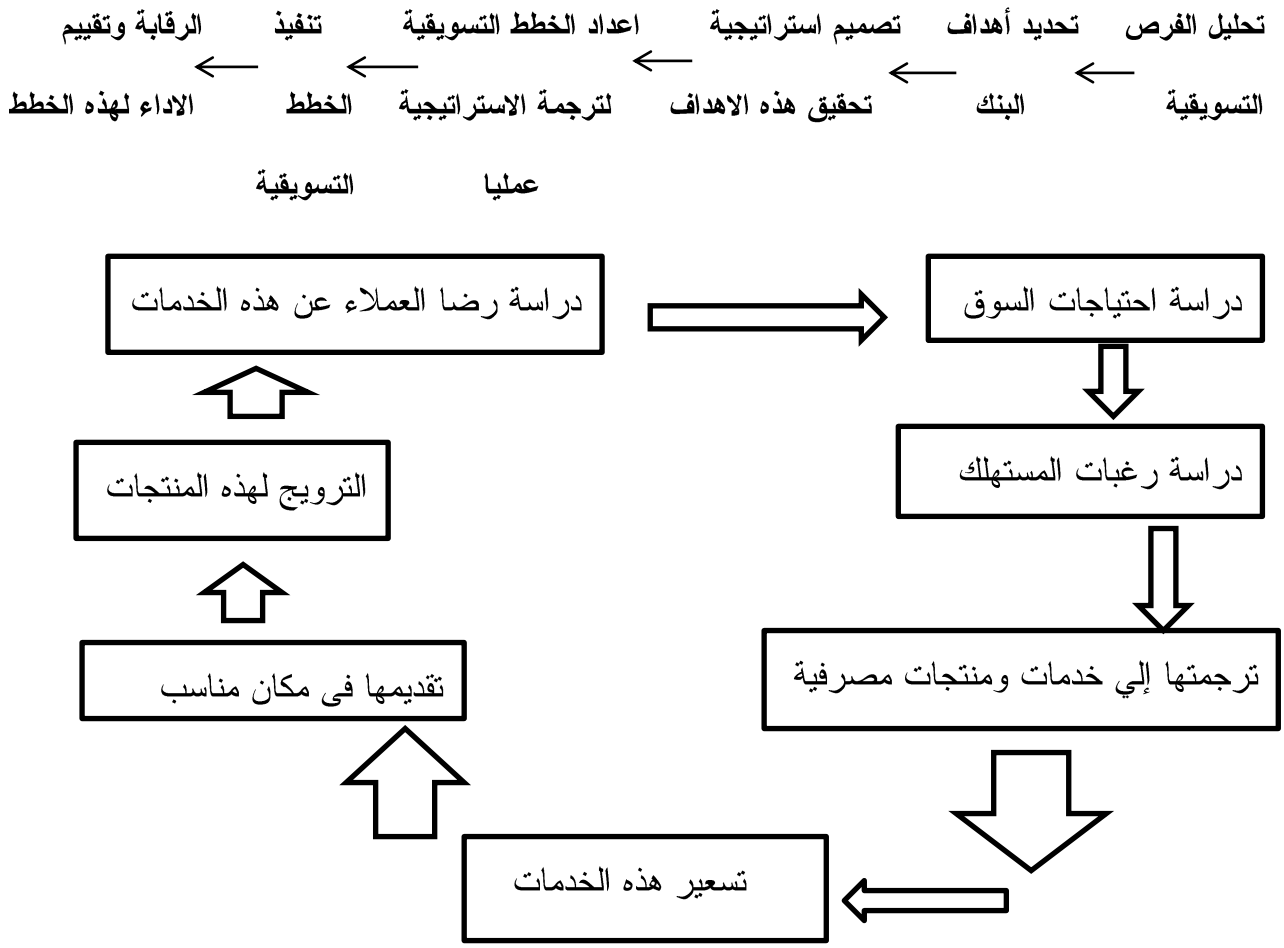

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:-

غنيم أحمد، مرجع سابق، ص18.

فريد النجار، مرجع سابق، ص543.

2-2- أهمية الاستراتيجية التسويقية في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك :

يختص تسويق الخدمات المصرفية بالاهتمام كبير من جانب القائمين على إدارة البنوك التجارية الشاملة حيث تتنافس هذه البنوك على حدة منافسة من مثيلاتها هذا بالإضافة إلي تلك المنافسة بين البنوك التجارية ومؤسسات الوساطة المالية الأخرى حيث تعمل إدارة تسويق الخدمات المصرفية من خلال سياسات تسويق الخدمات المصرفية واستراتيجيات تحكم توجيهاتها و بالتالي تتعدد تلك السياسات و تتنوع الاستراتيجيات من بنك لآخر.

ولقد أوضحت العديد من الدراسات أن الاستراتيجية التسويقية كأحد الاستراتيجيات الوظيفية تتكامل مع الاستراتيجية الشاملة للبنك بما يؤدي إلي تحقيق مستوى عال من الأداء وبالتالي تحقيق أهداف البنك والمتمثلة في الربحية والسيولة والامان.[1]

ويجب أن تركز الاستراتيجية التسويقية على التوجيه بالعميل والتأثير عليه من خلال مجموعة الأنشطة التسويقية وهي:-

- تحليل العلاقة بين المنتج (البنك) والعميل المصرفي وذلك عن طريق تحديد حاجاته ورغباته والعمل على إشباعها مع تحقيق الربحية للبنك.
- تجزئة السوق إلي قطاعات من اجل تحديد قطاع او عدد من القطاعات المستهدفة الاكثر ربحية
- تكوين المزيج التسويقي الملائم لكل قطاع سوقي مستهدف.
- الاندماج والتكامل بين العناصر التسويقية المختلفة حتي يتم تقديم المزيج التسويقي الذي يحقق حاجات العملاء وفي نفس الوقت يكسب البنك ميزة تنافسية تؤهله للسيطرة على السوق وتحقيق اقصى الأرباح.

وبناء على العديد من الدراسات التي تناولت الاستراتيجية التسويقية ان اساس نجاح المنظمات ومنها البنوك في تحقيق أهدافها ومحافظة على بقائها في السوق يكمن في تركيز على تكامل مكونات المزيج التسويقي في تحديد الأهداف المرسومة ضمن الاستراتيجية الشاملة للبنك وذلك عن طريق:-

-تصميم الأهداف التسويقية الاستراتيجية:- فيما يتعلق بتصميم الأهداف التسويقية الاستراتيجية تبني عن طريق تحليل موقف البنك وفرصة التسويقية أي بعد تحليل البيئة الداخلية وتحديد نقاط القوة والضعف في استراتيجية البنك وتحليل البيئة الخارجية وما تكشف عنه من فرص سوقية وتهديدات يواجهها البنك حيث لابد أن يراعي عند تصميم الأهداف التسويقية الاستراتيجية جملة من العوامل في مقدمتها تحديد القدرات التنافسية للبنك ويمكن اكتساب القدرة التنافسية إذا كان البنك في مركز متميز يجعله يقدم منتجات وخدمات مصرفية متميزة او بأساليب أفضل من منافسيه في السوق كما تلعب الإمكانيات المادية والبشرية والمالية دورا مهما في رسم وتصميم الأهداف التسويقية للبنك .[2]

والشكل التالي يوضح ذلك :-

[1] زيدان محمد، مرجع سابق، ص185.

[2] نفس المرجع السابق، ص215.

الشكل رقم(07):العلاقة المتشابكة التي ترتبط بالمزيج التسويقي من داخل البنك ومن البيئة الخارجية التي ينشط فيها.

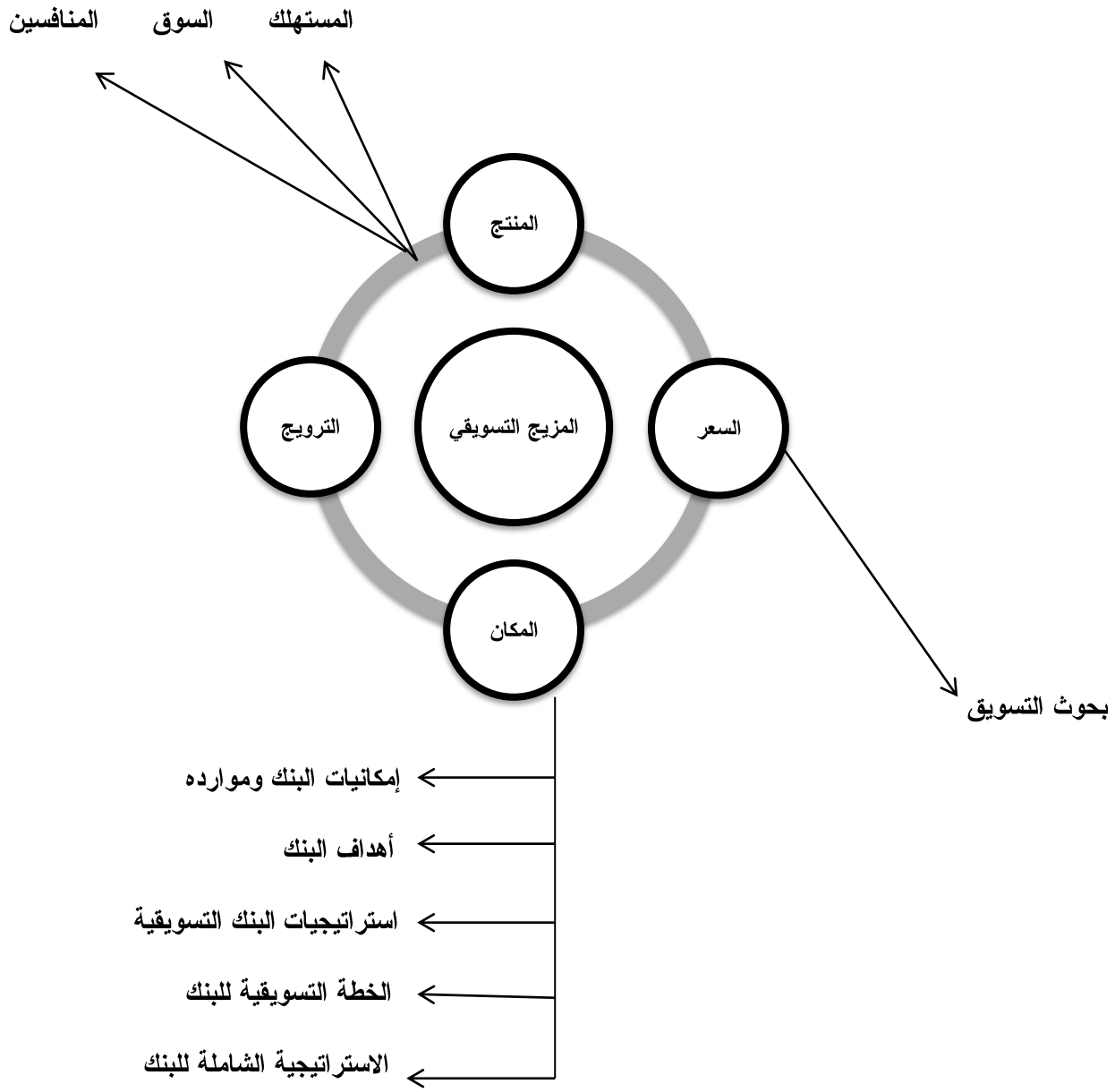

المصدر: أحمد غنيم، **صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك** ، مرجع سابق، ص17.

الفرع الثالث:- ارتباط قرارات الائتمان بالاستراتيجية الشاملة للبنك

1-تأثير النشاط الائتماني على المركز المالي للبنك:

يتأثر المركز المالي لأي بنك بمتغيرات وعناصر كثيرة إلا أن محفظة القروض بشكل خاص تحتل موقعا هاما ضمن بنود المركز المالي، باعتبار أن كافة جهود وقرارات الإدارة تستهدف في المقام الأول بناء محفظة قروض جيدة تتكون من مجموعة من قرارات منح الائتمان والإقراض ذات جودة عالية تحقق عوائد مرتفعة للبنك عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر المصاحبة لقرارات منح الائتمان والتي تعتبر من صميم طبيعة العمل الائتماني.

وتحتل محفظة القروض في ضوء ما تقدم موقع القلب من المركز المالي للبنك وتؤثر بشكل فعال في تقييم البنك بشكل عام ومستوى ربحيته وتدور حولها كافة القرارات الاستراتيجية المتعلقة بسياسات الاقراض والتوظيف داخل البنك وطبيعة وهيكل الموارد المالية المناسبة لها.

والشكل التالي إيضاحي مبسط يعكس عناصر التخطيط الاستراتيجي للبنك ودور استراتيجية التسويق المصرفي في تحقيق الأهداف العامة للبنك وارتباط ذلك كله بقرارات الائتمان.

الشكل رقم(08): تأثير النشاط الائتماني على المركز المالي للبنك

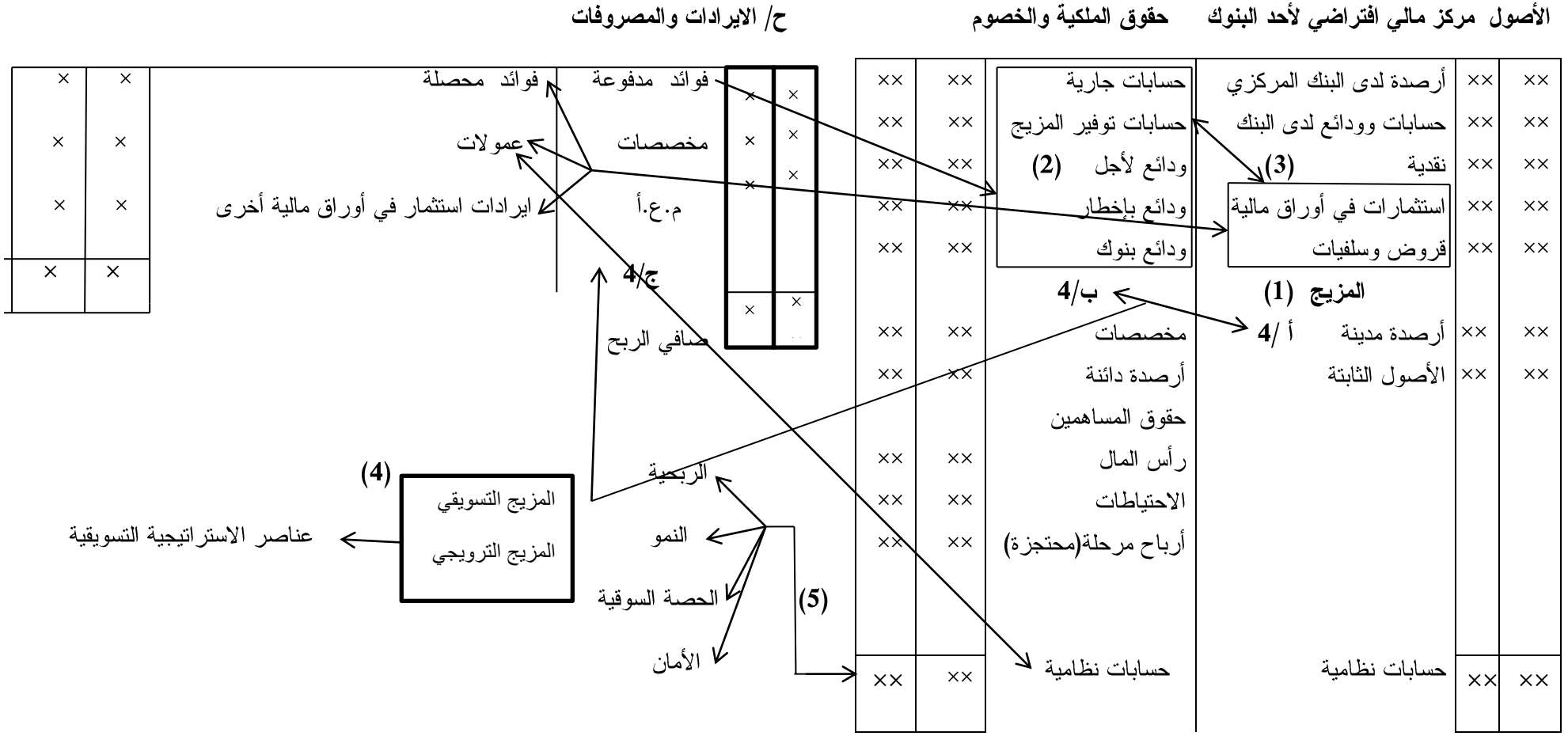

المصدر:- أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، مرجع سابق، ص09.

حيث يوضح الشكل عناصر التخطيط الاستراتيجي للبنك ودور استراتيجية التسويق المصرفي في تحقيق الأهداف العامة للبنك وارتباط ذلك كله بقرارات الائتمان

وبقراءتنا للشكل نلاحظ أرقام توضح ما يلي:-

1- مزيج الاستثمار والتوظيف في القروض والسلفيات والاستثمار في أوراق مالية متنوعة.
2- مزيج موارد البنك من أوعية ادخارية مختلفة وودائع البنوك الأخرى.
3- العلاقة المتداخلة بين كلا المزيجين أرقام (1)،(2) والتأثيرات المتبادلة بينهما.
4- علاقة المزيج التسويقي لمحفظة القروض والاستثمارات وكذا مزيج موارد البنك الخارجية وتأثير ذلك على إيرادات البنك ومصروفاته.
5- علاقة الأهداف العامة للبنك بالمزيج التسويقي.

والعلاقة الهامة التي تربط بين صناعة قرارات الائتمان ومجمل السياسات والقرارات والاستراتيجيات التي تطبقها إدارة البنك بهدف تحقيق الأهداف التي تسعي الإدارة إلي تحقيقها ويمكن عرض ذلك على النحو التالي:-

- يرتبط حجم الائتمان الممكن منحه ونوع هذا الائتمان بحجم الموارد المالية المتاحة للبنك ونمط هذه الموارد من حيث أجالها الزمنية ومدى استقرارها ودرجة تنوعها.

- ترتبط تكلفة تقديم الائتمان للعملاء المقترضين بتكلفة تدبير هذه الموارد المالية.

- الطاقة الاقراضية والاستثمارية للبنك ترتبط بحجم الموارد المالية القادر على تعبئتها بالإضافة إلي حقوق الملكية ، كذلك الضوابط التي تضعها السلطات النقدية التي تشرف وتراقب على نشاط البنك.

- ترتبط استراتيجية إدارة أصول البنك وخصومه(Asset liabilities Management (ALM بعناصر المركز المالي وفق الشكل السابق، وتقع محفظة القروض في نطاق الأصول وتكتسب المحفظة وزنا كبيرا نسبيا لذا يتزايد الاهتمام بصناعة قرارات الائتمان والتي يتم من خلالها بناء وإدارة عناصر هذه المحفظة، كما يقع هيكل الودائع بعناصره المختلفة في دائرة الخصوم ويحتل فيها موقعا هاما ومتميزا بوصفه يمثل المكون الرئيسي لهيكل الموارد المالية لأي بنك (تمثل بعض البنوك المتخصصة استثناءا هنا).

– يتم التخطيط الاستراتيجي للبنك وصناعة الاستراتيجية التسويقية الملائمة واختيار الاستراتيجية المصرفية التي ترى الادارة الاعتماد عليها في تحقيق الأهداف العامة للبنك على المحددات الرئيسية التالية:–

- ✓ حجم ونمط التوظيف والاستثمار
- ✓ هيكل الموارد المالية المناسب لتنفيذ عمليات التوظيف والاستثمار[1]

2– موقع القرار الائتماني من الاستراتيجية الشاملة للبنك

فيما يتعلق بمزيج الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك واستراتيجيات تطوير هذه الخدمات، فإننا نرى مدى ارتباطها الشديد بجميع عناصر القرار الائتماني من حيث :–

– طبيعة الخدمات التي يمكن للبنك تقديمها.

– تكلفة تقديم هذه الخدمات للعملاء (تسعيرها)

– أساليب ومواقع تقديم هذه الخدمات .

– أفضل أساليب الترويج لها في إطار المزيج الترويجي المتبع بالبنك.

ويؤثر مزيج المنتجات بدوره على هدف الربحية من خلال الدور الذي تلعبه خدمات البنك كمصدر للإيراد وتحقيق الربحية والارتفاع بمعدلات نمو نشاط البنك وتزايد حصته السوقية في السوق المصرفي.[2]

وعلى مستوي استراتيجية التسعير فإنها تؤثر على قرار مانح الائتمان لأنه يلتزم بهيكل أسعار تقديم الخدمات للعملاء وفق قرارات إدارة البنك باعتبار أن سعر تقديمها هو المقدمة الرئيسية لتحقيق معدلات الربحية والنمو المستهدفة مع مراعاة الحالات الائتمانية التي تستدعي تقديم أسعار متميزة لاعتبارات موضوعية تقبلها إدارة البنك.

وهكذا يتأثر القرار الائتماني بجانبي مزيج المنتجات وأسعارها من عناصر المزيج التسويقي وتأثير ذلك على ربحية البنك.

كما يعكس تداخل الاستراتيجية الخاصة بتوزيع خدمات البنك وتقديمها للعملاء المرتقبين والحاليين وتأثيرها المباشر على ربحية ونمو البنك ومواجهة ضغوط المنافسين واستغلال الفرص التسويقية القائمة

[1] أحمد غنيم، مرجع سابق، ص ص07–10.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص35–36.

والكامنة بغية زيادة الحصة السوقية للبنك ، وإتباع استراتيجية توزيعية تتسم بالفعالية والرشادة يؤثر على ربحية البنك من خلال خفض التكاليف ومن ثم الارتفاع بهامش الربحية.

ومن بين العوامل التي تؤثر في القرار الائتماني هي:-

- التخطيط الاستراتيجي للبنك(الأهداف التي يسعي البنك لتحقيقها).
- الاستراتيجية المصرفية التي يطبقها البنك لتحقيق أهدافه العامة.
- الاستراتيجية والخطة التسويقية للبنك.
- ضوابط ومحددات السياسة الائتمانية للبنك.
- هيكل الموارد المالية للبنك(عناصره، تكلفته، درجة استقراره).
- هيكل التكاليف بالبنك.
- الكوادر البشرية المؤهلة للعمل داخل البنك.
- كيفية صناعة القرار الائتماني داخل البنك.
- الموقف التنافسي للبنك في السوق المصرفي.
- سياسات البنوك المنافسة وردود أفعالها داخل السوق.
- المناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي العام للمجتمع .
- درجة النمو الاقتصادي للمجتمع.

وهكذا تتضح علاقات التفاعل بين عناصر الأداء العام والاستراتيجي للبنك وذلك كما يلي:-

- الأهداف الاستراتيجية للبنك.
- اختيار استراتيجية أو أكثر من الاستراتيجية المصرفية الشاملة لتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية.
- اختيار استراتيجية تسويقية في إطار الاستراتيجية الشاملة لتحقيق هذه الأهداف ،وذلك على جانبي مصادر الأموال المتاحة للبنك وأوجه الاستثمار والتوظيف المختلفة.
- وضع سياسة ائتمانية تمثل إطارا فعالا لصناعة قرارات الائتمان تستلهم الأهداف الاستراتيجية للبنك وخصائص وعناصر استراتيجيته التسويقية.

القرار الائتماني إذن هو الترجمة الأخيرة والحقيقية للجهود التسويقية التي يبذلها البنك تحقيقا لأهدافه، إذا لا يستطيع البنك إنجاز أهدافه دون استراتيجية شاملة وواضحة، تنطوي تحتها استراتيجية تسويقية ويترجم ذلك كله قرارات ائتمانية تتسم بالرشادة والموضوعية وتضع نصب عينيها تحقيق أهداف البنك وعدم التصادم معها، كما تعمل على تعميق الانسجام والتوافق مع الجهود التسويقية ، وبما لا يهدر هذه الجهود ويفقدها

مصداقيتها بل ومبرر القيام بها ذاته، وهذا ما يوضحه الشكل التالي الذي يبين علاقة القرار الائتماني بالأهداف الاستراتيجية للبنك والاستراتيجية التسويقية بوصفها وسيلة تحقيق هذه الأهداف .

والشكل التالي يوضح ذلك كما يلي :-

الشكل رقم(09):موقع القرار الائتماني من الاستراتيجية الشاملة للبنك.

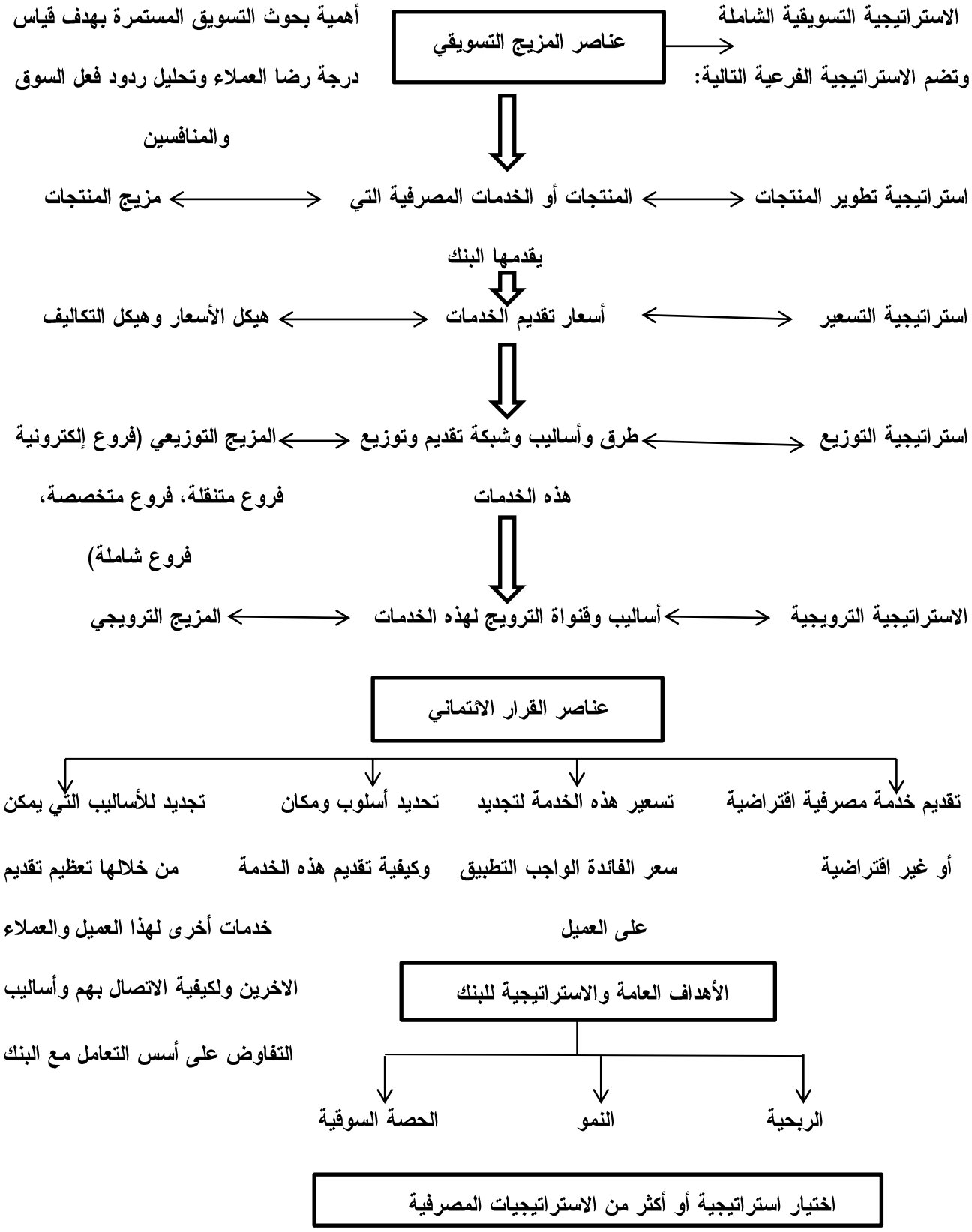

المصدر: أحمد غنيم ، مرجع سابق، ص 34.

المبحث الثاني: المخاطر البنكية وإدارتها

توجد عدة مخاطر تؤثر على نشاط البنوك التجارية لا يمكن أن نتجنبها بل يجب إدارتها للتخفيف من حدتها , فكلما زادت وتنوعت العمليات المصرفية زاد احتمال تعرض البنك للمخاطر , وفي غالب الأحيان يكون للعمليات التي تتميز بخطر مرتفع هامش ربح مرتفع و العكس بالعكس , لذا يتوجب على البنوك التجارية إيجاد التوليفة المثلى بين الخطر والعائد , ووضع الضوابط والنظم الكفيلة لمواجهتها في حال حدوثها من خلال قياس درجة خطورتها والحذر منها .

المطلب الاول :- المخاطر البنكية

الفرع الاول:- الاطار المفاهيمي للمخاطر البنكية

1- ماهية المخاطر البنكية :-

لقد تعرض الكثير من المهتمين إلي تعريف المخاطر البنكية ، واختلفت تعريفاتهم طبقا للبيئة التي ينتمي اليها كل باحث وللزاوية التي ينظر منها الى الظاهرة محل الدراسة, حيث في كثير من الحالات يختلف عادة الامر بين مفهوم المخاطر ومفهوم الخطر والمخاطر البنكية لذلك سنتطرق في بداية الى توضيح معني الخطر ومن ثم المخاطرة و في الاخير الى المخاطر البنكية بصفة عامة .

1-1- **تعريف الخطر:-** لقد اختلف الكثير من المفكرين في تعريف الخطر على انه :-

- عرف الخطر: " بانه احتمال وقوع خسارة " وهل الخسارة مادية او معنوية ؟ واخرون عرفوا الخطر بانه الخسارة المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معين فهنا تم تحديد الخسارة المادية الخطر .[1]
- " هو حادث يؤدي الى خسارة او هو عدم التأكد فيما يتعلق بنتيجة مستقبلية ".[2]
- " هو تهديد ناتج عن حدث يمكن ان يؤدي الى تدهور عنصر من عناصر المؤسسة , بحيث يؤثر في قدرتها على تحقيق الأهداف المسيطرة خاصة الاستراتيجية منها ".[3]

---

[1] حربي محمد عريفات، سعيد جمعة عقل، **التأمين وإدارة المخاطر** ،الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع ،2008، ص09.

[2] أنمار أمين البراوي، عبد الغفار حسن المعماري، ورقة عمل مقدمة إلي المؤتمر الدولي السابع **حول مخاطر التغير في سعر الصرف في جذب FDI لعينة من الدول** ، جامعة الزيتونة، الأردن، 2007، ص03.

[3] غول فرحات بومدين يوسف، الأخطار ونماذج في المؤسسات، الملتقي الدولي الثالث حول: **استراتيجية المخاطر في المؤسسات-"الأفاق والتحديات"** جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يوم: 26 نوفمبر 2008، ص32.

-"هو حالة عدم التأكد يمكن قياسها إذ حالة عدم التأكد هذه تشترط ضرورة قياسها ولكن ليس في جميع الحالات يمكن ذلك لأن المتغيرات المحددة لحالة عدم التأكد تحكمها في كثير من الأحيان أمور معنوية زمنية على تصرفات شخصية بحتة يصعب قياسها بالأساليب الكمية، ولو أن ذلك لا يمنع من ترجمتها إلي صورة رقمية يمكن قياسها ".[1]

-"هو حالة عدم التأكد المرتبطة بتحقيق خسارة مادية أو معنوية أو التي تلازم الشخص عند اتخاذ قرار ما، مما ينتج عنه حالة معنوية تتصف بالقلق والتردد وعدم التأكد من نتائج القرارات المتخذة".[2]

ويمكن إعطاء تعريف شامل للخطر على أنه:-

"هو الخطر المقابل في أي صفقة مالية عندما لا يحترم التعهدات الموجودة في عقد الصفقة مما يؤدي إلي حدوث خسارة مالية للطرف المتضرر (البنك)، ويقوم هذا الخطر على عدة عوامل منها تركيز العمليات والوسائل المالية على أشخاص محددين(عدم التنويع) ".

1-2-تعريف المخاطرة:- يمكن توضيح معني المخاطرة في ما يلي:-

-"هي الحالة التي يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة فيها أو المتوقعة".[3]

-"هي ظاهرة ناتجة عن وضعيات مختلفة قد ترتبط بعامل الزمن كما قد ترتبط بعوامل نفسية لردع الخطر وهو رد فعلي طبيعي اتجاه التحسس بالخطر وتوقعه فالتوقع يدفع إلي الوقاية هذا وأن درجة رد فعل اتجاه المخاطر تتوقف على مدى قدرة المعترض للخطر على تحمل الضرر أو الخسارة التي تقع".[4]

-"هي إمكانية حدوث شيء خطير أو غير مرغوب فيه، وهي في نفس الوقت تعني الشيء الذي يمكن أن يسبب الخطر نفسه".[5]

-"هي مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل والتي تؤثر على قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها ،ويمكن أن يكون الأثر إيجابيا فيطلق عليه "**فرصة**"، وقد يكون سلبيا فيسمي "**خطر**" أو "**تهديدا**"،

---

[1] محمد بن بوزيان، سوار يوسف، **إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة** ،المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي – دراسة حالة BNA بسعيدة، جامعة الزيتونة، الأردن، أيام: 16-18 أفريل 2007، ص03.

[2] أمال كمال حسن البرزنجي، خلود وليم جاسم العكيلي، **إدارة الخطر وأثرها في الخدمات السياحية والفندقية –دراسة ميدانية في فنادق** ،ورقة مقدمة من طرف قسم السياحة وادارة الفنادق، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2007، ص13.

[3] طارق عبد العال حماد، **ادارة المخاطر(أفراد ، شركات ، بنوك،.)** ،مصر: الدار الجامعية ، 2003، ص16.

[4] عبد الجليل بوداح، **استخدام الأنظمة الخبيرة في مجال اتخاذ قرار منح القروض البنكية** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية ونقود ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري، قسنطينة،2006-2007، ص211.

[5] بلعزوز بن علي، **استراتيجيات ادارة المخاطر في المعاملات المالية** ، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة الشلف، الجزائر، 2009-2010، ص331.

وتصنف الأصول المعرضة للمخاطر إلي أصول مالية أو مادية مثل النقدية بالنسبة للأولى، ومباني للثانية، وأصول غير ملموسة كالمعلومات والسياسات".[1]

ويمكن إعطاء تعريف شامل للمخاطر على أنها :-

-"احتمالية تعرض البنك لخسائر غير متوقعة وغبر مخطط لها، وتذبذب العائد المتوقع عن استثمار معين وحدوث نتائج غير النتائج المراد حدوثها ".

مما سبق نستنتج أن الخطر هو السبب في الخسارة أما المخاطرة فهي حالة قد تخلق أو تزيد من فرصة نشوء خسارة من خطر ما ومن الممكن أن يكون شيء ما خطر أو مجازفة معا.

3-1-تعريف المخاطرة البنكية:- لتحديد مفهوم المخاطرة البنكية أو المصرفية سنتطرق إلي بعض التعاريف كما يلي :-

-"إن مصطلح المخاطرة البنكية يعني العقبات والصعوبات التي تواجه البنكي وهو يمارس نشاطاته اليومية فالمخاطرة تمثل عدم استطاعة المقترض سداد ما عليه من ديون مما يستلزم خسارة رأس المال المقترض وتمثل هذه الخسارة بالنسبة لأي مقترض الحدث الأكثر خطورة، والمبالغ الغير مسترجعة تؤثر مباشرة على النتائج وتضع وجود البنك واستمراره في الخطر، لذا وأخذ بعين الاعتبار الحجم المهم لرؤوس الأموال المقرضة من طرف البنك فإن مخاطر القروض يجب أن تتابع بحذر".[2]

-ويمكن اعطاء تعريف أخر للمخاطرة البنكية: "هي التأثير السلبي على الربحية، والتي تتميز بالعشوائية وعدم التأكد من المكاسب والخسارة نتيجة حدوث تغيرات معاكسة في محيط البنك".[3]

عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيأة قطاع المصارف الأمريكية المخاطر البنكية بأنها:-

"احتمال حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو في رأس المال أو بشكل غير مباشر، من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من

---

[1] عبد الناصر سيد درويش، **إطار مقترح في استراتيجيات تخطيط وتدقيق الحسابات بشأن المخاطر في المصارف التجارية** ، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي العلمي السابع حول "إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة"، كلية العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة اليرموك، الأردن، يومي :16-17 أفريل 2007، ص06.

[2] منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية -مدخل تحليل معاصر-** ، مصر: المكتب العربي للطباعة والنشر، ط4، 1999، ص440.

[3] بحري هشام، **تسيير رأس المال في البنك -دراسة حالة بنك القرض الفلاحي-** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2005-2006، ص08.

جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل البنكي من جهة أخرى".[1]

-"تعرف على أنها احتمال وقوع خسائر في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير متطورة في الأجل الطويل أو القصير و الخطر يمثل عمل مؤسسات التأمين لا القرض كما تختلف وضعية المخاطرة عن عدم التأكيد, فالمخاطرة تعني تعرض عون اقتصادي إلي مصادفة ذات أثر سلبي بحيث تكون هذه المصادفة قابلة للتقدير بواسطة احتمالات محددة من طرفه , بينما حالة عدم التأكد تعني أن العون لا يدخل اي احتمال في تقديريه ".[2]

و في الاخير يمكن اعطاء تعريف شامل للمخاطرة على انها :-

"هي مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية التي سيتم الحصول عليها مستقبلا ,أو هي عبارة عن أداة يمكن من خلالها قياس درجة عدم التأكد ".

2-مصادر و اسباب المخاطر البنكية :-

2-1 -مصادر المخاطر البنكية:-

نعني بمصادر المخاطر البنكية العوامل التي تؤدي إلي نشوء المخاطرة البنكية وتتمثل في :[3]

أ- صمعة البنك : نقصد بصمعة البنك أي السمات التي يتصف بها ذلك البنك والتي يراها المتعاملين فيه ,حيث إذا ما شاع أن البنك متساهل نسبيا في شروط منح الائتمان فإن ذلك يجذب إليه المتعاملين الغير جيدين، مما يزيد من مخاطر عدم الوفاء وإذا ما شاع بأنه شديد الالتزام في شروط منح الائتمان فإن ذلك يؤدي إلي نفوز المتعاملين منه وبالتالي تتأثر حصة البنك السوقية سلبا .

ب- القوانين والأنظمة : تصبح القوانين والأنظمة مصدرا للخطر إذا تم تغييرها في غير صالح البنك و دون إعطاء البنك مهلة كافية لتعديل و توفيق أوضاعه بموجبها مثل تغير حجم رأس المال، تغير نسب الودائع لرأس المال، تغير نسبة السيولة ،نسبة الاحتياطي القانوني .

ج- الجمهور: الجمهور عموما له مخاطرة مثل احتمال نشر الشائعات عن إدارة البنك مما يسبب عزوف بعض المودعين من إيداع نقودهم و ذلك يؤدي إلى تعزيز خطر التمويل.

---

[1] عبد الناصر سيد درويش ، مرجع سابق، ص06.

[2] بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، **مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي نظام حماية الودائع والحوكمة** ، الملتقي العلمي حول: الإصلاح المصرفي بالجزائر-واقع وأفاق-، جامعة ورقلة، دون ذكر السنة، ص04.

[3] محمد توفيق البلقيني، جمال عبد الباقي واصف، **مبادئ ادارة المخاطر والتأمين** ، دون بلد النشر: دار الكتاب الأكاديمية، 2004، ص88.

د- شركاء الاعمال : قد يكون أحد أعضاء البنك له مصلحة شخصية مع مؤسسة منافسة فيستفيد من المعلومات التي يطلع عليها بحكم عضويته في إدارة البنك وهذا يعد صورة من صور تضارب المصالح التي تعد مصدرا هاما من مصادر المخاطر الانتمائية .

ه- خطر التمويل : من المعروف أن البنك لا يقرض أمواله الخاصة و إنما يقرض أموال المودعين وبنسبة يحددها البنك المركزي (نسبة القروض إلي الودائع) , ويتلخص خطر التمويل في احتمال قيام أصحاب الودائع باسترداد أموالهم بشكل مفاجئ و بكميات كبيرة, أي أن البنك يجب أن يعتمد على الودائع الادخارية بشكل أساسي .

و- تقنيات المعلومات : لها ايضا مخاطرها , فإذا دخل البنك في مجال التجارة الالكترونية في الايداع و السحب وما إلي ذلك من معاملات بنكية فأول ما يتجه إليه التفكير هو موضع أمن المعلومات و هناك مخاطر أخرى مرتبطة باستعمال التكنولوجيا منها خطر الفشل في إقناع المتعاملين باستعمال هذه الاساليب الإلكترونية مما يؤدي إلي نفور عدد من العملاء من التعامل مع هذا البنك .[1]

2-2-أسباب زيادة المخاطر البنكية:

هناك عدة أسباب أدت إلي زيادة المخاطر و تتمثل في ما يلي :

- زيادة الضغوط التنافسية مما أدي لتشجيع الميل إلي المخاطر لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر و كسب أكثر حصة ممكنة في السوق .[2]

- التغيرات التنظيمية والإشرافية : فقد فرضت العديد من الدول قيودا تنظيمية على البنوك للتقليل من مخاطر المنافسة , و لتشجيع البنوك على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة مثل الالتزام بعلاقات معينة بين الأصول الخطرة و رأس المال و وضع الحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعمل الواحد.[3]

- عدم استقرار العوامل الخارجية : مثل عدم استقرار أسعار الفائدة و أسعار العملات كما أدى عدم الاستقرار إلي ابتكار البنوك للعديد من أدوات التغطية المستقبلية لكن في المقابل خلق مخاطر من نوع أخر أضيفت للمخاطر البنكية .

---

[1] نفس المرجع السابق ،ص88.

[2] ليال سارة، **متطلبات اندماج البنوك الجزائرية** ،مقال منشور في الموقع الإلكتروني: http:/www .htn.com منتدى طيبة الجزائرية 2014/02/28

[3] خضراوي نعيمة، **ادارة المخاطر البنكية-دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية-حالة بنك BADR وبنك البركة الجزائري** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008-2009، ص04.

-المنافسة : فمع تزايد أثر العولمة المالية ، وتوصل المجتمع الدولي إلي إقرار اتفاقية تحرير الخدمات المالية و المصرفية سنة 1997 في إطار المنظمة العالمية للتجارة فقد أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفي و قد اتخذت هذه المنافسة ثلاثة اتجاهات رئيسية :-

- ✓ الاتجاه الاول :المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية الدولية.
- ✓ الاتجاه الثاني: المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.
- ✓ الاتجاه الثالث: المنافسة بين البنوك والمؤسسات الغير مالية على تقديم الخدمات المالية والمصرفية.

-تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية: تزايدها وتنوعها لدى البنوك بغية تحسين العائد على موجوداتها من خلال الحصول على عوائد دون الحاجة إلي الاحتفاظ بموجودات ضمن بنود ميزانيتها.

-التطورات التكنولوجية: حيث كانت عمليات التحول الإلكتروني للأموال والبطاقات البلاستيكية أهم مظاهر ثورة المعلومات، هذا إلي جانب تخفيض الكلفة وزيادة قدرة البنك للتعرف على المخاطر وقياسها وإدارتها.[1]

- ❖ وهناك أسباب أخرى للمخاطرة تتمثل في:[2]

-عدم تطابق المعلومات المتاحة بين المقرض والمقترض: حيث يجب أن يكون هناك تطابق معلوماتي بين طرفين متعاملين في مجال اقتصادي معين، حيث يقصد بالتطابق هو أن تكون المعلومات المتوفرة هي نفسها بين الطرفين، حيث يمكن أن يكون الطرفان هما المسير والمستثمر على مستوى المؤسسة الاقتصادية مثلا، أو كذلك بين المؤسسة الاقتصادية والعميل الذي يتعامل معه وهذا ما يجب أن يتوفر أيضا لعلاقة البنك بالفرد أو المؤسسة الاقتصادية في مجال منح القروض.

-عدم التزام المقترض بأخلاقيات عقد الاتفاق المبرم مع المقرض: من العوامل المعبرة عن مشكلة أخلاقيات المقترض حيال القروض الممنوحة له من البنك ما هو مرتبط بالعوامل الذاتية بحته، وأخرى موضوعية قد تشكل بالنسبة للمقترض المبرر الكافي في عدم تسديد مستحقات الدين، فالمسير على مستوى المؤسسة الاقتصادية ذات المسؤولية المحدودة مثلا عادة ما يلجأ إلي التصريح بنتائج أرباح المؤسسة وبأرقام مغايرة للواقع بحيث تسمح له بتجنب الالتزام بتسديد مستحقات الدين وبغض النظر عن هذه الحالة التي قد يختبئ فيها المقترض وراء القانون فإن هناك من السلوكيات الأخرى والملاحظة على مستوى المقترض مما يجعل

[1] نفس المرجع السابق، ص05.

[2] M . Bensafta **,La gestion du risque de Marché :Application de la valeur- a '-Risque** , séminaire national du système bancaire Algérien et les changement économiques , université du Chleff, 2004,p 50 .

البعض منهم يحجم عن عملية التسديد للمستحقات التي عليه إلا إذا حقق المزايا التي كان يرغب فيها من عملية الاقتراض.

الفرع الثاني:- التصنيفات المختلفة للمخاطر البنكية

تواجه البنوك أنواعا عديدة من المخاطر وقد تم تصنيف هذه المخاطر على وجوه عديدة حيث أن البنوك بشكل عام عرضة لعديد من المخاطر منها المخاطر مالية والأخطار المهنية، والأخطار الخاصة بالشخص وبالعملية وغيرها ولهذا سنتناول هذه التصنيفات بالتفصيل كالتالي:-

1-المخاطر النظامية والغير نظامية:-

1-1-المخاطر النظامية:-

-هي المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو إلغائها ولكن يمكن التعايش معها والتقليل من أثارها السلبية من خلال التنويع في المحفظة الاستثمارية Diversification وإعداد خطط الطوارئ لمواجهتها، حيث أنها متعلقة بالبيئة التي يعمل بها البنك مثل مخاطر السوق والمخاطر الائتمانية ، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر القطرية والسياسية والقانونية والمخاطر البيئية.[1]

وتؤدي هذه المخاطر إلي تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة في كافة المؤسسات.

وتعتبر التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي تأثر على السوق مصدر المخاطر النظامية حيث لا يتم القضاء عليها إلا بالتنويع لأنها تمس الاقتصاد الوطني ككل.[2]

1-2-المخاطر الغير نظامية:-

-وهي عبارة عن المخاطر المتبقية التي تنفرد بها مؤسسة بنكية أو صناعة ما، أوهي ذلك الجزء من المخاطر الكلية التي تنفرد بها ورقة مالية معينة.

فالتغيرات مثل إضراب العمال ، الأخطاء الإدارية والحملات الإعلانية، وتغير أذواق المستهلكين والدعاوي القضائية، تسبب قابلية عوائد مؤسسة ما للتباين ويكون هذا التباين غير مستقل عن العوامل المؤثرة على الصناعات والأسواق المالية الأخرى.

---

[1] نصر عبد الكريم، أبو صلاح مصطفي، **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل(2)-دراسة لطبيعتها وسبل ادارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين** ،بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا، الأردن، المنعقد في الفترة :4-7 جويلية 2007 ،ص10.

[2] بلعجوز حسين، بوقرة رابح، **ادارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلي حالة الجزائر** ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، الجزائر، بحث منشور في البريد الإلكتروني: http://www.lacpa.org.lb/Includes/Images/Docs/TC/newsletter23/3%20Idara%20Hadissa.pdf بتاريخ 2014/03/08 على الساعة 01:14 ، ص03.

ونظرا لأن المخاطر الغير نظامية تحدث نتيجة لعوامل مؤثرة على مؤسسة ما، أو عدد قليل من المؤسسات لذلك يجب التنبؤ بها على نحو مستقل لكل مؤسسة على حدى.[1]

-فهي المخاطر غير النظامية أو المخاطر الداخلية والمتعلقة بالبنك نفسه وهذا النوع يمكن تجنبه أو معالجته مثل سوء الادارة وسوء الاستثمار والمخاطر الاستراتيجية والتنظيمية، والتي يمكن تجنبها من خلال وضع السياسات الملائمة والضوابط والاجراءات المنظمة للعمل واختيار الادارة من ذوى الكفاءة والخبرة.

وعند جمع المخاطر النظامية مع المخاطر الغير نظامية ستتشكل المخاطر الكلية أو المخاطر المحفظة، وهذه المخاطر هي التي سيتحملها المستثمر في الأوراق المالية وبينما يستطيع التأثير على المخاطر النظامية من التنويع فإنه لا يستطيع التأثير على المخاطر الغير النظامية.

ومما سبق يمكن كتابة المعادلة التالية:-

المخاطر الكلية = المخاطر النظامية + المخاطر الغير نظامية

والنصيب الأكبر من المخاطر الكلية يعود إلي المخاطر النظامية لأن هذه الأخيرة تمس حركة السوق ككل ويصعب التنبؤ بها ومواجهتها، ويمكن التقليل من المخاطر الغير نظامية وذلك عن طريق التنويع، ولا يمكن تجنب المخاطر النظامية، والشكل التالي يوضح تصنيفات المخاطر الكلية على النحو التالي:-

الشكل رقم(10): أنواع المخاطر وحالات التنويع وعدم التنويع

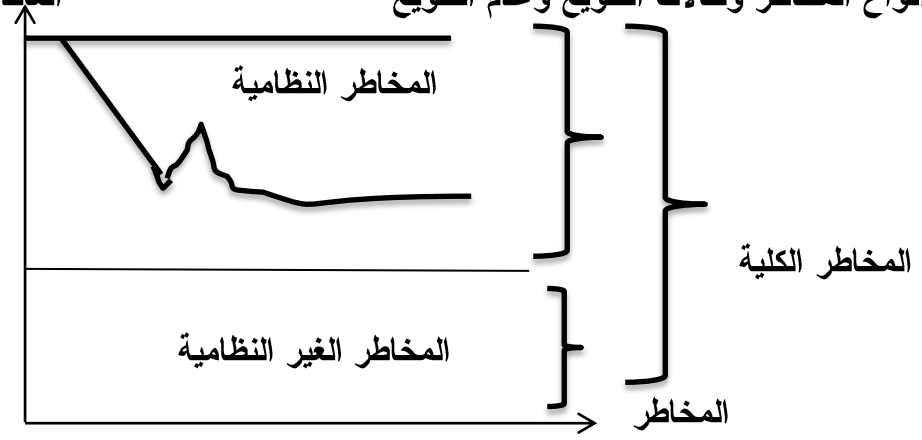

المصدر: مفتاح صالح، معارفي فريدة، **المخاطر الائتمانية(تحليلها -قياسها-ادارتها والحد منها)** ،مداخلة مقدمة إلي المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع: "ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة"، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، أيام: 16-17 أفريل 2007، ص04.

[1] نفس المرجع السابق،ص03.

2-المخاطرالعامة والخاصة: – لو نظرنا إلي السبب في وقوع الخطر والنتائج المترتبة عنه فإننا نقسم المخاطر إلي :-

2-1-المخاطر العامة:- وتتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالوضعية السياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد بالإضافة إلي العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل.....الخ.[1]

-هي المخاطر التي تقع بسبب ظروف طبيعية وليس للأشخاص دور في وقوعها غير محددة زمنيا كما أن الخسائر المترتبة عنها لا تخص شخصا معين أو فئة معينة لكنها تمس الأشخاص و الممتلكات بصفة عامة وبخسارة غير محددة ومن بين الأخطار العامة أيضا كالتضخم، وتقع مسؤولية التقليل من وقع هذه المخاطر على عاتق الدولة، كما أن شركات التأمين تحجم عن التعامل مع مثل هذه المخاطر نظرا لكبر حجم التعويضات .[2]

2-1-المخاطر الخاصة:-تختلف عن السابقة في كونها تتضمن خسائر ناشئة عن أحداث فردية ويشعر بها الأفراد وليس المجموعة ككل، وهي تصيب الأفراد في ذاتهم وفي ممتلكاتهم وخسائرها تقع في حدود المسؤولية الفردية، وتقبل عادة شركات التأمين التعامل مع هذه المخاطر والتعويض عن خسائرها نظرا لمحدوديتها .

وتعتبر المخاطر الخاصة مسؤولية الفرد ولا تصلح لأن يعالجها المجتمع ككل، ويتعامل الفرد معها باستخدام التأمين ومنع الخسارة أو تقنية أخرى .

3-المخاطر المالية والتشغيلية :- تتعرض البنوك إلي نوع أخر من المخاطر هما المخاطر المالية والمخاطر التشغيلية (العمليات).[3]

3-1-المخاطر المالية:- وتتضمن جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الاصول والخصوم المتعلقة بالبنك ،وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف مستمرين من قبل إدارة البنك ووفقا لتوجيه حركة السوق والأسعار

---

[1] كمال رزيق، **التحوط وادارة المخاطر في المؤسسات المالية الاسلامية** ، ملتقي الخرطوم للمنتجات المالية الاسلامية تحت عنوان تقييم تجربة البنوك الاسلامية بالجزائر في ادارة المخاطر الائتمانية، الجزائر، أيام :5-6أفريل 2012، ص05.

[2] عبدلي لطيفة، **دور ومكانة ادارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، تخصص ادارة الأفراد وحوكمة الشركات ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2011-2012، ص ص 12-13.

[3] حسين بلعجوز، **ادارة المخاطر البنكية والتحكم فيها** ،الملتقي الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة- مخاطر-تقنيات، جامعة جيجل، أيام :6 و7 جوان 2005، ص04.

والعمولات والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات العلاقة ،وتحقق البنوك عن طريق اسلوب إدارة هذه المخاطر ربحا أو خسارة، ومن أهم أنواع المخاطر المالية ما يلي:

أ-المخاطر الائتمانية:-تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك الى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد

والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده[1]،وهذا السبب قد يكون ناتج عن عدم مقدرة العميل على الوفاء بتعهداته نحو البنك برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد.[2]

كما تعرف المخاطر الائتمانية بأنها مخاطرة تراجع المركز المالي للمدين، وهذا التراجع لا يعني بالضرورة التخلف عن السداد، وتقوم أسواق رأس المال بتقييم المركز المالي للمؤسسات المقترضة من خلال أسعار الفائدة الأعلى على إصدارات الدين لهذه المؤسسات أو تراجع قيمة أسهمها، وتقييم جودة إصدارات الدين الخاصة بها.[3]

وهناك عدد من العوامل التي تسهم في تحقيق المخاطر الائتمانية منها: [4]

- عدم وفاء الجهة المقابلة(عدم القدرة على السداد).
- تغيرات الأوضاع الاقتصادية كالركود أو الكساد وتغيرات حركة السوق.
- عدم تطابق المعلومات المتاحة بين المقرض والمقترض.
- عدم التزام المقترض بأخلاقيات عقد الاتفاق المبرم مع المقرض.
- ضعف نظم العمل الداخلية والاجراءات الرقابية.
- ضعف ادارة الائتمان وعدم وجود سياسة ائتمانية رشيدة.

وهناك عدة مصادر للمخاطر الائتمانية في البنوك مثل القروض أو القبولات، والمعاملات بين البنوك وتمويل التجارة، ومعاملات الصرف الأجنبي، والعقود الأجلة المالية والمقايضات والسندات والأسهم، والخيارات، تمديد الالتزام والضمان وتسوية المعاملات والقروض هي أكبر مصدر للمخاطر الائتمانية.[5]

---

[1] عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، **ادارة الائتمان** ،الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع ، 1999، ص213.

[2] عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاتة، **مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية** ،مصر: الدار الجامعية ، 2007-2008،ص106.

[3] أيت مختار عمر، وبوشعور محمد حريري، **تسيير المخاطر في البنوك** ،مداخلة مقدمة للملتقي الدولي الثالث حول "استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات" الأفاق والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي: 25-26 نوفمبر 2008، ص05.

[4] عبد الجليل بوداح، **معالجة موضوع المخاطر في مجال منح القروض البنكية** ، الملتقي الوطني الأول حول" النظام المصرفي الجزائري" واقع وأفاق، جامعة الشلف ، الجزائر، يومي:5-6 نوفمبر 2001، ص222.

[5] Mohga Bassim , **« Bank Financial Risks Management and knowledge Economy »** ,2007 ,p 03

أما أهم أنواع المخاطر الائتمانية تتمثل أساسا في :- مخاطر الطرف المقابل(الطرف الأخر)، مخاطر مركزية القروض، ومخاطر ثبات القرض.

أ-1-مخاطر الطرف المقابل: وهي مخاطر الطرف الأخر سواء تعلق الأمر بالعميل أو البنك أو البلد، وهي ناتجة عن عدم قيام كل طرف بالتزاماته طبقا للنصوص المتعاقد عليها ، وتنقسم إلي :-

- المخاطر المتعلقة بالعميل:- وهي تخص نوعية العميل وتتجلى هذه المخاطر في عدم قدرة العميل على سداد القرض كليا أو جزئيا أو عدم سداد فوائده ، وهذا راجع لتدهور الوضعية المالية لهذا العميل أو لسوء نيته في عدم سداد.[1]
- المخاطر المتعلقة بالبنك:- فهي تمثل الخطر الذي يتعرض له البنك من قبل العملاء نتيجة إفلاس أحد مؤسسات القرض، فعلى المستوى الاقتصادي الكلي يؤدي هذا إلي اختلال التوازن في النظام المالي نتيجة تسلسل إفلاس البنوك، هذا لأن إفلاس بنك له أثر على النظام المصرفي بصفته عامة بسبب فقدان ثقة العملاء، الذين يقومون بسحب أموالهم المودعة لدى البنوك بسبب فقدان هذه الثقة، مما يؤثر هذا على النظام المالي أو المصرفي بأكمله.
- المخاطر المتعلقة بالبلد أو الدولة:- هو خطر إجمالي يتدعم عن طريق مجموعة من المخاطر التي تظهر في دولة ما، وهو يتعلق خاصة بعدم قدرة البلد على تسديد مديونتها من البنوك الأجنبية نتيجة لعوامل عدة مثل وقوع البلد في حرب، أو عدم الاستقرار السياسي ...الخ، أو خطر فشل العملاء الأجانب في سداد التزاماتهم بسبب ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية للبلد الأم وخارجة عن نطاق العميل.

أ-2-مخاطر مركزية القروض:- تنشأ مخاطر مركزية القروض عندما بقوم البنك بتركيز القروض على عميل واحد أو مجموعة من العملاء، فهذا يؤدي بالضرورة إلي تعرض البنك إلي خطر الإفلاس كنتيجة لعدم تسديد القرض من قبل هذا العميل أو من قبل هذه المجموعة من العملاء.

أ-3-مخاطر ثبات القروض:- ويتمثل ثبات القرض أو خطر ثبات القرض في عدم قدرة البنك التجاري على إعادة خصم القروض من قبل البنك المركزي أو إعادة التمويل، وعملية إعادة الخصم تخص الأوراق التجارية التي قام البنك التجاري بخصمها لصالح عملائه.

وتعتبر المخاطر الائتمانية من أكثر أنواع المخاطر التي توليها البنوك عنايتها المطلقة لما لها من أثر في نوعية أصولها ،خاصة وأن البنوك بحكم مديونيتها العالية لا تستطيع أن تتحمل مخاطر تتجاوز 2 % الي3 %

[1] شيلي وسام ،**مقررات بازل (2) ومتطلبات تطبيقها في البنوك التجارية- دراسة تجربة لبنان** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص ادارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009-2010 ، ص13.

من قيمة أصولها لذا نجد أن جهود مكثفة تبذل في مراقبة مخاطر الموجودات من خلال مراجعة الأوضاع المالية للجهات التي توجد أصول البنوك لديها لاستباق الأحداث عند ظهور المؤشرات السلبية.[1]

ب-مخاطر السيولة:- وتظهر هذه المخاطر عندما لا يستطيع البنك تلبية الالتزامات بمدفوعات في مواعيد ما بطريقة فعالة من حيث التكلفة، وتشير مقاييس مخاطر السيولة إلي كل من قدرة البنك على اقتراض الأموال وقدرة الأصول السائلة على سداد المستحقات في مواعيدها.[2]

أو هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي لها تأثير على إيرادات البنك ورأسماله الناشئة عن عدم مقدرة البنك على مقابلة التزاماته عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غير مقبولة، وتظهر مخاطر السيولة عندما لا يكون حجم السيولة لدى البنك كافيا لمقابلة الالتزامات و يمتلك القدرة للحصول على الأموال اللازمة سواء بزيادة الالتزامات، أو التسييل الفوري للموجودات وبتكلفة معقولة، وهذا سينعكس على ربحيته وفي الحالات الشديدة قد يؤدى إلي اعسار البنك.

وتعبر المعادلة التالية على مخاطر السيولة كما يلي:- [3]

مخاطر السيولة = استثمارات مالية قصيرة الأجل / الودائع

ويلاحظ أنه كلما زاد حجم الودائع الأساسية كلما قلت الحاجة إلي متطلبات التمويل.

ومن أهم مقاييس التعرض لخطر السيولة ما يلي:- [4]

- نسبة النقدية والأرصدة لدى البنوك الأخرى إلي إجمالي الأصول.
- نسبة الأصول النقدية والأوراق المالية الحكومية إلي إجمالي الأصول.
- نسبة صافي القروض إلي إجمالي الأصول.
- نسبة النقدية المشترات وشهادات الايداع الكبيرة والأوراق التجارية إلي إجمالي الأصول.

---

[1] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص213.

[2] طارق عبد العال، **تقييم البنوك التجارية -تحليل العائد والمخاطرة-** ،مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2001، ص92.

[3] عبد السلام أبو قحف ، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية** ، مصر: الدار الجامعية الإسكندرية ، 2004، ص273.

[4] سيد عبد الفتاح صالح حسن، "**منهج محاسبي مقترح لإدارة المخاطر المصرفية في ضوء حوكمية تكنولوجيا المعلومات مع دراسة حالة المنظمة العربية للتنمية الادارية** ، مصر: دون دار النشر،2010 ،ص11.

ج-مخاطر السوق: – وهي المخاطر الناتجة عن تغير في الأسعار طبقا لقوى العرض والطلب ، أو هي التغير في القيمة الصافية للأصل الراجعة لتغيرات (غير ملائمة) العوامل الاقتصادية والتي تؤدي لانخفاض قيمة المحافظ المالية للبنك، وتشمل: مخاطر سعر الفائدة ، مخاطر سعر الصرف، ومخاطر التضخم.

ج-1- مخاطر سعر الفائدة:- تنشأ مخاطر سعر الفائدة إذا ما كانت تكلفة الموارد أكبر من مردوديتها، إذن انطلاقا من بنية ميزانية البنك بين الاستخدامات ذات سعر فائدة ثابت أو متغير وبين الموارد ذات الفائدة أولا.

حيث أن كل بنك قد يكون الاكثر والأقل حساسية لتغيرات أسعار الفائدة، وبالتالي التأثير على صافي دخل البنك، وعليه فإن خطر سعر الفائدة يدل على عدم المساواة بين مردودية الاستخدامات وتكلفة الموارد.

ج-2- مخاطر سعر الصرف:- ترتبط مخاطر الصرف بالمخاطر النقدية في امكانية تغير القيمة الأجنبية اذن يمكن أن تعرف مخاطر الصرف على أنها الخسائر الناتجة من تغير في أسعار صرف القروض للحقوق (الديون، الودائع) المسجلة بالعملة الصعبة مقارنة بالعملة المرجعية للبنك.

وعليه فإن تسيير مخاطر الصرف أصبح بالنسبة للبنك عبارة على مهنة في نشاط البنك، تتكون من المضاربة على أسعار الصرف المختلفة للعملات الصعبة، من أجل الحصول على فرص للربح على العمليات البنكية.

ج-3- مخاطر التضخم:- وهي المخاطر التي تخص الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار ومدى تأثيرها في تحديد أسعار الفائدة لدى البنك، خاصة فيما يتعلق بالقروض الممنوحة والاستثمارات في الأوراق المالية.

3-2- المخاطر التشغيلية:- تشير المخاطر التشغيلية إلي أوجه الاختلال الوظيفي أو القصور في نظم المعلومات، ونظم رفع التقارير، وفي قواعد مراقبة المخاطر، وما يترتب على ذلك من خسائر غير متوقعة، كما يرتبط هذا الخطر بالخطأ البشري وفشل النظام أو عدم كفاية إجراءات الرقابة.[1]

ويمكن تقسيم مخاطر التشغيل (العمليات) إلي:-

أ-المخاطر التجارية:- وهي مخاطر تسويق المنتوجات والخدمات البنكية وتشمل:-

أ-1- مخاطر السمعة:- وتنتج مخاطر السمعة عن الأراء العامة السلبية المؤثرة والتي ينتج عنها خسارة كبيرة للعملاء أو الأموال، حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل ادارة البنك أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن البنك وأدائه وعلاقاته مع البنك والجهات الأخرى، كما أنها تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطه، وبشكل عام فإن مخاطر السمعة تكون نتيجة طبيعية لعدم نجاح البنك في ادارة أحد أو كل أنواع المخاطر المصرفية الأخرى التي يواجهها البنك، وكذلك قد تنشأ في حالة عدم كفاءة أنظمة البنك أو

[1] سمير الخطيب، **قياس وادارة المخاطر بالبنوك** ، الاسكندرية: منشأة المعارف، 2005، ص79.

منتجاته مما يتسبب بردود أفعال سلبية واسعة، حيث يتسبب الإخلال بالاحتياطات الأمنية سواء بسبب الاعتداءات الداخلية أو الخارجية على نظام البنك في انتزاع ثقة العملاء في سلامة عمليات البنك، كما تبرز مخاطر السمعة في حال عدم تقديم الخدمات للعملاء حسب التوقعات أو عدم اعطائهم بيانات كافية عن كيفية استخدام المنتج أو خطوات حل المشاكل.

أ-2- مخاطر المنافسة:- تتنافس البنوك في أغلب الأحيان في جلب الزبائن من خلال تقديم خدمات ومنتوجات بنكية أحسن، والمعاملة الجيدة للعملاء، فالمخاطر هنا تكمن في فقدان البنك لزبائنه القدامى، وعدم قدرته على جلب زبائن جدد، من جراء هذه المنافسة .[1]

ب-المخاطر المهنية:- تتعرض البنوك عموما إلي نقص في مخصصاتها للخدمات والمنتجات المالية لأكبر أشكال مخاطر العمليات انتشار في القطاع البنكي، وتندرج تحتها الأخطاء المهنية والإهمال والمخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية التي يجب التفريق فيها بين المخاطر المهنية التي تؤثر على مجلس الادارة، عن تلك المؤثرة على ذات البنك، علما بأن الالتزامات تنشأ من مصادر أخرى منها: ممارسة موظفي البنك، الخدمات المقدمة للزبائن، الالتزامات البيئية، دعاوى المساهمين، متطلبات التزامات المقترضين وغيرها.[2]

ج-المخاطر الناتجة عن الأعمال الإجرامية: وهي المخاطر المتعلقة بـــ: [3]

أ-الاحتيال المالي(الاختلاس):- تعتبر الاختلاسات النقدية من أكثر أشكال الاختلاس شيوعا بين الموظفين وتمتد معظم الخسائر التي تتعرض لها البنوك نتيجة حالات الاختلاس من الأموال المودعة بالبنوك أو الشيكات السياحية من الفروع وأجهزة الصرف الألي.

ب-التزوير: إن خسائر العمليات الناتجة عن التزوير تتمثل في تزوير الشيكات المصرفية أو تزوير الأوراق المالية القابلة للتداول مثل خطابات الضمان أو تزوير الوكالات الشرعية نتيجة عدم قدرة الموظفين العاملين في البنوك على التأكد بصورة كافية من صحة المستندات المقدمة اليهم من العملاء قبل البدء في دفع قيمتها .

ج-تزييف العملات:- إن تطور الوسائل الإلكترونية في معظم الدول ساعد على زيادة حالات تزييف العملات.

---

[1] نصر عبد الكريم، مصطفي أبو صلاح، مرجع سابق، ص ص12-13.

[2] حسين بلعجوز، رابح بوقرة، مرجع سابق، ص07.

[3] تومي ابراهيم، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل -دراسة حالة بنك BADR والشركة الجزائرية للاعتماد الايجاري** ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007-2008، ص ص62-63.

د-السرقة والسطو:- إن زيادة استخدام معايير السلامة المالية لدى المصارف أدى الي تخفيض حالات السرقة والسطو مع تزايد جرائم تعاطي المخدرات والمتاجرة فيها.

هـ-الجرائم الالكترونية:- تعتبر من أكثر الجرائم شيوعا، وتتمثل في المجالات الرئيسية، أجهزة الصرف الألي، بطاقات الائتمان، نقاط البيع، عمليات الاختلاس الداخلي من خلال تواطؤ الموظفين.

د-<u>المخاطر التقنية:</u> - وهي المخاطر الناتجة عن الحوادث والأخطاء والغش الذي يقع على مستوى نظام الاعلام الألي، فالأنظمة المعلوماتية ليست معصومة من الخطأ والذي غالبا ما ينتج عن عدم الفهم للنظام أو التنفيذ السيء له أو التأخير وعدم الاحترام والاجراءات أضف إلي ذلك، المؤهلات العلمية، والعملية التي تلعب دورا هاما في التحكم في التقنيات الألية. [1] ،والشكل التالي يبين أنواع المخاطر البنكية كما يلي:-

شكل رقم (11): المخاطر البنكية الرئيسية.

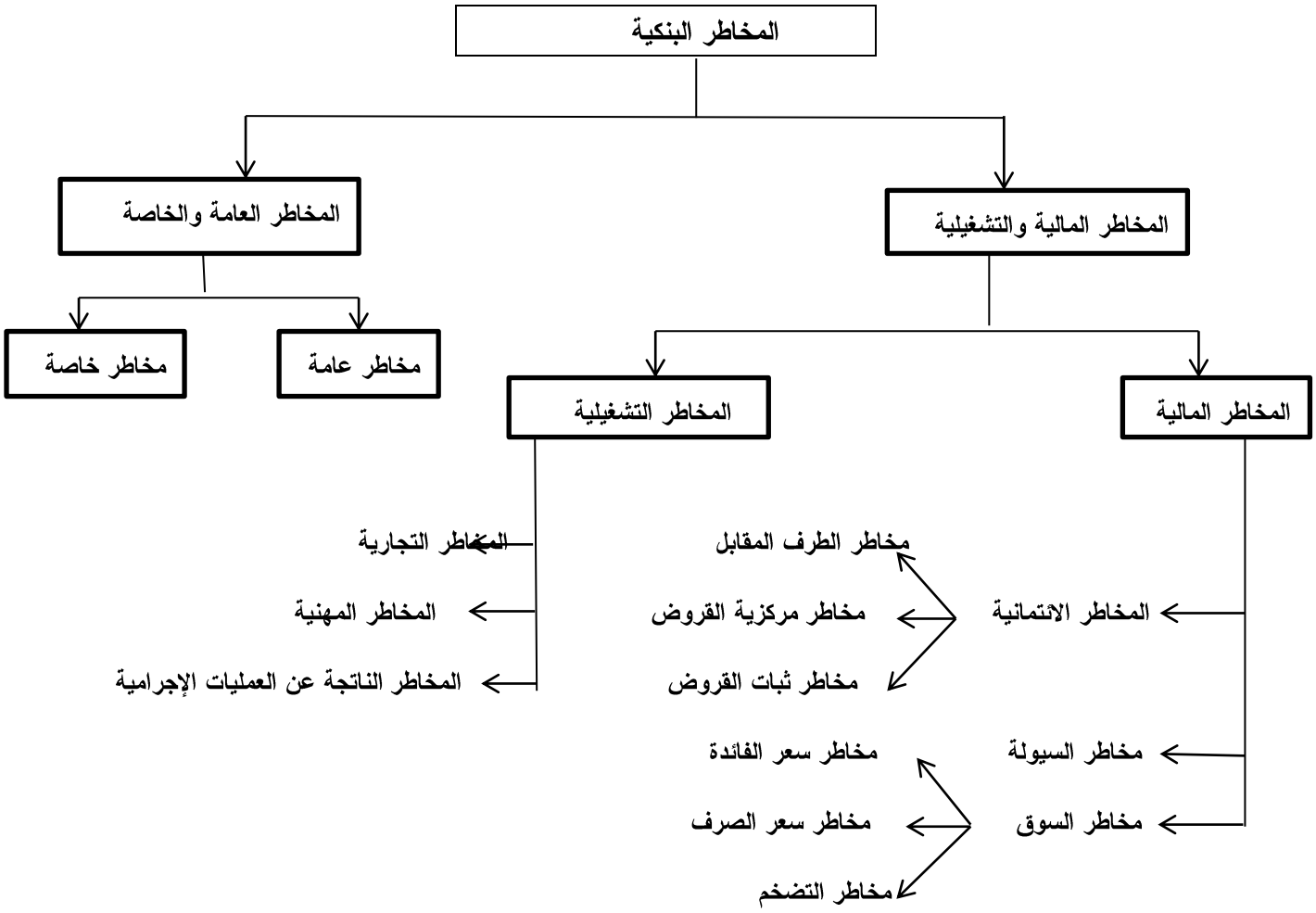

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

[1] نصر عبد الكريم، مصطفي أبو صلاح، مرجع سابق، ص14.

المطلب الثاني:- إدارة المخاطر البنكية

الفرع الأول:- الاطار المفاهيمي لإدارة المخاطر البنكية

رغم أن نشاطات الأعمال تتعرض دائما للمخاطر، فإن الدراسة الرسمية لإدارة المخاطر قد بدأت في أواخر النصف الثاني من القرن العشرين، وبناءا على ذلك تأسس حقل معرفي جديد عرف بـــ "إدارة المخاطر" ليشكل العمود الفقري الثقافة المصرفية الجديدة ، حيث تستلزم الإدارة السليمة للمخاطر أن تكون الإدارات العليا للمؤسسات المالية والمصرفية مدركة تماما لأهمية هذه الإدارة وذلك من خلال وضعها لاستراتيجيات واعتمادها على أسلوب علمي في قياس المخاطر وكذلك تهيئة الكفاءات والخبرات للعمل في هذه الإدارة ، وهذا ما سنتطرق إليه حيث يجب توضيح أكثر لمفهوم إدارة المخاطر وأدواتها وقواعدها ودور لجنة بازل في التخفيف من المخاطر البنكية.

1-ماهية إدارة المخاطر:-

تعتبر إدارة المخاطر في البنوك التجارية جزءا لا يتجزأ في الإدارة العليا للبنك، وذلك لمدى أهميتها وتأثيرها على نشاط البنك وتعتبر إدارة المخاطر من الإدارة البنكية التي تعمل على الحد من المخاطر التي قد تتعرض لها إدارة البنك ،حيث تختلف تعاريف إدارة المخاطر باختلاف الكتب والمراجع وفي ما يلي أهم تعاريف إدارة المخاطر وهي:

-"هي مجموعة الأدوات والتقنيات المطلوبة لتنفيذ استراتيجيات البنك".[1]

وتعرف أيضا على أنها :"عملية قياس وتقييم المخاطر وتطوير استراتيجيات إدارتها، حيث تضمن هذه الاستراتيجيات نقل المخاطر إلي أخرى، تجنبها وتقلل أثارها السلبية".[2]

-وتعرف إدارة المخاطر كذلك على أنها: "ممارسة لعملية اختيار نظامية لطرائف ذات تكلفة فعالة من أجل التقليل من أثر تهديد معين على المنظمة أو المؤسسة وتتضمن إدارة المخاطر نقل المخاطرة إلي جهة أخرى وتجنبها وتقلل أثارها السلبية".[3]

ويمكن إعطاء تعريف مجمل وشامل لإدارة المخاطر على أنها:-

---

[1] منصور منال، **إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية القطرية والاقليمية** ، الملتقي العلمي الدولي حول" الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي: 20-21 أكتوبر 2009، ص03.

[2] محمد محمود عبد ربه، **قياس تكلفة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية** ، مصر: الدار الجامعية، 2000، ص52.

[3] يوسف سعداوي، **تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية** ، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد05، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جوان 2008، ص87.

"هي تنظيم متكامل يهدف إلي التوصل إلي وسائل محددة للتحكم في الخطر والحد من تكرار تحقيق حوادثه، والتقليل من حجم الخسائر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف لتحقيق الهدف المطلوب".

2-خطوات إدارة المخاطر:- إن القول بأن إدارة المخاطر تمثل منهجا أو مدخلا علميا للتعامل مع المخاطر البحتة يوحي ضمنيا بأن العملية تتضمن سلسلة منطقية من الخطوات وتتمثل هذه المراحل في:-[1]

- تحديد المناطق التي قد تنتج عنها المخاطر، فمخاطر الإقراض قد لا تكون نتيجة بسبب مباشر يتعلق بالمقترض وشروط القرض بل قد تكون نتيجة ظروف عامة تؤثر في الاقتصاد الوطني أو في القطاع الذي ينتمي اليه المقترض ،وتؤدي الى تعطيل الانتاج .
- قياس درجة الخطر: ويتراوح القياس عادة بين تقويم وضع عميل معين وتقويم مخاطر صناعة أو قطاع معين من الاقتصاد، وكذلك تقويم غرض قرض، وطبيعة المشروع الذي سوف يمول.
- تحديد مستوى المخاطر التي يمكن القبول بها وهذا يتطلب موازنة بين المخاطر والمردود.
- ارتفاع العمل بمستوى مقبول من المخاطر وهذا يتطلب التأكيد من وجود نظام مناسب للموافقة والرقابة والمتابعة، مع تفويض الصلاحيات للعناصر الأكثر كفاية ضمن السياسات العامة والموضوعية.

وبعد التعرف على الخطر وتحديد مستواه يمكن استعمال واحد من أكثر الأساليب التالية معه:-[2]

-تجنب المخاطر: حيث يتحقق ذلك من خلال عدم الدخول في عملية معينة.

-السيطرة عليها: ويتم ذلك من خلال بذل جهود من قبل الإدارة للتقليل من احتمالات حدوث الخسارة كما يتضمن من تحديد المخاطر حتي لو وقعت بعد ذلك.

-تحويلها: ويعني ذلك نقل النتائج المالية المتوقعة عن الخسارة إلي جهة تقبل بنقل المخاطر إليها مثل التأمين.

ويمكن توضيح خطوات إدارة المخاطر وفق الشكل التالي:-

[1] عبدلي لطيفة، مرجع سابق، ص37.

[2] خضراوي نعيمة، مرجع سابق، ص19.

الشكل رقم(12): خطوات إدارة المخاطر.

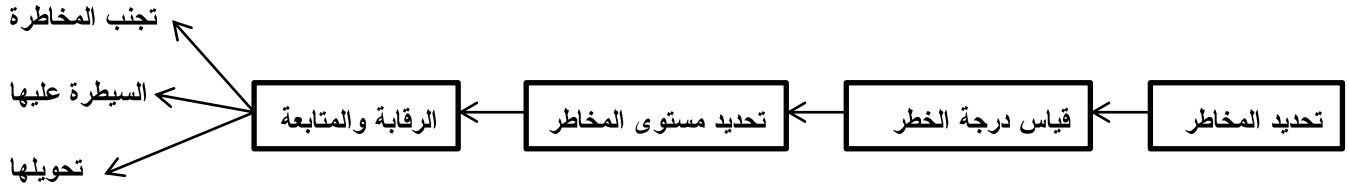

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات السابقة.

3-أدوات وقواعد إدارة المخاطر:-

3-1- أدوات إدارة المخاطر:-

إن الجزء الجوهري والأساسي من وظيفة إدارة المخاطر يتمثل في تصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها تقليل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي المترتب على الخسارة المتكبدة إلي الحد الأدنى، ويمكن تصنيف التقنيات العريضة المستخدمة في إدارة المخاطر إلي:-

أ-التحكم في المخاطرة:- من منظور تعريف عريض، يقصد بتقنيات التحكم في المخاطرة أن تقلل بأدنى تكاليف ممكنة تلك المخاطر التي تتعرض لها المنظمة، وتشمل أساليب التحكم في المخاطرة تحاشي المخاطرة والمداخل المختلفة إلي تقليل المخاطرة من خلال منع حدوث الخسارة ومجهودات الرقابة والتحكم، وفي حالة تحاشي المخاطرة يرفض الفرد أو المنظمة يقبل التعرض لخسارة ناشئة عن نشاط معين.[1]

ب-تمويل المخاطرة:- يركز تمويل المخاطر على ضمان إتاحة الأموال لتعويض الخسائر التي تحدث، ويأخذ تمويل المخاطر بدرجة أساسية شكل الاحتفاظ أو التمويل (الاحتفاظ بجزء من المخاطر ونقل أو تحويل جزء أخر)، وعند تقرير أي التقنيات يجب تطبيقه للتعامل مع مخاطرة معينة يجب على مدير إدارة المخاطر أن يدرس حجم الخسائر المحتملة واحتمال حدوثها والموارد المتاحة لتعويض الخسارة أن قدر لها أن تحدث، كما يجب تقييم عوائد وتكاليف إتباع مثل هذا المنهج ثم اتخاذ القرار باستخدام أفضل المعلومات المتاحة.[2]

3-2- قواعد إدارة المخاطر:-

مع تطور إدارة المخاطر كمجال وظيفي خاص للإدارة، ثم توجيه اهتمام متزايد لصياغة مبادئها وتقنياتها، وذلك بهدف توفير قواعد إرشادية متصلة بعملية اتخاذ القرارات المتصلة بإدارة المخاطر، وقد كان من أوائل

[1] طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق، ص52.

[2] عبدلي لطيفة، مرجع سابق، ص34.

الإسهامات المقدمة لمجال إدارة المخاطر تطوير مجموعة من القواعد الخاصة بها، هذه القواعد ببساطة مبادئ تتحكم إلي حسن الإدراك والفطرة السليمة وتطبق على مواقف المخاطر المختلفة.

أ-لا تجازف بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته: القاعدة الأولى والأهم في القواعد الثلاثة ورغم أن هذه القاعدة لا تقول لنا بالضرورة ما ينبغي عمله بشأن مخاطر معينة، إلا أنها تملي لنا أن أي المخاطر يجب القيام بشيء حيالها، وإذا بدأنا بالإقرار بأنه لا يتم عمل شيء حيال مخاطر معينة فإن المنظمة تحتفظ باحتمال نشوء خسارة من تلك المخاطر، فمعرفة المخاطر التي يجب عمل شيء بشأنها خلاصته معرفة أي المخاطر لا يمكن الاحتفاظ بها.[1]

إن العامل الأهم في تقرير أي المخاطر تتطلب عملا محددا اتجاه الخسارة المحتملة القصوى التي قد تنتج من المخاطر، وإذا كانت الخسارة المحتملة القصوى من التعرض لخطر معين كبير لدرجة أنه ينتج عنها خسارة غير محتملة، فإن الاحتفاظ لا يكون واقعيا والشدة المحتملة يجب تقليلها إلي مستوى قابل للإدارة أو يجب تحويل هذه المخاطر، أما إذا تعذر تقليل الشدة وتحويل المخاطر فإنه يجب تفاديها وتجنبها.[2]

ب-فكر في الاحتمالات: إن الفرد الذي يمكنه أن يقرر احتمالية حدوث خسارة ما يكون في وضع أفضل يمكنه من التعامل مع المخاطر مما لو كان مفتقدا (مثل هذه المعلومات)، ومع ذلك فإن أهمية غير ضرورية أو في غير محلها يمكن أن تعطي مثل هذه الاحتمالات احتمال حدوث أو عدم حدوث الخسارة أقل أهمية من الشدة المحتملة إذا حدثت الخسارة، وحتي عندما يكون احتمال الخسارة ضعيفا، فإن الاعتبار الأساسي يكون الشدة المحتملة، فإن معرفة ما إذا كان احتمال حدوث الخسارة ضعيفا أم معتدلا أم مرتفعا جدا يمكن أن يساعد مدير المخاطر في تقرير ما يجب عمله بشأن مخاطر معينة.[3]

ج-لا تجازف بالكثير مقابل القليل: تقتضي القاعدة الثالثة في جوهرها أن تكون هناك علاقة معقولة بين تكلفة تحويل المخاطر والقيمة التي تعود على المحول، وهي تأخذ اتجاهين :

الاتجاه الأول: أن المخاطر ينبغي عدم الاحتفاظ بها عندما تكون الخسارة المحتملة كبيرة (الكثير) بالنسبة للأقساط الموفرة من خلال الاحتفاظ (القليل).

---

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص102.

[2] سمير الخطيب، مرجع سابق، ص19.

[3] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص ص 103-104.

الاتجاه الثاني: في بعض الأحيان يكون القسط المطلوب للتأمين ضد المخاطر مرتفعا بدرجة لا تتناسب مع المخاطر المحولة، وفي هذه الحالات تمثل الأقساط "الكثير" فيما تمثل الخسارة المحتملة "القليل".[1]

4-مبادىء إدارة المخاطر:- تتمثل مبادئ إدارة المخاطر فيما يلي:- [2]

4-1- دور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:- تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة الذي يعتبر المسؤول أمام المساهمين عن أعمال البنك مما يستوجب فهم المخاطر التي يواجهها البنك مع التأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفء، مما يتوجب عليه إقرار استراتيجية لإدارتها وتشجيع القائمين على الإدارة على قبول وأخذ المخاطر بعقلانية مع العمل على تجنب تلك التي يصعب عليهم تقييمها، وكذلك يجب أن يكون لكل بنك لجنة مستقلة تسمي" **لجنة إدارة المخاطر**" تضم في عضويتها بعض المسؤولين التنفيذيين في البنك بحيث يعطي لهذه اللجنة مسؤولية تحديد ووضع سياسات إدارة المخاطر استنادا إلي استراتيجية المخاطر والاستراتيجية العامة للبنك التي يضعها مجلس الإدارة مع الأخذ بأسلوب الحيطة والحذر وعدم التركيز على نوع واحد من المخاطر.

4-2- السياسات والإجراءات:- يجب إنشاء إدارة متخصصة تتولى تطبيق سياسات إدارة المخاطر وقياسها على أن تكون تلك الإدارة مسؤولة أمام لجنة إدارة المخاطر، فضلا عن تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك.

4-3- نظم القياس والمتابعة:- من الضروري وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل بنك، وذلك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر، ومعرفة تأثيرها على ربحية البنك.

4-4- الرقابة الداخلية:- من الأهمية وضع ضوابط تشغيلية فعالة وحازمة في جميع قطاعات البنك، كما لا بد من وضع ضوابط أمنة لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية لكا بنك من أجل الحفاظ على سلامة وسرية المعلومات فيه.

4-5- مبادئ عامة:- تتأثر القرارات الاستراتيجية للبنك بمدى وجود نظام لإدارة المخاطر فعال، لذلك من المهم إيجاد بيئة عمل مناسبة تتميز بالحوار المفتوح بشأن المخاطر وأن يكون حجم عمل كل مصلحة في البنك مرتبط بمقدار ونسبة محددة وكافي من متطلبات رأس المال يغطي المخاطر التي يمكن تمسها.[3]

---

[1] أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسي، **إدارة الخطر والتأمين** ، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2007، ص50.

[2] شيلي وسام، مرجع سابق، ص ص97-99.

[3] نفس المرجع السابق، ص99.

الفرع الثاني: استراتيجية إدارة المخاطر وفق لجنة بازل (1) و(2).

1-استراتيجية إدارة المخاطر وفق لجنة بازل (1): -

إن إنشاء لجنة بازل تزامن مع التوسع الملحوظ في الشبكة المصرفية الدولية وفي العمليات الإقراضية، وكانت الغاية من إنشاءها هو التصدي للمخاطر والصعوبات المالية التي تواجه البنوك خاصة مع الانفتاح العالمي، وما ولده من منافسات غير شرعية وأزمات بنكية من خلال إخضاع مؤسسات القرض لبعض القيود لضمان ملاءتها وسيولتها وبالتالي الرفع من مستواها التسييري.

1-1-تعريف لجنة بازل وأهدافها:-

أ-تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية:-

تأسست لجنة بازل سنة 1974 أثر الاضطرابات العميقة التي عرفتها الأسواق المالية والمصرفية الدولية خاصة بعد إفلاس كل من بنك Herstatt بألمانيا الشرقية في 1974، وبنك franchin National بالولايات المتحدة الأمريكية ، ويمكن القول أن لجنة بازل للرقابة المصرفية هي اللجنة التي تأسست وتكونت من مجموعة الدول الصناعية الاثني عشر تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا ،وقد حدث ذلك بعد أن تفاقمت أزمة المديونية الخارجية للدول النامية وتزايد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية وتعثر بعض هذه البنوك، وقد تشكلت لجنة بازل تحت مسمى" **لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية**"، وهذه الدول هي: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات م. أ، سويسرا، لكسمبورغ.[1]

وهناك تعريف أخر للجنة بازل على أنها:" هي لجنة استثمارية فنية لا تستند إلي أي اتفاقية دولية وإنما أنشأت بمقتضي قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية وبالتالي مقرراتها وتوصياتها لا تتمتع بصفة قانونية أو إلزامية لكنها في نفس الوقت تحضي بالرعاية والاهتمام من طرف المجتمع الدولي، وتجتمع لجنة بازل أربع مرات سنويا في بنك التسويات الدولية بمدينة بازل أين يوجد مقرها، أما فيما يتعلق بتنظيم أعمال لجنة بازل، فتميز 4 مجموعات أساسية تتضمنها هذه اللجنة وهي:[2]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك** ، مصر: الدار الجامعية، 2001، ص80.

[2] شيلي وسام، مرجع سابق، ص34.

الشكل رقم (13): الهيكل التنظيمي للجنة بازل للرقابة المصرفية .

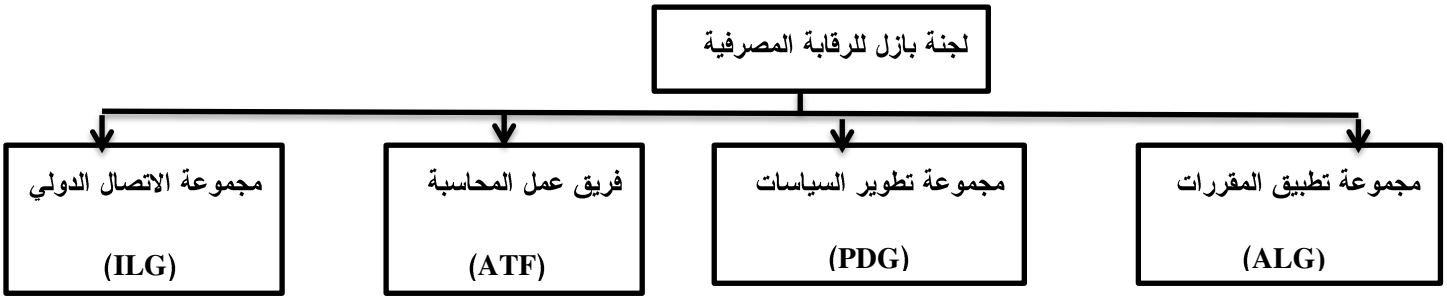

المصدر: شيلي وسام، مرجع سابق، ص35.

والأهم أن لجنة بازل وأدراك كل منها أن سلامة القطاع المصرفي إنما تتوقف على حسن مواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، قامت بإصدار اتفاقية كفاية رأس المالBasel capital Accord في عام 1988، حيث حددت نسبة 8% كحد أدنى لكفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان في البنوك، وقد أخذت الدول الصناعية بشكل عام للانصياع إلي القواعد التي وضعتها اللجنة، وتم تطبيقها عام 1992 ليتم ذلك التطبيق بشكل تدريجي خلال 3 سنوات بدءا من 1990.[1]

ب-أهداف لجنة بازل:- تهدف لجنة بازل إلي:-

- المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث، فقد توسعت البنوك وخاصة الدولية منها في تقديم قروضها لدول العالم الثالث مما أضعف مراكزها المالية إلي حد كبير.
- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين البنوك الناشئة من الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي.
- العمل على إيجاد أليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة.
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.[2]

[1] لعراف فائزة، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية(غير منشورة)، فرع إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2009-2010، ص45.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص ص 80-82.

1-2-الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل (1):- [1]

أ-معدل كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل (1):-

يتكون رأس المال حسب مقررات بازل من شريحتين أساسيتين:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي + رأس المال المساند}}{\text{عناصر الأصول والالتزامات العريضة مرجحة بأوزان مخاطرها}} \geq 8\%$$

-**الشريحة الأولى:**-وتسمى رأس المال الأساسي ويتمثل في حقوق المساهمين التي تتضمن الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل وكذلك الأسهم الممتازة وفقا لتحفظات معينة بالإضافة إلي الاحتياطات المعلنة والارباح المحتجزة .

-**الشريحة الثانية:**-وتسمى رأس المال المساند أو التكميلي ويتمثل في المكونات التالية:-

- الاحتياطات غير المعلنة : هي التي يتم من خلالها حساب الأرباح و الخسائر دون أن تظهر ضمن عناصره عند الإفصاح عن بياناته من خلال النشر في الصحف ،وذلك بشرط أن تكون مقبولة من السلطة الرقابية .
- احتياطات إعادة تقييم الأصول: تتكون نتيجة تقييم الأصول لإظهار قيمتها الحالية بدلا من الدفترية ، على أن يتم تخفيض فروق التقييم بنسبة 55% للتحوط ضد مخاطر تذبذب أسعار هذه الأصول .
- المخصصات العامة للديون المشكوك في تحصيلها : وتسمى احتياطات عامة (ولا يؤخذ بها إلا إذا كانت المخصصات المحددة مستوفات بالكامل) والسنة التي يؤخذ بها يجب أن تكون (1,25%) كحد أقصى من الأصول الخطرة.
- القروض المساندة متوسطة وطويلة الأجل : تأخذ شكل سندات بأجل محدد، وقد أتاحت معايير بازل تضمين عناصر رأس المال المساند بالقروض المساندة التي تزيد أجالها عن 5سنوات على أن يخصم 20% من قيمتها كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها .

[1] لعراف فائزة، مرجع سابق، ص ص52-53.

- أدوات رأسمالية :تجمع بين خصائص حقوق المساهمين و القروض من هؤلاء المساهمين حيث تتسم بالمشاركة في تحمل خسائر البنك في حالة تحققها كما أنها غير قابلة للاستهلاك .

ب-تقسيم دول العالم إلي مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية:-

قامت لجنة بازل بتقسيم دول العالم من حيث المخاطر إلي مجموعتين وذلك كأساس لقياس المخاطر الائتمانية فقط، وتتمثل هاتان المجموعتان في الاتي :-[1]

المجموعة الأولي: تنظر الى دول هذه المجموعة على أنها ذات مخاطر أقل من باقي دول العالم وتضم هذه المجموعة الدول كاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بالإضافة إلي المملكة العربية السعودية باعتبارها من الدول التي يربطها بصندوق النقد الدولي ترتيبات إقراضية خاصة.

المجموعة الثانية: وتضم باقي دول العالم ،وينظر إلي هذه الدول على أنها دول ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأولى ،وبالتالي لا تتمتع هذه الدول والبنوك العاملة فيها بتخفيضات في أوزان المخاطرة المقررة لمجموعةOECD والدول ذات الترتيبات الإقراضية الخاصة مع صندوق النقد الدولي.

ج-التعديلات التي أجريت على معيار كفاية رأس المال 1988 :-

-اقترحت اللجنة في عام1993 إدخال بعض التعديلات على أسلوب حساب معيار كفاية رأس المال ليغطي مخاطر السوق ،بالإضافة إلي تغطية المخاطر الائتمانية ومخاطر الدول ،وهذا بإضافة شريحة ثالثة لرأس المال وتتمثل هذه الشريحة في القروض المساندة لأجل سنتين على أن تستخدم لتغطية مخاطر السوق فقط .

-وافقت لجنة بازل في أفريل1995 على السماح للبنوك باستخدام أساليبها الداخلية الخاصة لقياس مخاطر السوق .

-وفق التعديل عند حساب نسبة رأس المال الاجمالية للبنك إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطر السوقية في12,5 ثم إضافة الناتج إلي مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة ،وبالتالي تصبح العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي: -

[1] المرجع السابق، ص ص56-61.

$$\frac{\text{اجمالي راس المال(الشريحة 1+شريحة 2+ شريحة 3)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية} \times 12,5} \geq 8\%$$

-وفي سنة 1999 أدخلت لجنة بازل معايير جديدة تأخذ في الاعتبار وبشكل أكثر دقة وشمولية المخاطر التي تتعرض لها البنوك لتشمل مخاطر الائتمان ،ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل .

3-1-تقييم اتفاقية بازل (1) :- [1]

منذ بدأ العمل باتفاقية بازل (1) في1992 نتج عن تطبيق معيار كفاية رأس المال بعض الجوانب الإيجابية والسلبية وفي ما يلى سنتناولها بإيجاز على النحو التالي :-

أ-<u>إيجابيات اتفاقية بازل(1)</u>:

- دعم واستقرار النظام المصرفي الدولي وإزالة التفاوت فيما بين قدرات البنوك على المنافسة و تحقيق نوع من العدالة في هذا المجال ،وتنضم عمليات الرقابة على معايير كفاية رأس المال وجعلها أكثر ارتباطا بالمخاطر التي تتعرض لها أصول البنك.

-أدى وجوب زيادة رأس مال البنك بزيادة حجم أصوله الخطرة إلي مضاعفة مسؤولية المساهمين من خلال الجمعيات العمومية في الرقابة على أعمال البنك واختيار أعضاء مجالس إدارات البنوك .

-بالرغم من أن تحديد أوزان للمخاطر وتوزيعها على كافة أصول البنك والالتزامات العرضية اعتمد بشكل أساسي على الاجتهاد.

-يدخل المعيار الالتزامات العرضية بعد إخضاعها للقياس وبالتالي يكفل المعيار وجود قدر من رأس المال كاف لمواجهة مخاطرها.

-حث البنوك على أن تكون أكثر حرصا ورشدا في توظيفاتها.

-تشجيع البنوك على القيام بعمليات اندماج فيما بينها بغرض تخفيض التكاليف والاستفادة من وفورات .

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص ص146-147.

-تشجيع البنوك على القيام بعمليات اندماج فيما بينها بغرض تخفيض التكاليف والاستفادة من وفورات الحجم الأمر الذي يؤدي إلي وجود كيانات مصرفية قوية وقادرة على مواجهة المخاطر المختلفة.

ب-سلبيات اتفاقية بازل(1):- [1]

-قد يكون الثمن الذي يختاره البنك للالتزام بمعيار كفاية رأس المال هو عدم تكوين المخصصات الكافية، ذلك إذا لم تكن الدولة تتبع سياسات موحدة وملزمة في تصنيف الأصول واحتساب المخصصات، فإذا قام بنك ما باتباع الأسلوب المشار إليه فإن ذلك قد يعني تضخم الأرباح لزيادة الاحتياطات وهو ما من شأنه أن يسرع باستنزاف البنك.

-قد يحاول أحد البنوك التهرب من الالتزام بالاتجاه إلي بدائل الائتمان التي تندرج خارج الميزانية مع إغفال تضمينها لمقام النسبة، الأمر الذي ينبغي متابعته من جانب سلطات الرقابة.

-تعد أهم سلبيات المعيار المذكور هي إضافة تكلفة إضافية على المشروعات المصرفية تجعلها في موقف أضعف تنافسيا من المشروعات غير المصرفية التي تؤدي خدمات شبيهة إذ يتعين عليها زيادة عناصر رأس المال بما يتطلبه من تكلفة عند زيادة الأصول الخطرة وهو ما يجعل الهامش يضيق بين تكلفة الموارد وعائد الاستخدامات .

-إعطاء وضع مميز لمخاطر مديونيات حكومات وبنوك دول OECD على الرغم من أن بعضها يعاني من مشاكل اقتصادية ومالية.

-تركيز اتفاقية بازل الأولى على مخاطر الائتمان وعدم التمييز بين المقترضين خاصة الشركات وكأنها تحتاج إلي نفس متطلبات رأس المال المصرفي على الرغم من تفاوتها في الجدارة الائتمانية من تلك المتينة ماليا إلي الضعيفة والمجازفة، وعدم أخذها بالمخاطر الأخرى(مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أسعار الفائدة).

2-استراتيجية إدارة المخاطر وفق لجنة بازل (2):- [2]

قامت لجنة بازل بدراسة الانتقادات التي وجهت لاتفاقية بازل (1) والسلبيات الناجمة عنها إلي إعادة النظر في الاتفاقية، وبدأت اللجنة منذ جوان 1999 في تقديم مقترحاتها لتعديل أسلوب حساب معيار كفاية رأس المال الذي أطلقت عليه بازل (2).

[1] نفس المرجع السابق، ص148.

[2] سمير الخطيب، مرجع سابق، ص410.

2-1-كفاية رأس المال حسب بازل(2):- صدرت اتفاقية بازل (2) في إطار جديد أكثر شمولية وحساسية للمخاطر التي تتعرض لها البنوك ليشمل مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، كما يتضح من خلال المعادلة التالية:-

$$\frac{\text{رأس المال (الشريحة الأولي + الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة)}}{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر والمحسوبة لمخاطر الائتمان + 12,5 (مخاطر السوق+ مخاطر التشغيل)}} \geq 8\ \%$$

أ-قياس مخاطر الائتمان وفقا لاتفاقية بازل (2):- [1]

فيما يتعلق بمخاطر الائتمان قد أتاحت اتفاقية بازل(2) ثلاثة أساليب لقياسها وهي:-

- الأسلوب المعياري:- الذي يعتمد أساسا على إعطاء أوزان للمخاطر طبقا لمراكز التعرض المختلفة (حكومات- بنوك- شركات) على أساس درجة التصنيف التي تعطيها مؤسسات التصنيف الخارجية لهذه الأطراف، وهنا يظهر دور البنك المركزي في اعتماد هذه المؤسسات وإقرارها كجهات يمكن على أساسها تحديد تصنيف العملاء وبالتالي درجة أوزان المخاطر.
- أسلوب التصنيف الداخلي:- وفيه تقوم البنوك بتقدير احتمالات عدم السداد من العملاء، وتكون باقي مدخلات حساب مخاطر الائتمان معطاة من البنك المركزي.
- أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم:- وفيه تقوم البنوك بتقدير جميع مدخلات قياس مخاطر الائتمان من احتمالات إخفاق العميل، والخسائر الناتجة عن عدم السداد والأجل، وحجم مركز التعرض بنفسها دون تدخل من البنك المركزي.

ب-قياس مخاطر السوق وفق اتفاقية بازل(2):-

- الأسلوب النمطي:- ويعتمد على تقرير مخاطر السوق في محفظة المتاجرة بالنسبة لكل عامل من عوامل السوق على حدى، حيث يحسب حجم المخاطر المتعلقة بالمخاطر في أسعار الفائدة ومخاطر تقلبات أسعار الصرف وأسعار الأصول بالنسبة للمراكز التي يحتفظ بها البنك في هذه المحفظة.
- أسلوب النماذج الداخلية:- ويعتمد على أسلوب القيمة المعرضة للخطر والذي يمكن إدارة المخاطر داخل البنك من قياس مخاطر السوق بكفاءة ويسهل عملية التقرير عنها للإدارة العليا لأنه يتمثل في التقرير عن هذه المخاطر برقم واحد يمثل حجم المخاطر التي تتعرض لها المحفظة، وهذا الأسلوب

[1] خضراوي نعيمة، مرجع سابق، ص113.

يمكن أن توفره البنوك بنفسها عن طريق شراء البرامج الخاصة به وإدخال محفظة المتاجرة داخله وإتباع مقررات بازل في هذا الخصوص من حيث الاحتفاظ ببيانات لعوامل (أسعار الفائدة- أسعار الصرف- أسعار الأصول) ثم استخدام درجة ثقة 99 % وفترة الاحتفاظ بالمراكز مفتوحة مدة 10 أيام وبالتالي ينتج حجم مخاطر السوق.[1]

ج-قياس المخاطر التشغيلية وفقا لاتفاقية بازل(2):-

- مدخل المؤشر الأساسي: يتعين على البنوك أن تحتفظ برأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل بما يساوى متوسط نسبة ثابتة من إجمالي إيرادات البنك لأخر ثلاث سنوات يحقق فيها البنك أرباح ولهذا الهدف فإن إجمالي إيرادات البنك هو إجمالي دخل الفوائد وغيرها، قبل استبعاد أي مصروفات أو مخصصات.
- المدخل المعياري: ليتمكن البنك من استخدام أسلوب الدخل المعياري، لا بد من توفر شرطين الأول وجود إدارة مخاطر فعالة ورقابة متشددة ، والثاني التحقق من أن رأس المال المحتسب يغطى المخاطر التشغيلية بالفعل، ووفقا لهذا الأسلوب يتم احتساب متطلبات رأس المال تجاه المخاطر التشغيلية وذلك بتصنيف مصادر المخاطر تبعا لوحدات العمل و تبعا للخدمات المصرفية المقدمة.
- مدخل القياس المتقدم: وحسب هذا الأسلوب تترك للبنوك حرية احتساب متطلبات رأس المال وفق برامج إحصائية توافق عليها الجهات الرقابية بالدولة وسوف يسمح للبنوك التي يتوفر لديها بعض المعايير المتشددة باستخدام النماذج الداخلية لاحتساب متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية، ولكي يسمح البنك باستخدام منهج القياس المتقدم يجب توافر معايير:-

-معايير عامة:- وجود وحدة إدارة مخاطر مستقلة، توفر مصادر ومعلومات كافية.

-معايير وصفية:- دور متميز لمجلس الإدارة، وجود وحدة لإدارة المخاطر التشغيلية.

-معايير كمية: الموازنة مع التعريف، استخدام برامج للاختيارات، جمع المعلومات وتحليلها.

2-2-تقييم اتفاقية بازل (2):- لها عدة إيجابيات وسلبيات تتمثل في ما يلي:[2]

أ-الإيجابيات:- تتمثل أهم الانعكاسات الإيجابية لهذه الاتفاقية في:-

-ضمان سلامة البنوك ومن ثم الحفاظ على استقرار النظام البنكي والمالي.

---

[1] المرجع السابق، ص114.

[2] محمد بوزيان وأخرون، **البنوك الاسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة** ، المؤتمر العالمي للاقتصاد والتمويل الاسلامي، يومي: 19-21 ديسمبر، قطر، ص ص24 -25.

-ضمان المنافسة العادلة ما بين البنوك.

-إمكانية الاستفادة من بعض الامتيازات كتخفيض رأسمال البنوك التي تطبق طرق التقييم الداخلي.

-توسيع قاعدة المخاطر التي تعالجها، والأخذ في الحسبان بعض الأدوات المستحدثة للتقليل منه.

ب-السلبيات:- تحمل الاتفاقية بعض السلبيات تتمثل في :-

-تصلح للبنوك ذات الرأسمال الكبير والتي لديها من الخبرات والتقنيات ما يمكنها من تطبيقها.

-تشكل تحدي حقيقي للبنوك التي تتواجد في العالم المتخلف نظرا لعدم توفر البيئة المناسبة لتطبيقها.

-غير ملزمة التطبيق مما يجعل جل المسؤوليات تقع على عاتق البنوك المركزية .

-لم تعط تصنيف ائتماني لبعض ممارسات البنوك، مما يضاعف من تكاليف التمويل لديها .

-تضطر البنوك لاحتجاز نسب أكبر من أرباحها لتكوين مخصصات مما يؤثر بالسلب على المساهمين.

-لم تراعي الحالات الخاصة لبعض البنوك ومنها البنوك الإسلامية.

الخلاصة:-

من خلال هذا الفصل حاولنا التعرف عل البنك التجاري واستراتيجيته الشاملة وأهم الاهداف التي يسعى إليها وموقع القرار الائتماني من الاستراتيجية الشاملة للبنك التجاري وأهم المخاطر البنكية التي تواجهه سواء كانت نظامية وغير نظامية، عامة وخاصة، مالية وتشغيلية.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نستخلص النتائج التالية من محتوى هذا الفصل:-

- ❖ أن البنوك التجارية تمثل الوسيط الأساسي لمنح الائتمان ولها دور هام في خلق نقود الودائع.
- ❖ دور التسويق الاستراتيجي في تحقيق الاهداف الاستراتيجية للبنك والذي بدوره يترجم قرارات ائتمانية تؤدي إلي تحقيق أهداف البنك.
- ❖ تتنوع المخاطر البنكية حسب درجة تأثيرها على البنك سواء من ناحية التحكم فيها أو التنبؤ باحتمالات حصولها أو إدارتها وبالتالي استمرار نشاط البنك.
- ❖ يمكن الحد من المخاطر البنكية باستخدام مجموعة من الوسائل التي تساعد على تغطية هذه المخاطر ومواجهتها والمتمثلة في إدارة المخاطر ومن خلال إتباع المعايير الدولية المتمثلة في لجنة بازل.

تمهيد:

تعتبر وظيفة منح الائتمان المصرفي من أهم وظائف البنوك التجارية حيث تعتبر من أهم استثماراتها والمصدر الأول لربحها ،إذ نجد أن الائتمان المصرفي يقوم في الوقت الحاضر بوظائف عديدة هامة ،إلا أن هناك اعتبارات يجب مراعاتها عند منح الائتمان بأنواعه المختلفة فقرار منح الائتمان يكتسي العديد من المخاطر ولذا يجب على البنك إتباع سياسة ائتمانية فعالة باعتبارها المرشد الوحيد الذي يعتمد عليه متخذو القرارات عند البحث عن طلبات الإقراض للعملاء، ويتخذ على إثرها قرار منح الائتمان الذي يرتكز بصفة عامة على الثقة بين المقرض والمقترض .

ورغم الضمانات التي يشترطها البنك عند منحه للائتمان والتي قد تنجم عنها أثار سلبية تهدد البنك والعملاء ولكنها تبقي النشاط الأساسي لهذه البنوك.

وبالإضافة إلي الضمانات إلا أن هناك دراسات وتحليلات للائتمان لابد أن تتم عن طريق التفاوض وإجراءات ، وخطوات محددة ومتطلبات عالية يجب أن تتوافر لمنح الائتمان وصناعته في البنك.

وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل حيث سنتطرق في المبحث الأول إلي الائتمان المصرفي، والسياسة الائتمانية وشروط منح الائتمان ،أما المبحث الثاني سنتطرق إلى كيفية صنع قرارات منح الائتمان والقروض المتعثرة في البنك التجاري.

المبحث الأول:-الائتمان المصرفي

يعتبر الائتمان المصرفي غاية في الأهمية سواء على مستوى البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسطية الأخرى أو على مستوى الاقتصاد ككل، إذ يمثل الجانب الأكبر من الأصول، كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات غير أنه يحمل العديد من المخاطر قد تؤدي إلى إفلاس البنك ،أما على مستوى الاقتصاد الوطني فهو نشاط اقتصادي مهم يتوقف عليه نمو أي اقتصاد في العالم.

وهناك اعتبارات يجب مراعاتها عند منح الائتمان بأنواعه المختلفة ،ولا بد من إتباع سياسة ائتمانية فعالة من خلالها يتم اتخاذ قرار منح الائتمان.

المطلب الاول:- الإطار المفاهيمي للائتمان المصرفي

الفرع الأول:- ماهية الائتمان المصرفي.

1-تعريف وعناصر الائتمان المصرفي:-

1-1- تعريف الائتمان المصرفي:-

لقد تعددت التعاريف التي تناولت الائتمان، لذلك سنتطرق إلى أهمها:-

-هناك عدة تعاريف، فإذا أخذنا معنى الائتمان باللغة الإنجليزية credit نجد أنه ناشئ من العبارة اللاتينية credo" وهي تركيب:-

-crad: ويعني باللغة السنسكريتية " الثقة".

- do: ويفهم باللغة اللاتينية "أضع"، وعليه فالمصطلح معناه " أضع الثقة ".[1]

-هو الثقة والطمأنينة أي هو عد الشخص أمينا ، والأمانة ضد الخيانة، وائتمنه واستأمنه، فهو أمين ، ومأمون به ثقة المؤتمن والمؤتمن ضد، وهو مؤتمن على كذا، وقد ائتمنه عليه".

-يعرف الائتمان : "تشكل عملية قرض كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص أخر، أو يأخذ بموجبه ولمصلحة الشخص الأخر التزام بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان".[2]

-ويعرف كذلك على أنه "ثقة تمكن البنك من وضع مبلغ معين من النقود أو قابل للتعيين تحت يد عميله مقابل عائد يعكسه الاتفاق المبرم بينما يستخدم في غرض محدد لفترة زمنية محددة، وذلك بعد أن تثبت الدراسات

[1] عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان ،عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 1999، ص31.

[2] المادة: 112 من القانون رقم 10/90 المتعلق بقانون النقد والقرض والمؤرخ في 14 أفريل 1990.

كفاية التدفقات النقدية المتوقعة للنشاط الممول للوفاء في ظل المخاطر المحيطة، ويجوز للبنك في الأحوال التي يقدرها أن يطلب من العميل تقديم ضمانات إضافية سواء عينية أو من أي طبيعة أخرى يقبلها البنك".[1]

-يمكن تعريف الائتمان المصرفي "بأنه الثقة التي يوليها البنك لشخص ما حيث يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه فيه لفترة معينة يتفق عليها بين الطرفين ويلتزم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصارف".[2]

-ويمكن إعطاء تعريف شامل للائتمان المصرفي على أنه: "الخدمات المقدمة للعملاء، والتي بمقتضاها يتم تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشأت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال في تواريخ محددة ".

1ـ2ـ عناصر الائتمان المصرفي:-تتمثل عناصر الائتمان المصرفي في ما يلي:- [3]

أ-علاقة المديونية:-حيث يفترض وجود دائن(هو مانح الائتمان)،ومدين(هو متلقي الائتمان) ومن المفروض قيام عنصر الثقة بينهما .

ب-وجود الدين:-هو المبلغ النقدي الذي أعطاه الدائن للمدين والذي يتعين على الأخير أن يقوم برده للأول وفي هذا ما يظهر ارتباط الائتمان بالنقود.

ج-الأجل أو الفارق الزمني:- هو العنصر الجوهري في الائتمان و الذي يفرق بين المعاملات الفورية والمعاملات الائتمانية وهي الفترة التي تمضي بين حدوث المديونية والتخلص منها.

د-المخاطر الاقراضية:- فكلما يحصل البنك على أحد الأصول المربحة فإنه بذلك يتحمل مخاطرة عجز المقترض برده أصل الدين ،وفوائده وفقا للتواريخ المحددة لذلك وتختلف الأصول التي تتميز باحتمال حدوث عجز عن السداد فيها، وتمثل القروض أكبر هذه الأصول التي تتصف بأكبر من مخاطر الائتمان.

2-أهمية وأدوات الائتمان المصرفي: -

2-1-أهمية الائتمان المصرفي:-

للائتمان المصرفي أهمية كبيرة تختص في مختلف الجوانب الاقتصادية أو البنك ذاته أ و بالنسبة للمقترض ولكي نوضح هذه الأهمية سوف نوجزها فيما يلي:-

---

[1] صلاح إبراهيم شحاته، **ضوابط منح الائتمان المصرفي من منظور قانوني ومصرفي** ، مصر : دار النهضة العربية ، 2009، ص24.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، **القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني**، مصر: عالم الكتاب، 2003، ص25.

[3] كريمة حبيب، **دراسة وتقييم الرقابة على الائتمان المصرفي- دراسة حالة الجزائر 1990-2005**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2007-2008، ص14.

أ-أهمية الائتمان بالنسبة للاقتصاد والمجتمع: - إن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة يفسح المجال أمام خلق فرص استثمارية جديدة أو التوسع في الأنشطة الحالية ،وفي جميع الأحوال يترتب على ذلك زيادة في الإنتاج والخدمات والتي تؤدي إلى فتح مجالات جديدة للتوظيف وزيادة مستوى الدخل لأفراد المجتمع وتحقيق المزيد من الرفاهية الاقتصادية.

ب-أهمية الائتمان للبنك ذاته:- يعتبر الائتمان المصرفي الاستثمار الأكبر قسوة على إدارة البنك نظرا لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك وهو في ذات الوقت الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك والذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد.

ج-أهمية الائتمان بالنسبة للمقترض:- تكمن أهمية الائتمان بالنسبة للمقترض في حصوله على القروض والتسجيلات المصرفية التي تمكن المقترض من تغطية عجزه المالي الذي يشل حركة نشاطه، ويمكن للوحدات الاقتصادية من تحقيق أهدافها والاستمرارية في ممارسة أعمالها.[1]

ويتمثل الدور الاقتصادي للائتمان المصرفي في:-[2]

-الزيادة في الإنتاج:- يرتبط تطوير وعصرنة القطاع الإنتاجي نسبة كبيرة بمدى اقتناء وتجديد التجهيزات الإنتاجية التي تساعد على الرفع من كمية ونوعية المنتجات وكذلك الحصول على مستلزمات العملية الإنتاجية كالمواد الأولية ،كما تساعد القروض المقدمة للمستهلك على الرفع من قدراته الشرائية التي تؤثر بدورها على القطاع الإنتاجي إذا كان مرنا.

-زيادة التنمية الاقتصادية:- أن عملية منح الائتمان سواء كانت للمؤسسات أو الأفراد لا يظهر أثرها على العون الاقتصادي المستفيد منها فقط، وإنما يمتد هذا الأثر إلي بقية الأعوان الاقتصاديين بفعل أثر المضاعف.

-تسوية المبادلات:- يقصد بتسوية المبادلات التبادل بين طرفين، وبما أن الأوراق النقدية والمصكوكات تمثل دينا لحاملها بذمة الجهة المصدرة لها، فإن الشيكات تمثل دينا لحاملها على البنك المسحوب عليه.

-تساعد على خلق النقود:- يعد الائتمان المصرفي الذي يمنحه البنك التجاري من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان والتي تنشأ عنها زيارة الودائع والنقد المتداول.[3]

---

[1] أسامة كامل عبد الغني حامد، **النقود والبنوك**، دون ذكر بلد النشر: مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، 2006، ص80.

[2] Delaplace M , **Monnaie et financement de l'économie** , paris : Ed, Dunod,2003, p :62

[3] زكريا الدوري، يسرى السامراني، **البنوك المركزية والسياسة النقدية**، الأردن: دار الباروزي العلمية، 2006، ص77.

2-2-أدوات الائتمان المصرفي:- هناك نوعين من الأدوات الائتمانية أدوات ائتمانية قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل وهي كالتالي:-

أ-أدوات الائتمان قصيرة الأجل:- تتمثل في الإصدارات النقدية والأوراق التجارية وهي:-

-**الكمبيالة:-** هي محرر مكتوب وفق أوضاع شكلية طبقا للقانون، متضمنا أمرا صادرا من شخص(هو الساحب) إلي أخر(هو المسحوب عليه) بأن يدفع لأمر شخص ثالث(هو المستفيد أو حامل الصك) مبلغا معينا لمجرد الاطلاع أو بعد أجل معين، ومن المفترض وجود علاقة سابقة على موعد تحرير الكمبيالة بين الأطراف الثلاثة، فالعلاقة بين الساحب والمسحوب عليه تجعل الأول دائنا للثاني بما يجيز له إصدار الأمر إليه بدفع دينه كله أو بعضه للشخص الثالث وهو المستفيد، والعلاقة بين الساحب والمستفيد يكون فيها الأول مدينا للثاني مما يجعله يفي بدينه عن طريق إحالة دائنه على مدينه ليستوفي منه الدين، أما العلاقة بين المسحوب عليه والمستفيد فمنشأها الكمبيالة نفسها، والتي يتولد عن قبولها حق للمستفيد لدى المسحوب عليه يخوله المطالبة بالوفاء.

ويمكن للمستفيد أن يحتفظ بالكمبيالة حتي يحل أجل استحقاقها، أو يحولها تحويلا ناقلا للملكية حيث تظل تنتقل من يد لأخرى حتي تستقر في يد المحول إليه الأخير، الذي يتقدم بها المسحوب عليه مطالبا إياه بالدفع يوم الاستحقاق، ويتم التحويل بالتظهير إدا تضمنت الكمبيالة شرط الأمر أو المناولة إذا كانت لحاملها، ويعتبر التزام الموقعين على الكمبيالة عملا تجاريا.[1]

-**السند الإذني:-** وهو تعهد من قبل المدين (محرر السند)لأمر المستفيد (حامل السند) لدفع مبلغ مثبت في السند وبتاريخ معين (أو بمجرد الاطلاع عليه) .

ويمكن لكل من الكمبيالة أو السند الأذني أن يتداولا عن طريق تظهير الشخص المستفيد للورقة إلى شخص أخر يصبح هو الدائن للمبلغ المكتوب في الورقة عندما يحين الأجل ويتحول إلى الدائن لهذا التظهير مركز دائم إلي مركز ضمان المدين، وتختلف الكمبيالة عن السند الإذني بأنها قابلة للخصم من قبل المؤسسات المالية قبل وقتها أي يمكن للمستفيد أن يحصل على مبلغها بعد خصم نسبة منه قبل حلول أجلها.[2]

-**الشيك:-**هو محرر بموجبه يطلب الساحب من المسحوب عليه(أحد البنوك عادة) أن يدفع مبلغا للساحب نفسه او لطرف ثالث ،هذا طبعا مع افتراض وجود رصيد موجب للساحب لدى المسحوب عليه يسمح بطلب كهذا[3]، والشيك عبارة عن سحب من الرصيد أو الحساب الجاري للطرف المدين، وهذا الحساب الجاري

[1] عاطف جابر طه، مرجع سابق، ص182.

[2] عبد الوهاب يوسف أحمد، **التمويل وإدارة المؤسسات** ، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2008، ص127.

[3] شاكر القزويني، مرجع سابق، ص84.

عبارة عن وديعة جارية أو تحت الطلب أودعها المدين لدى البنك قبل تحرير الشيك، والبنك المقصود هنا هو البنك التجاري، إذ أن الشيك أمر بسحب مبلغ معين من حساب جاري لصاحب الشيك (محرره) لدى البنك التجاري ولأمر المستفيد(الدائن) سواء كان هذا الدائن حامل الشيك أو طرف أخر.[1]

أذونات الخزانة:-هي سندات حكومية يتم إصدارها لأجال قصيرة ،في الأغلب3أشهر، وقد تمتد هذه الآجال إلي أكثر من ذلك وتصدرها الحكومة بخصم معين، أي بأقل من قيمتها الإسمية وهذا الخصم يمثل الفائدة النقدية التي يحصل عليها من يقوم بشراء أذونات الخزانة .

إذن الغرض الأساسي من إصدار أذونات الخزانة هو تمويل العجز الموسمي الذي قد ينشأ في الموازنة العامة للدولة نتيجة عدم توافق أوقات تحصيل إيرادات الدولة مع أوقات صرف الإنفاق العام، لذلك فهي من أدوات الدين العام الداخلي قصير الأجل .

-**القبولات المصرفية:**-هي سحوبات تستخدم لتمويل التجارة الخارجية تغطية لصفقات تجارية يتم عقدها مقابل اعتمادات مستندية ، فإذا كان الاعتماد المستندي مؤجل الدفع بموجب شروط الاعتماد فقد يترتب على المستفيد (المصدر) أن يقدم سحبا يسحبه على المصرف، فيقوم المصرف بالتأشير عليه بالقبول أي أنه يتعهد بالدفع عند الاستحقاق وعند ذلك يصبح اسمه مقبولا.

ويمكن للمستفيد أن يقوم بخصم القبولات المصرفية قبل تاريخ استحقاقها أو الاحتفاظ بها والحصول على قيمتها بدون خصم عند الاستحقاق.[2]

-**شهادة الإيداع:**- تعتبر هذه الشهادات من أدوات الاستثمار الهامة في سوق النقد، وهي أداة دين ترتب لحاملها حق على وديعة بنكية مودعة لأجل، وتصدر عن البنوك التجارية بقيمة إسمية مختلفة ولمدة مختلفة حسب مدة الوديعة ولكنها تكون دائما أقل من سنة ،ويثبت عادة عليها سعر الفائدة والذي يمكن أن يكون ثابتا أو عائما .

وتعتبر شهادات الإيداع من الأدوات الحديثة نسبيا في الأسواق المالية إذا صدرت لأول مرة عن البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية 1961.[3]

-**أدوات الائتمان طويلة الأجل** :-هي تلك الأدوات التي يتم التعامل بها في الأسواق المالية بيعا وشراء في الأجل الطويل وتشمل:- [4]

---

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص37.

[2] زياد رمضان، محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الائتمان**، مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008، ص ص71-72.

[3] قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار-بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، الاردن: دار الثقافة ، 2012، ص172.

[4] كريمة حبيب، مرجع سابق، ص18.

-**السهم:**- وهي ورقة مالية تثبت ملكية صاحبها لجزء من رأس مال المؤسسة التي أصدرته مع الاستفادة من كل الحقوق وتحمل كل الخسائر التي تنتج عن امتلاك هذه الورقة ، أي أن صاحبها يحصل على دخل متغير.
-**السند:**- وهو ورقة مالية تثبت دائنية حاملها للمؤسسة التي أصدرتها ، فهو عبارة عن إثبات عملية القرض يحصل من خلالها حامل السند على دخل ثابت ومعروف مسبقا يتمثل في الفائدة طوال فترة عمر السند .

بالإضافة إلي الأدوات الائتمانية المذكورة أعلاه فإن النقود الورقية تعد أيضا من أدوات الائتمان فهي تمثل دينا على الجهة التي أصدرته وهذه الجهة هي البنك المركزي .

الفرع الثاني:- أنواع وأسواق الائتمان المصرفي:-

1-أنواع الائتمان المصرفي:- تعد محاولة تقسيم الائتمان المصرفي إلي أنواع محددة ليس بالأمر اليسير بسبب التداخل الملحوظ بين أنواع الائتمان المتعددة الا أن هناك 4معايير رئيسية لتقسيمه نوجزها فيما يلي:-

1-1-معيار الغرض من الائتمان:- وتنقسم طبقا لهذا المعيار إلي:-

أ-**القرض الاستهلاكي** :-حيث يعقد الأفراد هذا الائتمان لتمويل احتياجاتهم من السلع المعمرة (كالسيارات والثلاجات) وعادة ما يكون هذا الائتمان متوسط الأجل ويأخذ شكل البيع بالتقسيط حيث يمنح المتجر البائع ائتمانا للفرد المشتري، وفي الغالب يحصل هذا المتجر نفسه على ائتمان من البنك الذي يتعامل معه أو من المشروع الذي يشتري منه بضاعته أو حتى من بنوك متخصصة في الائتمان الاستهلاكي.[1]

ب-القرض الإنتاجي:-هو الذي يمنح بهدف تكوين الأصول الثابتة للمشروع، كما تستخدم في تدعيم الطاقات الإنتاجية لها عن طريق تمويل شراء مهمات المصنع والمواد الخام اللازمة للإنتاج ومن هذا الائتمان ما يستخدم في تمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع وتتوافر في هذا القرض السيولة الذاتية حيث أن دخل المقترض يرتفع نتيجة بيع منتجاته الناتجة عن زيادة أصوله الثابتة واستخدامها في ذلك، وبالتالي يمكن تجنب جزء من الدخل والأرباح المحتجزة لرفع قيمة الائتمان ،ولكن السيولة الذاتية لا تحدث في الأجل المتوسط والطويل.[2]

ج-القرض التجاري:- ويقصد به القرض الذي يقدم بصورة قروض وتسهيلات مصرفية إلي المتعاملين بعمليات التسويق والتبادل التجاري المحلي أو الخارجي سواء كانوا أفراد أو هيئات أو حكومة.

[1] زينب عوض الله، مرجع سابق، ص126.

[2] محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، مصر: دار الجامعة الجديدة، 2005، ص306.

كما يقدم مثل هذا النوع من القروض إلي المشروعات الصناعية لفرض تمويل احتياجاتها الجارية مثل شراء مواد الخام والوقود ورفع الأجور وغيرها من النفقات الجارية.[1]

د-القرض الاستثماري:- يلجا هذا النوع من القروض أصحاب المشروعات عادة من أجل توفير احتياجاتها من رؤوس الأموال الثابتة (أراضي، منشأت، تجهيزات فنية مختلفة) .

وغالبا ما يكون هذا القرض طويل الأجل، وتمثل السندات الأداة المناسبة للحصول على مثل هذا الائتمان.[2]

ه-القرض الزراعي:- يقصد بالقرض الزراعي ذلك القرض الذي يقدم للمزارعين لشراء البذور والأسمدة والألات والمعدات الزراعية وما شابه ذلك وعادة ما يكون هذا الائتمان من النوع الذي يستحق خلال عام، لذا فهي جذابة للبنوك الصغيرة.[3]

و-القرض العقاري:- ويقصد به ذلك القرض المستخدم في تمويل إنشاء المباني الجديدة أو شراء عقارات قائمة، وعادة ما يمتد تاريخ استحقاقها لأجل طويل.

1-2-معيار أجل الائتمان:- ينقسم الائتمان المصرفي حسب أجال استحقاقه إلي قروض قصيرة الأجل وطويلة ومتوسطة الأجل وذلك كالتالي:-

أ-القروض قصيرة الأجل:- هو ذلك الائتمان الذي تقل مدة استحقاقه عن سنة أي لا تفوق مدته عن السنة وتتراوح من ثلاث سنوات إلي سنة حيث يهدف هذا النوع من الائتمان إلي تمويل العمليات الجارية.[4]

ويطلق على هذا النوع من القروض اسم " قروض الاستغلال" وتضم الأنواع التالية:- القروض العامة والقروض الخاصة.

أ-1- القروض العامة:- هي تلك القروض التي تمنحها البنوك التجارية لزبائنها الذين يطلبون التمويل عندما تكون الموجودات المتداولة غير ممولة كليا بموارد دورة الاستغلال، مع عدم قدرة رأس المال العام على تغطية هذا النقص.[5]

وتلجأ المؤسسات عادة لمثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي:-

---

[1] عبد الوهاب أحمد يوسف، مرجع سابق، ص124.

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص126.

[3] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص360.

[4] اسماعيل أحمد الشناوي، مرجع سابق، ص98.

[5] كريم زرمان، مرجع سابق، ص22.

-تسهيلات الصندوق- السحب على المكشوف- قرض الربط.

أ-1-1-تسهيلات الصندوق:- هي ائتمانات قصيرة الأجل، تسمح بالتغلب على المصاعب العابرة للخزينة الناتجة عن التأخر في الدفع من طرف الزبائن وحلول الاستحقاقات الجبائية وغيرها من الأزمات التي تواجه الخزينة[1] ، كما أن أكبر مبلغ يمنحه البنك في هذا النوع من الائتمان يتراوح عموما ما بين 60 % إلي 70 % من رقم أعمال المؤسسة الشهري.[2]

أ-1-2-السحب على المكشوف:- هو عبارة عن ائتمان بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل، ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد تصل إلي سنة كاملة، وتتراوح مدة الائتمان فيه من 15 يوما إلي سنة كاملة وذلك حسب طبيعة عملية التمويل.[3]

أ-1-3-قرض الربط:- تمنح هذه القروض للفرد الذي يملك عقارا ينتظر بيعه ويريد شراء عقار جديد دون انتظار بيع العقار القديم، فالبنك يقدم مبلغ 70% من قيمة العقار المراد بيعه لمدة سنتين كحد أقصى مع اتخاذ العقار الجديد كضمان.

لكن هذه الصيغة محفوفة بالمخاطر، فعندما تتعطل عملية بيع العقار القديم يتحمل الزبون تكاليف باهظة نتيجة ارتفاع معدل فائدة القرض، ولتجنب ذلك أصبحت البنوك تشترط وجود اتفاق مسبق يثبت بيع العقار القديم.[4]

أ-2- القروض الخاصة:- إذا كانت القروض العامة موجهة لتمويل احتياجات دورة الاستغلال بصفة إجمالية، فإن القروض الخاصة موجهة لتمويل أصل معين من بين الأصول المتداولة، وتتمثل القروض الخاصة في ما يلي:-

- قروض تمويل المخزون.
- قروض تمويل الحقوق.
- قروض تمويل الصفقات العمومية.
- قروض تمويل التجارة الخارجية (القرض المستندي).

---

[1] Christian Marmuse **, « gestion de trésorerie »** , paris : librairie Vuibert,1988 , p110 .

[2] Farouk bouyacoub , **« l'entreprise et le financement bancaire »,** Alger : Edition dahleb,2001, p234

[3] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص59.

[4] منصوري علي، **دور نظام الرقابة الداخلية في التحكم في مخاطر القروض المصرفية-دراسة حالة بنك سوسيتي جنيرال الجزائر-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2007-2008، ص08.

وسنتناول كل واحدة على حدى كما يلي:-

أ-2-1-قروض تمويل المخزون:- وتنقسم إلي:-

-القرض الموسمي:- هو ذلك القرض الذي يقدم للزبون لمواجهة عجز في خزينته الناجم عن نشاطه الموسمي، وإن الكثير من المؤسسات نشاطها غير منتظم، بل إن دورة الانتاج أو دورة البيع موسمية، فالمؤسسة تقوم بنفقات خلال فترة الانتاج ثم تقوم ببيع إنتاجها خلال فترة لاحقة، ومن بين أمثلة هذه العمليات نشاطات إنتاج وبيع المحاصيل الزراعية.

إن طبيعة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك الممول لمؤسسة تمارس نشاطا موسميا وتلك المخاطر التي تتعرض لها هذه المؤسسة ترتبط ببعضها البعض ويمكن إجمالها فيما يلي:-

- الحالة الأولي:- إذا لم تتمكن المؤسسة من بيع منتجاتها، وكانت هذه الأخيرة غير قابلة للتلف فإن البيع يمكن أن يتحقق لاحقا، وبالتالي فإن التسديد سيحدث ولكن مع تسجيل تأخر وهذا ما بعرض البنك لخطر تجميد الأموال .
- الحالة الثانية:- إذا كانت المنتجات قابلة للتلف، ولم تتمكن المؤسسة من بيعها، فمن المحتمل جدّا أن لا يتم تسديد الائتمان وبالتالي يتعرض البنك لخطر عدم التسديد.

لذلك قبل إقدام البنك لمنح هذا النوع من الائتمان فإن الزبون مطالب بأن يقدم إلي البنك مخطط للتمويل يبين زمنيا نفقات النشاط وعائداته وعلى أساس هذا المخطط يقوم البنك بتقديم الائتمان ويقوم الزبون أثناء تصريف الانتاج بتسديد هذا الائتمان وفقا لمخطط استهلاك موضوع مسبقا.[1]

-تسبيقات على البضائع:- هي عبارة عن قرض يقدم إلي الزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقترض وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها إلي غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها وينبغي على البنك عند الاقدام على منح هذا النوع من القروض أن يتوقع هامشا ما بين مباغ القرض المقدم وقيمة الضمان للتقليل أكثر ما يمكن من الأخطار، وقد أثبتت الوقائع أن هذا النوع من القروض يمنح خاصة لتمويل المواد الأساسية وأيضا لتمويل السلع المصنعة ونصف المصنعة.

أ-2-2- قروض تمويل الحقوق:- وتتمثل في :

-الخصم التجاري:- هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون، وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق، ويحل محل هذا الشخص في الدائنية

[1] كريم زرمان، مرجع سابق، ص ص 23-24.

إلي غاية هذا التاريخ. فالبنك يقوم إذا بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل تسديدها، وتعتبر عملية الخصم قرضا باعتبار أن البنك يعطي مالا إلي حاملها وينتظر تاريخ الاستحقاق لتحصيل هذا الدين.

ويستفيد البنك مقابل هذه العملية من ثمن يسمى سعر الخصم، ويطبق هذا المعدل على مدة الانتظار فقط أي مدة القرض.[1]

-تحويل الفاتورة(factoring ou affacturage):-هي ألية تقوم بواسطتها مؤسسة متخصصة تكون في غالب الأمر مؤسسة قرض بشراء الديون التي يملكها المصدر على الزبون الأجنبي، حيث تقوم هذه المؤسسة بتحصيل الدين وضمان حسن القيام بذلك. وبهذا فهي تحل محل المصدر في الدائنية، وتبعا لذلك فهي تتحمل كل الأخطار الناجمة عن احتمالات عدم التسديد. ولكن مقابل ذلك، فإنها تحصل على عمولة مرتفعة نسبيا قد تصل إلي 4 % من رقم الأعمال الناتج عن عملية التصدير.[2]

وعملية تحويل الفاتورة هي عبارة عن ميكانيزم للتمويل قصير الأجل باعتبار أن المصدرين يحصلون على مبلغ الصفقة مسبقا من طرف المؤسسات المتخصصة التي تقوم بهذا النوع من العمليات قبل حلول أجل التسديد الذي لا يتعدى عدة أشهر.[3]

أ-2-3- قروض تمويل الصفقات العمومية:- وتنقسم إلي:

- تسبيقات على الصفقات العمومية.
- قرض التمويل المسبق لصفقة عمومية، وسنتناول كل واحدة على حدى كما يلي:-

-تسبيقات على الصفقات العمومية:- هي عبارة عن اتفاقيات للشراء وتنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية، تقام بين هذه الأخيرة ممثلة في الادارة المركزية(الوزارات)، أو الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري من جهة والمقاولين أو المودعين من جهة أخرى، ونظرا لطبيعة الأعمال التي تقوم بها السلطات العمومية وخاصة من حيث أهمية المشاريع وحجمها وطرق الدفع التي تعتبر ثقيلة نسبيا يجد المقاول المكلف بالإنجاز نفسه في حاجة إلي أموال ضخمة غير متاحة في الحال لدى هذه السلطات، ولذلك يضطر إلي اللجوء إلي البنك للحصول على هذه الاموال من أجل تمويل إنجاز هذه الأشغال، وتسمى هذه القروض التي تمنحها البنوك للمقاولين من أجل إنجاز الأشغال لفائدة السلطات العمومية بالتسبيقات على الصفقات العمومية.[4]

---

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 66.

[2] j . Peyrard, **« risque de change »,** paris :librairie Vuibert , 1986, p134

[3] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص116.

[4] نفس المرجع، ص ص63-64.

-قرض التمويل المسبق لصفقة عمومية:- يعطي هذا النوع من القروض عند انطلاق المشروع لتمويل حاجيات الانطلاق في المشروع خاصة شراء المواد الأولية، وتصل هذه التسبيقات إلي 30 % من القيمة الأصلية للصفقة، ويتم تسديدها من المبالغ المستحقة للمقاول.[1]

أ-2-4- قروض تمويل التجارة الخارجية:- وتتمثل في :-

-القرض المستندي:- يعتبر الاعتماد المستندي من أشهر الوسائل المستعملة في تمويل الواردات نظرا لما يقدمه من ضمانات للمصدرين والمستوردين على حد سواء، ويتمثل في تلك العملية التي يقبل بموجبها بنك المستورد أن يحل محل المستورد في الالتزام بتسديد وارداته لصالح المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام الوثائق أو المستندات التي تدل على أن المصدر قد قام فعلا بإرسال البضاعة المتعاقد عليها.

ويلاحظ أن العلاقة التي تنجم عن فتح اعتماد مستندي لصالح المستورد تربط بين أربعة أطراف هي: المستورد، المصدر، بنك المستورد، وبنك المصدر. ويتم ذلك كما يلي :-

- ابرام عقد استيراد بضاعة مع المصدر الذي يتعين القيام بإرسال هذه البضاعة والمستندات إلي المستورد.
- طلب المستورد من بنكه فتح اعتماد مستندي ويتعهد البنك في حالة قبول ذلك بتسديد مبلغ الصفقة مقابل استلام مجموع المستندات الدالة على تنفيذ العقد وإرسال البضاعة.
- التسديد الفعلي لصالح المصدر وذلك عن طريق البنك الذي يمثله.
- قيام بنك المصدر بجعل حساب هذا الأخير دائنا. [2]

ب-القروض متوسط الأجل:- عادة ما تكون مدة أو أجل هذا الائتمان تتراوح ما بين سنتين إلي سبعة سنوات أي تقل عن عشر سنوات بحيث يتماشى هذا النوع مع حاجة الأفراد للتمويل لحصولهم على بعض السلع الاستهلاكية المعمرة كالألات والمعدات وذلك لتمويل العمليات الرأسمالية، حيث يتضمن كل من قروض المدة وقروض التجهيزات، كما يلي:-

ب-1- قروض المدة:- تتراوح مدة هذا القرض من ثلاث إلي خمس سنوات الأمر الذي يعطي صاحب الائتمان الاطمئنان والأمان ويقلل مخاطره إعادة التمويل، أو تجديد القرض قصير الأجل لأن درجة المخاطرة في التمويل قصير الأجل تكون عالية بالنسبة للمؤسسة الائتمانية لأنه إذا وصل تاريخ استحقاق القرض فإنه

[1] كريم زرمان ، مرجع سابق، ص26.

[2] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص116-117.

من المحتمل أن لا يتوافق البنك على تجديد الائتمان رغم تسديد المؤسسة لما عليها، أو أن يجدد الائتمان بمعدل فائدة وشروط، ويمكن الحصول عليها من البنوك المتخصصة.

ب-2- قروض التجهيزات:- تحصل عليه المؤسسة عندما تقوم بشراء ألات أو تجهيزات بضمانة هذه الموجودات والتجهيزات التي يتم تمويلها لهذا الشكل قد تضمن الشاحنات والسيارات والسفن..، وتمويل الجهة المقرضة عادة ما بين 70 % إلي 80 % من قيمة التجهيزات.[1]

ج-القروض طويلة الأجل:- تزيد أجالها عن سبع سنوات لتصل إلي عشرين سنة ويمنح هذا النوع من الائتمان لتمويل عمليات تشغيلية رأسمالية أي استخدام الائتمان في إنشاء مشروعات جديدة أو إجراء توسعات استثمارية في المشروعات القائمة.

إن طبيعة هذا الائتمان تجعله ينطوي على مخاطر عالية، الأمر الذي يدفع المؤسسات المتخصصة في مثل هذا النوع من التمويل إلي البحث عن الوسائل الكفيلة بتخفيف درجة المخاطر، ومن بين الخيارات المتاحة لها في هذا المجال تشترك عدة مؤسسات في تمويل واحد أو تقوم بطلب ضمانات حقيقية ذات قيم عالية قبل الشروع في عملية التمويل.[2]

1-3-معيار ضمان الائتمان: - ويقسم الائتمان المصرفي وفقا لهذا المعيار إلي :-

أ-قروض مضمونة:- تمثل الضمانات وسائل تأمين للبنك التجاري ضد خطر عمليه، لذلك يطلب البنك ضمانات (عينية أو شخصية) للإقدام على عملية منح الائتمان وعليه يمكننا تقسيم القروض المضمونة إلي:-

أ-1- ائتمان بضمان عيني:- عادة ما يشترط البنك أن يقدم العميل ضمانا عينيا لقبول طلب الائتمان، وعادة ما تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة الائتمان ،ويسمى الفرق بين القيمتين "بهامش الضمان" وهناك صور عديدة للقروض بضمانات عينية تختلف باختلاف نوع الضمان المقدم كالبضائع، الأوراق المالية، الكمبيالات، العقارات، محلات تجارية، محاصيل زراعية وغيرها.[3]

أ-2- ائتمان بضمان شخصي:- لا يقدم المدين أية أموال ضمانا لتسديد دينه ويكتفي الدائن بالوعد الذي أخذه المدين على عاتقه بإبراء ذمته في الأجل المحدد وبثقته في تنفيذ هذا الوعد مستندا إلي شخصية المدين (حسن سمعته ومتانة مركزه المالي).[4]

---

[1] اسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، مرجع سابق، ص98.

[2] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص75-76.

[3] مصطفي رشدي شيحة، مرجع سابق، ص114.

[4] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص ص127-128.

ب-قروض غير مضمونة:- ويكتفي فيها بوعد المقترض بالدفع، إذ لا يقدم عنها أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالائتمان، ويمنح هذا النوع من الائتمان بعد التحقق من المركز الائتماني للعميل ومن مقدرته على الوفاء في الوقت المحدد، وهذا يتطلب مصادر الوفاء وتحليل قوائم التشغيل والقوائم المالية، وتنشأ هذه القروض بسبب طبيعة الأعمال التجارية حيث يلاحظ أن قدرا كبيرا من التعامل بين الشركاء يتم على أساس حسابات مفتوحة.

وليس بمعنى كون القرض غير المضمون أنه أقل سلامة من القرض المضمون، إذ أنه عندما تنخفض القيمة السوقية للضمان قد يخسر البنك من قيمة القرض، يعكس النوع المعطى للمقترض ذي المقدرة المالية المبينة والسمعة الحسنة والذي يقوم بسداد دينه محافظة منه على سمعته التجارية.[1]

والشكل التالي يوضح أنواع الائتمان المصرفي كما يلي :-

الشكل رقم(14): أنواع الائتمان المصرفي

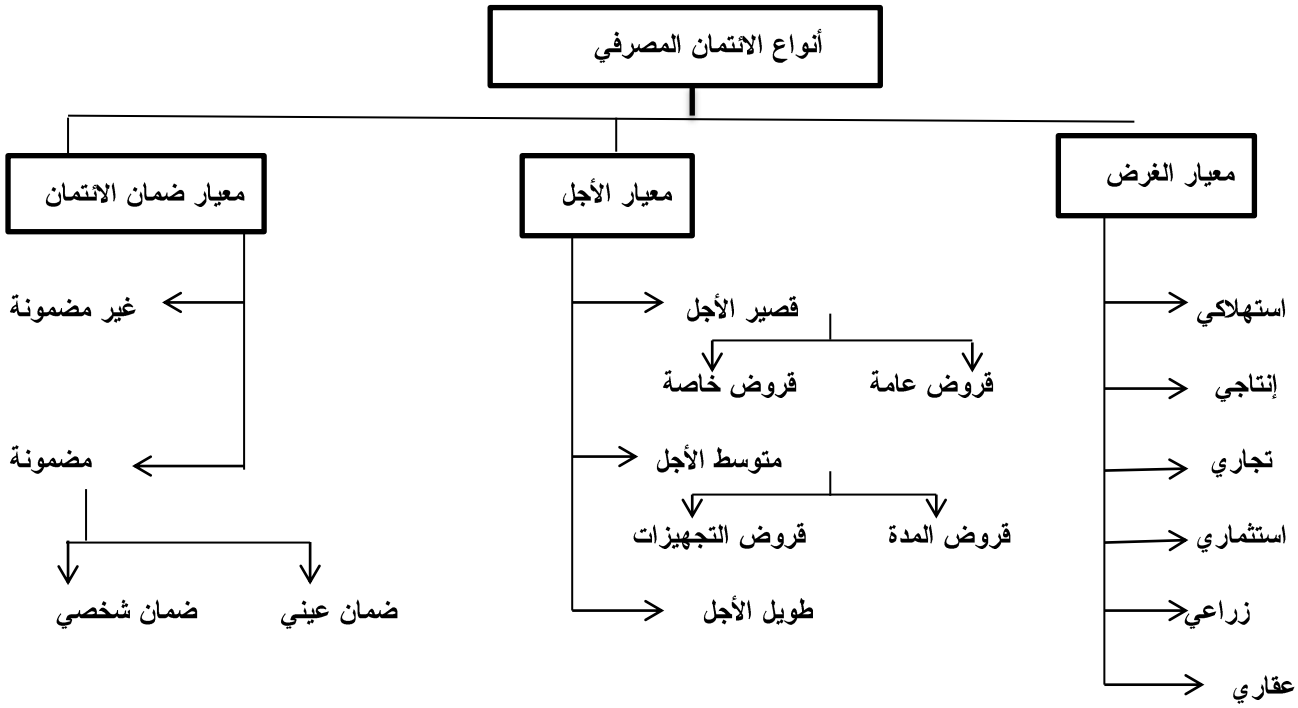

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

2-أسواق الائتمان:- تؤدي أسواق الائتمان دورا مميزا في الاقتصاد الوطني وهناك نوعان من أسواق الائتمان السوق النقدية والسوق المالية وسنتناولها بالتفصيل كالتالي:- [2]

[1] عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها، مرجع سابق، ص ص117-118.

[2] زياد رمضان، محفوظ أحمد جودة، موجع سابق، ص ص74-75.

2-1-السوق النقدية:-هي السوق التي يجري فيها التعامل بأدوات الائتمان قصيرة الأجل مثل أذونات الخزانة والأوراق التجارية وغيرها، ومن أهم المتعاملين في السوق النقدية الحكومة باعتبارها بائعا لأذونات الخزانة، والمصارف التجارية باعتبارها مشتريا لها، والشركات الكبيرة باعتبارها بائعا للأوراق التجارية، والجمهور والمصارف باعتبارهما مشترين للأوراق التجارية التي تصدرها الشركات الكبيرة لفترات قصيرة من أجل الاقتراض من الجمهور.

وتتميز السوق النقدية بأنها سوق للجملة، فيتم التعامل بها بأحجام كبيرة قد تصل إلي خمسة ملايين دولار للصفقة الواحدة، وتعد السوق النقدية مجالا مهما لتمويل القطاعات المصدرة لهذه الأدوات عن طريق قيام المصارف بشرائها واقتنائها.

أما من حيث مخاطر التعامل في السوق النقدية فتكمن فيما يلي :-

أ-تقلبات أسعار الفائدة :- تزداد مخاطر تقلبات أسعار الفائدة كلما زادت مدة ربط الودائع أو الائتمان بسبب زيادة تقلبات الأسعار، ولتجنب مثل هذه المخاطر، تعتمد البنوك على ربط ودائعها لدى الغير باستحقاقات متماثلة لودائع عملائها لديها، وتسمى هذه العملية التماثل(المقابلة)، أما في حالة ربط ودائع البنك لدى الغير بفترات استحقاق تختلف عن استحقاقات ودائع عملائه، وتسمى هذه الحالة بالفجوة، فإن تقلبات أسعار الفائدة تشكل مخاطرة على ربحية البنك.

ب-السيولة النقدية:- أن مخاطر السيولة سوف تظهر بوضوح إذا لم تتبع دائرة الخزينة بالبنك سياسة التماثل، حيث يظهر عدم التماثل بين استحقاقات ودائع العملاء المربوطة واستحقاقات الأموال المستثمرة لدى الغير.

ج-مخاطر التسويات:- من المخاطر الرئيسية أيضا، عدم قدرة الطرف الأخر من العملية على أعادة الأموال المربوطة لديه بسبب مصاعب مالية يواجهها أو بسبب إفلاسه، لتجنب مثل هذه المخاطر يختار البنك التعامل مع مؤسسات مالية ذات سمعة جيدة ويدرس جيدا الأوضاع المالية لهذه المؤسسات مع الأخذ بعين الاعتبار البلد الذي تقيم فيه هذه المؤسسات، وقوانين مراقبة العملة في هذا البلد، وإن دراسة مخاطر البلد تعتمد على مؤشرات عديدة أهمها الأوضاع السياسية والاقتصادية لذلك البلد.

2-2-السوق المالية:- تتعامل أسواق رأس المال بأدوات الائتمان طويلة الأجل كالسندات الحكومية والسندات التجارية بالإضافة إلي الأسهم، وتتعدد مؤسسات أسواق رأس المال ومن أهمها أسواق الأوراق المالية، والمصارف، وشركات التأمين التي قد تتعامل بالإقراض طويل الأجل، ومؤسسات الادخار العقاري.[1]

[1] المرجع السابق، ص ص75-76.

وتنقسم السوق المالية إلي سوقين فرعيين وهما السوق الأولية وهي سوق الاصدار أو الاكتتاب ، والسوق الثانوية وهي سوق التداول.

المطلب الثاني:-السياسة الائتمانية

تعتبر سياسة الإقراض المرشد الذي تعتمد عليه البنوك عند تعاملها مع الائتمان، ويقتضي وجود سياسة مكتوبة للإقراض تضمن سلامة الأموال المقرضة وتحقيق عائد يتلاءم مع المخاطر التي ينطوي عليها قرار الائتمان ،وتتباين السياسة الائتمانية وفقا للأهداف الاستراتيجية لكل بنك إلا أن هناك عددا من المتغيرات الواجب أخذها بعين الاعتبار عند تنفيذ قرار منح الائتمان للبنوك التجارية وهذا ما سنتطرق إلى دراسته من خلال معرفة مفهوم السياسة الائتمانية والعوامل المؤثرة فيها وأهم مكوناتها بالتفصيل.

الفرع الأول:- تعريف والعوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية

لابد لكل تجاري عند تعامله مع الائتمان أن يكون لديه سياسة ائتمانية يعتمد عليها في إدارة وظيفة الائتمان في البنك.

1- تعريف السياسة الائتمانية:-هناك عدة تعاريف للسياسة الإقراضية وهي:-

- "أنها مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها وبناء على ذلك فإن السياسة الائتمانية في البنك التجاري يجب ان تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة وأن تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعينة بنشاط الإقراض".[1]

-"هي مجموعة القرارات المتعلقة بتحديد المعايير الائتمانية ،شروط منح الائتمان، سياسة التحصيل إجراءات متابعة الائتمان".[2]

-"هي مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح الائتمان، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ القروض المطلوب منحها (حدودها) وأنواعها وأجالها وشروطها الرئيسية".[3]

ولكل بنك سياسته الائتمانية التي يتم إقرارها من قبل الإدارة العليا للبنك، والتي يجب أن تكون مرنة وغير جامدة ، وتستهدف سياسة الإقراض تحقيق عدة أغراض في مقدمتها:-

- سلامة الائتمان الذي يمنحه البنك التجاري.

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص118.
[2] طه طارق، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، مصر: دون دار النشر،2000، ص313.
[3] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص45.

- تنمية نشاط البنك التجاري بصورة مستمرة وتحقيق عائد مرضي.[1]
- منع التضارب في اتخاذ القرارات الائتمانية ، حيث تعتبر السياسة الائتمانية دليل أو نظام عمل متاح لإدارات البنك المختلفة وخاصة الائتمانية فيها ، بحيث أن السياسة الائتمانية تولد نوع من وحدة الفكر والاتساق والفهم بين البنك وعملائه .
- تساعد على ترشيد القرارات الائتمانية بالبنك بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها والمجالات التي لا يمكن التوظيف فيها، وبالتالي المحافظة على جودة محفظة القروض والسلفيات من الديون المتعثرة وحسن استثمار أموال المودعين .
- المحافظة على استمرار البنك في تأدية رسالته وتوسيع نطاقها ودعمها من خلال تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك في الأجل القصير والمساهمة في تحقيق أهدافه في الأجل الطويل .
- تحدد صلاحيات منح الائتمان المصرفي داخل البنوك لكل مستوى من المستويات الإدارية والتنظيمية .
- تقليص حجم القروض المتعثرة وخاصة القروض غير المنتجة مع تطوير أعمال البنك بتكوين قاعدة عملاء تتوافر فيهم الأهلية الائتمانية وفقا لتصنيف ائتماني يقبله البنك مع التقسيم المستمر لمحفظة القروض والسلفيات بهدف الوقوف على مدى جودتها .[2]
- التوافق العام مع اعتبارات حماية البيئة من التلوث وحماية المجتمع من الانحرافات الخلقية عن طريق عدم إقراض أي مشروعات يكون شأنها تهديد المجتمع في هذا المجال.
- ضمان عائد مناسب للبنك عن طريق التقليل من الخسائر وزيادة الأرباح.[3]

2-العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية:-

إن صناعة القرار الائتماني في البنوك التجارية يتعين أن يأتي في اطار الالتزام بضوابط ومحددات السياسة الائتمانية لها ،وعدم الخروج عليها أو التعارض معها وصولا إلي تحقيق الأهداف المرجوة، ولا يستطيع أي بنك تحقيقها دون أن يرسم سياسته الاقراضية التي تتأثر بمجموعة من العوامل أهمها ما يلي:-

2-1-الظروف والأوضاع الاقتصادية:-حيث يتأثر الطلب على معظم انواع القروض المصرفية بشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي في المجتمع مع الاخذ في الاعتبارات ان دورة نشاط البنك تبدا عادة قبل دورة النشاط الاقتصادي إذ تبدأ إجراءات الاعداد للقروض قبل موسم الاقراض كما تنتهي الدورة بعد الموسم

[1] عبد المعطي رشيد رضا، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص208.

[2] صلاح إبراهيم شحاتة، مرجع سابق، ص182.

[3] سوزان سمير ذيب، إدارة الائتمان، عمان: دار الفكر، 2012، ص56.

بشهر او شهرين ،كما تؤثر حالات الرواج والكساد وبشكل مباشر على حجم النشاط المصرفي في مجالات الابداع والاقراض على السواء.[1]

2-2- رأس مال البنك :- تتأثر السياسة الائتمانية برأس مال البنك لسببين:-

- يستخدم رأس المال و احتياطاته كحاجز واق يمنع تسرب خسائر القروض إلي الودائع وعليه كلما زاد رأس المال والاحتياطات كلما زادت قدرة البنك على تحمل الخسائر أو على تحمل المخاطر التي تؤدي بعضها إلي الخسائر.
- ان رأس المال له دور نفسي لدى كل من المودعين والمقترض لاعتقاد كل منهما بوجود أموال كافية لدى البنك مما يذكر بقدرته في مواجهة المصاعب الاقتصادية وتكون قدرته أكبر على سداد التزاماته.[2]

2-3-تحليل التكلفة والمخاطر العملية الائتمان :- يعتبر حجم الاقراض الممنوح دالة لقدرة البنك على توفير الموارد اللازمة وعلى البنك أن يقوم بتوفير هذه الموارد إلي الحد الذي تكون فيه أخر جنيه مودع تتبارى مع العائد الحدي من أخر جنيه مقرض أو مستثمر وكلما كبر حجم البنك كلما زادت لدى الإدارة مرونة أكبر في توظيف الموارد بصورة أفضل من البنوك الصغيرة، حيث الودائع الجارية تكلف البنك مجموعة من النفقات ،ولهذا تقوم البنوك باستخدام فكرة تخصيص الأصول لوضع صورة متكاملة بين الحجم والتكلفة وتواريخ الاستحقاق بالنسبة لاستخدامات مختلفة الموارد، وترجع أهمية الاعتماد على هذه الفكرة في أنها تعتبر بمثابة إطار لتقييم الربحية لمختلف أوجه الموارد المتاحة ويتم ذلك في إطار المعادة التالية :-

العائد المصرفي المتوقع = العائد الكلي من الائتمان – مصاريف التشغيل والادارة – المخاطر المقدرة

حيث يمثل العائد الكلي المتوقع سعر الفائدة المتفق عليه علاوة على ما يحصله البنك من عملات ومن عوائد في العمليات نتيجة منح الائتمان وهذه العوائد من الصعب حصرها وقياسها، كما أن الائتمان له نفقات تشغيل وحجم المخاطر يتمثل في احتمال تعثر المدين في سداد المتبقي من ديونه أو قيامه بسداد جزء منها، وتغيير سعر الفائدة مما هو منح القرض، وبالتالي يحدد معدل المخاطر لكل نوع من أنواع النشاط ويمكن لإدارة البنك الاعتماد على معدل الفائدة مقارنة بالمخاطر المنتظرة لصياغة الاطار الرئيسي للقرارات المتعلقة بمنح الائتمان.[3]

2-4-موقع البنك:- حيث يحدد موقع البنك لدرجة كبيرة نوعية وحجم الطلب على القروض الممنوحة.[4]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق،ص127.
[2] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص391.
[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص127-128.
[4] نفس المرجع، ص127.

2-5-القدرات التي يمتلكها البنك :-خاصة الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة القرض البنكي ،وأيضا التكنلوجيا المطبقة وما يمتلكه البنك من تجهيزات الكترونية حديثة .[1]

2-6- استقرار الودائع:- فالمصرف الذي يواجه تقلبات استثنائية في ودائعه يكون بحاجة إلي سياسة ائتمانية متحفظة، والعكس بالعكس.

2-7- تنافس البنوك مع بعضها:- فكلما زاد عددها كلما زاد تزاحمها للحصول على الزبائن وعرض تسهيلات أكثر ومزايا أكثر على المقترضين.

2-8- السياسة النقدية العامة:- فالبنك المركزي يتشدد عندما تكون طلبات الاقراض على أشدها، ويخفف قيوده في فترات الركود الاقتصادية.

2-9- قابليات موظفي المصرف:- كلما ازدادت خبرتهم ومهاراتهم كلما استطاعوا اختيار عملاء أفضل.

2-10- سياسة الدولة في ميدان التمويل والتنمية والائتمان:- فهي توثر بشكل مباشر على السياسة الائتمانية للبنك، وخاصة إذا كان الاقتصاد الوطني مسيرا.[2]

الفرع الثاني:- مكونات السياسة الائتمانية

تختلف السياسة الائتمانية من بنك لأخر وفقا لأهدافه ومجال تخصصه وهيكله التنظيمي وحجم رأس ماله، إلا أنها تتفق فيما بينها من حيث الاطار العام المكون لمحتوياتها ويمكن تحديد مكونات السياسة الائتمانية كما يلي:-

1-استراتيجيات الاقراض:-

تبدأ مكونات السياسة الائتمانية بوضع البنك لاستراتيجية سليمة فيما يخص عمليات الاقراض، وذلك من خلال المناطق الجغرافية التي تريد الوصول اليها أو تحديد المنتجات المصرفية المراد تقديمها إلي الزبائن(قروض قصيرة الأجل أو قروض طويلة الأجل..) أو تحديد نوعية الزبائن المراد استقطابهم (أصحاب المداخيل المرتفعة أو المتوسطة....)، أو اختيار القطاعات المراد تمويلها...،فهي تعمل على اختيار المحاور الأقل خطورة.

فتسمح هذه السياسة بتقسيم المخاطر سواء على المستوى الفردي أو القطاعي أو الجهوي...،ومن ثم التخفيف من حدة المخاطر إذا وقعت أزمة مصرفية أو هيكلية تمس قطاعا أو منطقة جغرافية معينة .

[1] عاطف جابر طه، مرجع سابق، ص ص282-283.

[2] شاكر القزويني، مرجع سابق، ص112.

إن أي استراتيجية تجارية يضعها البنك يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الخطر المحتمل والعائد المراد تحقيقه، كما يجب أن تنطلق من تحليل المحيط التنافسي للبنك من جهة وتحديد الموارد البشرية والمادية التيس يحوزها البنك من جهة أخرى.[1]

وتنقسم استراتيجيات الاقراض إلي:-

1-1-مزيج القروض(تشكيلة القروض):-

يترتب على تنويع الاستثمارات تخفيض في المخاطر، دون أن يترك ذلك أثرا عكسيا على العائد، وفي هذا الصدد توجه العديد من استراتيجيات التنويع، فعلى سبيل المثال هناك التنويع وفق تاريخ الاستحقاق حيث توجد القروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل، والتنويع على أساس الموقع الجغرافي للنشاط الذي يوجه إليه الائتمان، والتنويع وفق قطاعات النشاط حيث توجد القروض التي توجه إلي القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات، وأخيرا هناك التنويع على أساس طبيعة نشاط العميل داخل كل قطاع.

وتقوم إدارة البنك عادة بتنويع تشكيلة القروض من حيث القروض الصغيرة والقروض الكبيرة الحجم، فقد تخصص نسبة معينة كحد أدنى للقروض الصغيرة من مجموع القروض أو قد تصنع حدا أعلى لها.

ومن المتوقع أن تحدد السياسة الائتمانية المدى الذي سيذهب إليه البنك في تنويع استثماراته، إذا قد تحرم السياسة توجيه أموال البنك إلي أنشطة أو عملاء معينين، أو قد تكتفي بوضع حد أقصى لحجم القروض التي يمكن أن يحصلون عليها، ومن ناحية أخرى قد تعطي السياسة أولوية للقروض الموجهة لمجالات معينة من النشاط.[2]

1-2-هيكلة السيولة والاستحقاق:-

يجب تحديد الحجم الاجمالي للقروض التي يمكن للبنك أن يمنحها لعملائه ككل وكذلك إجمالي القروض التي يمكن أن يمنحها للعميل الواحد وعادة ما تتقيد البنوك في هذا المجال بالتعليمات والقواعد التي يضعها البنك المركزي.[3]

ويجب أن يقوم البنك بتحديد الآجال المختلفة بما يمكن أن يمنحه من قروض والتي قد تتراوح من ليلة واحدة إلي عدة سنوات مع مراعاة أنه كلما زاد أجل استحقاق القرض كلما زادت المخاطر المحيطة بسداده، مع العلم أن مدة منح الائتمان تؤثر في سياستي السيولة والربحية في البنوك.

[1] منصوري علي، مرجع سابق، ص ص47-48.

[2] منير أبراهيم هندي، مرجع سابق، ص216.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص119.

وضع إطار استحقاق القروض يعني تحديد ما هو المقصود بالأجل القصير والمتوسط والطويل، وهنا تختلف البنوك في هذا المجال، حيث نجد أن أحد البنوك قد يعتبر قروض الأجل القصير هي التي تمنح لمدة سنة أو أقل، والمتوسطة التي تستحق بعد أكثر من سنة إلي 5 سنوات، والطويلة الأجل هي التي تستحق بعد أكثر من 5 سنوات إلي 10 سنوات، وقد يعتبر بنك أخر أن القروض قصيرة الأجل هي التي تمنح لفترة عن السنتين والقروض المتوسطة الأجل هي التي تستحق بعد أكثر من سنتين إلي 7 سنوات، في حين أن القروض طويلة الأجل هي التي يتراوح أجلها بين أكثر من 7 سنوات إلي 25 سنة ،....وهكذا.

مع الملاحظة أنه كلما زاد حجم الأموال المملوكة وزادت نسبتها إلي الودائع كلما كان البنك أكثر قدرة على منح القروض متوسطة وطويلة الأجل، والعكس صحيح، وكلما زادت نسبة الودائع الآجلة ألي إجمالي الودائع وقلت درجة تقلب الودائع ككل كلما كان البنك أكثر قدرة على منح القروض متوسطة وطويلة الأجل والعكس صحيح.[1]

1-3-حجم محفظة القروض(حجم الأموال المتاحة للإقراض):-

عادة ما تنص السياسة الائتمانية على أن لا تزيد القيمة الكلية للقروض في أي لحظة عن نسبة معينة من الموارد المالية المتاحة التي تتمثل أساسا في الودائع والقروض ورأس المال وهي بهذا الشكل تعد سياسة مرنة يرتفع وينخفض في ظلها حجم الاستثمار في القروض، وفقا للارتفاع أو الانخفاض في حجم تلك الموارد، وتتوقف النسبة المقررة إلي حد كبير على مدى الاستقرار الذي تتصف به ودائع البنك، على أن يلاحظ في هذا الصدد أنه على الرغم من تصنيف الودائع الجارية على أنها ودائع تحت الطلب أي يمكن سحبها في أي وقت فإن هناك جزء كبير من هذه الودائع يتصف بقدر كبير من الثبات والاستقرار شأنه في ذلك شأن الودائع لأجل وودائع التوفير.

ومن المتوقع أن يسترشد القائمين على التنفيذ بالنسبة المقررة للإقراض، ففي فترات الرواج ينبغي عليهم تحقيق تلك النسبة، دون حدوث تجاوز يكون من شأنه أن يضعف مركز البنك من حيث السيولة، وفي فترات الكساد يتوقع انخفاض النسبة الفعلية للإقراض عن النسبة المقررة، وذلك في حدود ما هو سائد بين البنوك المنافسة المماثلة من حيث الحجم.[2]

وهناك متغيرات أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار كالنسب والمعدلات التي يقررها البنك المركزي بخصوص حدود القروض القصوى، وينبغي على إدارة البنك أن لا تنسى دائما مراعاة متطلبات السيولة والوفاء بها.[3]

[1] نفس المرجع السابق، ص ص121-122.

[2] منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص ص215-216.

[3] عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص209.

2-معايير الاقراض:-

تتحدد معايير الإقراض حسب نوع القروض والضمانات التي يقدمها العميل للحصول على طلب الائتمان وتتمثل في:-

2-1-أنواع القروض:- على إدارة البنك أن تحدد أفضل أنواع القروض التي يمكن أن يعمل البنك فيها، ومن أهم العوامل التي تؤخذ في الحسبان عند تحديد هذه الأنواع الأجل ودرجة المخاطرة الائتمانية، والتخصص والتنويع.

لا تتمتع القروض طويلة الأجل بنفس سيولة القروض قصيرة الأجل وكلما ازداد أجل القروض كلما ازدادت مخاطرتها الائتمانية، غير أن قصير الاجل قد يكون حقيقيا أو ظاهريا، فالبنك الذي يقرض لمدة أقصاها ثلاثة شهور بغض النظر عن طبيعة القرض سيواجه ضرورة تحديد جزء من قروضه لأماد متتالية لأنه لم يأخذ بنظر الاعتبار حاجات المؤسسات المقترضة إلي المال لمدد غير متساوية تبعا لظروف المقترض وطبيعة الحاجة إلي المال، كما يرتبط أمد القروض بمستوى النشاط الاقتصادي، ففي فترات زيادة طلبات الاقتراض خلال الانتعاش الاقتصادي تحاول البنوك تقليل أجال قروضها قدر المستطاع بينما تسمح بزيادة الأماد في فترات انخفاض الطلب على القروض في سبيل تشجيع الاقتراض وتخفيف بعض شروطه.

ويجب أن تكون غالبية القروض قابلة للتحصيل بدون مراقبة استثنائية، وعندما يضطر البنك لتحمل بعض الخسائر، فإنه عليه أن يقلل منها قدر الإمكان، فالخسارة الكبيرة في بعض القروض تدل على خطأ في قرار الإقراض أصلا.

وغالبا ما توضح السياسة الاقراضية الأنواع الرئيسية للقروض ونسبتها التقريبية إلي مجموع القروض، ومن الجهة الأخرى فإن بعض البنوك تكسب شهرة وخبرة في بعض القروض لقطاعات معينة أو مجموعة من مؤسسات معينة دون الأخرى.[1]

وبعد تحديد نوعية القروض أو مجالات منح الائتمان التي يتعامل فيها البنك يتبقى تحديد الشروط الواجب توافرها لقبول طلب الحصول على القرض وبذلك تشكل أساس القبول المبدئي وبناءا على ذلك تتم الإجراءات الأخرى كالتحري و الاستفسار عن طالب القرض من حيث سمعته ومركزه المالي.[2]

2-2-الضمانات:- الضمان معيار أساسي من معايير القرار الائتماني، والضمان من الناحية القانونية هو وجود أفضلية أو أولوية للدائن على حق عيني أو نقدي لتسديد الدين ورهن الضمان لصالح الدائن يعطيه

[1] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص ص396-398.

[2] عبد الغفار حنفي، عيد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص143.

امتيازا خاصا على باقي الدائنين في تصفية الحق موضوع الضمان.[1]

وتعتبر الضمانات وسيلة من خلالها يمكن للمتعاملين الحصول على قروض من البنك هذا من جهة ومن جهة أخرى هي أداة إثبات حق البنك في الحصول على أمواله أي استعادتها بطريقة قانونية وهذا في حالة عدم سداد القروض من طرف العملاء.[2]

ويجب أن يتضمن الضمان ما يلي:-

- التقدير:- يجب تقدير قيمة الضمان كما يمكن تكليف خبير يعتمد لإجراء مثل هذا التقدير.
- قابلية التسويق:- يجب أن يكون الضمان قابل للتسويق وبيعه بسهولة وهذا لتحويله إلي سيولة نقدية عند الحاجة دون الوقوع في الخسارة.
- استقرار القيمة:- يجب أن تكون قيمة الضمان مستقرة خلال فترة الإقراض، وأن لا تكون معرضة لانخفاض قيمتها أو تكون سهلة التلف.
- سهولة التوثيق:- أي إمكانية نقل ملكية هذه الضمانة بسهولة وبشكل قانوني إلي أي شخص أخر عند الضرورة دون الحاجة لإجراءات معقدة قد تتطلب وقتا طويلا.[3]

وهناك أنواع للضمانات تتمثل في:- الضمان الشخصي والضمان الحقيقي، وسنتناول كل واحدة على حدى كما يلي :-

أ-الضمان الشخصي:- يرتكز الضمان الشخصي على التعهد الذي يقوم به الأشخاص والذي بموجبه يعدون بالتسديد عن المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، وعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصيا ولكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضمان، ويشمل هذا النوع من الضمان :الكفالة الشخصية والكفالة البنكية والضمان الاحتياطي.

أ-1-الكفالة الشخصية:- ويلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطيع المدين الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول أجل استحقاقها.[4]

ويشترط فيها تحديد مدتها ومبلغها وتنتهي بانتهاء مدة القرض وقد تكون:-

- بسيطة حيث يتكفل ضامن واحد للقرض.

[1] سوزان سمير ذيب، مرجع سابق، ص271.

[2] شاكر القزويني، مرجع سابق، ص90.

[3] عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص ص65-66.

[4] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص165-166.

- كفالة تضامن حيث يلتزم بموجبها عدة متكافلين.[1]

أ-2-الكفالة البنكية :- تمثل ضمان للبنك لدين عميل لدى بنك أخر وتعتبر هذه الضمانات من أعلى درجات الأمان شرط أن يكون البنك الكفيل في وضع يسمح له بإصدار الكفالة وتنفيذ شروطها ، وذلك كون البنك طرفا ثالثا وشخص معنوي يلتزم بالسداد في حال الإخلال بالتسديد من قبل المدين.[2]

أ-3-الضمان الاحتياطي:- هو عبارة عن التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد ، وبالتالي يمكن استنتاج أن الضمان الاحتياطي يطبق في حالة الديون المرتبطة بالأوراق التجارية وهذه الأوراق التي يمكن أن يسري عليها هذا النوع من الضمان هي السند لأمر ، السفتجة والشيكات ، وعليه فإن هذا الضمان يمكن أن يقدم من طرف الغير أو حتى من طرف أحد الموقعين على الورقة ويسمى هذا الشخص "ضامن الوفاء".[3]

ب- الضمان الحقيقي:- يتمثل هذا الضمان في قائمة واسعة من السلع والتجهيزات والعقارات ، وتعطى هذه الأشياء على سبيل الرهن ، وليس على سبيل تحويل الملكية ،وذلك من أجل ضمان استرداد القرض، ويمكن للبنك أن يقوم ببيع هذه الأشياء عند التأكد من استحالة استرداد القرض ، وفي الواقع يمكنه أن يشرع في عملية البيع هذه خلال 15يوم إبتداءا من تاريخ القيام بتبليغ عادة للمدين ، وينقسم إلى رهن حيازي ورهن عقاري .[4]

وينقسم الضمان الحقيقي إلي نوعين أساسيين كما يلي:-

ب-1- الرهن الحيازي:- في مجال الرهن الحيازي، نجد أنفسنا أمام ثلاث أنواع تتمثل في: الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز، الرهن الحيازي للمحل التجاري.

-الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز:- يسري هذا النوع من الرهن الحيازي على الأدوات والأثاث ومعدات التجهيز والبضائع، ويجب على البنك قبل أن يقوم بالإجراءات القانونية الضرورية أن يتأكد من سلامة هذه المعدات والتجهيزات، كما ينبغي عليه التأكد من أن البضاعة المرهونة غير قابلة للتلف وأن لا تكون قيمتها معرضة للتغير بفعل تغيرات الأسعار.

[1] محمود سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص422.
[2] سوزان سمير ذيب، مرجع سابق، ص275.
[3] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص167-168.
[4] المرجع السابق، ص168.

تتم الموافقة على الرهن الحيازي بواسطة عقد رسمي أو عرفي يسجل برسم محدد، وإذا وقع هذا العقد للمقترض، وهي حالة البنك، واعتبر الرهن الحيازي حاصلا بموجب عقد البيع.[1]

ويقيد عقد الرهن الحيازي بالسجل العمومي الذي يمسك بكتابة المحكمة التي يوجد بدائرة اختصاصها المحل التجاري، ويجب أن تتم إجراءات القيد خلال الثلاثين يوما التالية لتاريخ إبرام العقد التأسيسي، وإذا لم يحترم هذا الأجل سوف يدخل هذا العقد تحت طائلة البطلان.

ولا يجوز للمدين أن يبيع الأشياء المرتهنة قبل تسديد الديون المستحقة عليه إلا بعد موافقة الدائن المرتهن.

وبصفة عامة، وفي حالة الرهن الحيازي يجوز للبنك إذا لم يستوفي حقوقه أن يطلب من القاضي الترخيص له ببيع الأشياء المرهونة في المزاد العلني أو بسعر السوق إذا اقتضي الحال، ويجوز أيضا أن يطلب من القاضي أن يأمر بتمليكه هذه الأشياء المرهونة وفاء للدين على أن يحسب بيعه بقيمته حسب تقدير الخبراء.[2]

-الرهن الحيازي للمحل التجاري:- يتكون المحل التجاري من عناصر عديدة، ومن بين هذه العناصر نجد على وجه الخصوص عنوان المحل التجاري والاسم التجاري والحق في الإجارة والزبائن والشهرة التجارية والأثاث التجاري والمعدات والآلات وبراءات الاختراع والرخص والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية...الخ، ولكن إذا لم يشمل عقد الرهن الحيازي للمحل التجاري وبشكل دقيق وصريح أي العناصر التي تكون محلا للرهن، فإنه في هذه الحالة لا يكون شاملا إلا عنوان المحل والاسم التجاري والحق في الإجارة والزبائن والشهرة التجارية، وتذهب المادة 177 من قانون النقد والقرض في نفس الاتجاه، حيث تنص هذه المادة على أنه يمكن رهن المؤسسة التجارية لصالح البنوك والمؤسسات المالية بموجب عقد عرفي مسجل حسب الأصول، ويمكن تسجيل الرهن وفقا للأحكام القانونية السارية.

وعادة يثبت الرهن الحيازي للمحل التجاري أو المؤسسة التجارية بعقد يسجل في السجل العمومي بكتابة المحكمة التي يوجد المحل التجاري بدائرة اختصاصها، ويتم هذا القيد(التسجيل) في الثلاثين يوما الموالية لتاريخ إبرام العقد التأسيسي وإلا فإنه يدخل تحت دائرة البطلان.[3]

ب-2- الرهن العقاري:- الرهن العقاري هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه، ويمكن له بمقتضاه أن يستوفي دينه من ثمن ذلك العقار في أي يد كان، متقدما في ذلك على الدائنين التاليين له في المرتبة.

[1] المادة 152 من القانون التجاري الجزائري.

[2] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص169-170.

[3] نفس المرجع السابق، ص170.

وفي الحقيقة لا يتم الرهن إلا على العقار الذي يستوفي بعض الشروط التي تعطي للرهن مضمونه الحقيقي، فالعقار ينبغي أن يكون صالحا للتعامل فيه وقابلا للبيع في المزاد العلني، كما يجب أن يكون معينا بدقة من حيث طبيعته وموقعه وذلك في عقد الرهن أو في عقد رسمي لاحق، وما لم تتوفر هذه الشروط فإن الرهن يكون باطلا.

ومن هنا نلاحظ أن الرهن العقاري يمثل واحدة من أفضل الصيغ التي تضمن القروض البنكية، نظرا لما يقدمه من ضمانات فعلية، وما يمثله من قيمة في ذاته.

ولا يمكن في الواقع أن ينشأ الرهن العقاري إلا بثلاث طرق:-

- الرهن الناشئ بعقد رسمي أو الرهن الاتفاقي:- ويأتي هذا الرهن تبعا لإرادة التعاقد ما بين الأطراف المعنية والتي تملك القدرة والحق في التصرف في هذه العقارات.
- الرهن الناشئ بمقتضي القانون:- وهو ينشأ تبعا لأحكام قانونية موجودة.
- الرهن الناشئ بحكم قضائي:- وهو الرهن الذي ينشأ تبعا لأمر من القاضي.

ويمكن أن ينشأ الرهن العقاري لضمان عدة أنواع من القروض، وهذه الأنواع تم ذكرها بنص المادة 891 من القانون المدني الجزائري وهي:-

- ديون معلقة أو شرطية.
- ديون احتمالية الوقوع.
- قروض مفتوحة.
- الحساب الجاري.

وإذا حل أجل استحقاق الدين ولم يقم المدين بالتسديد، فإنه يمكن للدائن وبعد تنبيه المدين بضرورة الوفاء بالديون المستحقة عليه، أن يقوم بنزع ملكية العقار منه، ويطلب بيعه في الأجال وفقا للأشكال والاجراءات القانونية، ويتم مثل هذا الأمر دائما في حالة ما إذا كان العقار ملكا للمدين.[1]

3- سلطات منح الاقراض (مستويات اتخاذ القرار) : -

تعد البنوك التجارية ضمن سياستها الائتمانية بيانا بالاختصاصات فيما يتعلق بمنح الائتمان حسب المستويات الادارية في الهيكل التنظيمي للبنك، وحسب الضمانات التي تقدم عند كل تسهيل ائتماني، ويجب أن تكون هذه الاختصاصات من المرونة بحيث تتلائم مع الظروف المحيطة بكل وحدة من ناحية، وتتغير بحيث تساير الظروف الاقتصادية في البلاد، كما يجب أن تحقق السياسة الائتمانية للبنك.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص171-172.

3-1- اتخاذ القرار الائتماني عن طريق مدير الفرع:- إن مدير الفرع مسؤول عن تنمية نشاط فرعه طبقا للأهداف المقررة من المركز الرئيسي للبنك، ومدير الفرع يعمل من موقع قريب من العميل مما يهيئ له فرصة المعرفة الدقيقة لظروف العميل، لذلك فإنه يتعين إعطاء مدير الفرع السلطات المناسبة لاتخاذ قرارات ائتمانية محددة بالمستوى الذي يمكنه من مواجهة منافسة فروع البنوك الأخرى بالمنطقة، واعتباره مسؤولا بصفة شخصية عن أي ضرر يصيب البنك نتيجة لسوء تقديره في إجراء الدراسات السابقة، أما الأضرار التي تنجم عن تغير مركز العميل بسبب ظروف خارجة عن إرادته فلا يسأل عنها مدير الفرع.

3-2- اتخاذ القرار الائتماني عن طريق إدارة الائتمان بالمركز الرئيسي للبنك:- يختلف عملاء الائتمان من حيث متانة المركز المالي، والسمعة التجارية، وحجم القرض المطلوب وشروطه، وغيرها من النواحي التي تتفاعل مع بعضها وينتج عنها موقف لا يملك مدير الفرع طبقا لاختصاصه أن يتخذ فيه قرارا، حيث يتعين رفع طلب الائتمان مصحوبا بالدراسات التي أعدت عنه بالفرع مع الرأي والتوصية إلي إدارة الائتمان بالمركز الرئيسي التي تقوم بدراسات أكثر تفصيلا وتوسعا عن القرض المطلوب، حيث تكون الخبرات المتوافرة أكثر تخصصا من تلك التي تتوافر لدى مدير الفرع الذي يتخذ قراره كجزء من عمله.

3-3- اتخاذ القرار عن طريق لجنة الاقراض:- ويتعين تشكيل لجنة الاقراض بحيث تضم مديري الادارات المسؤولة عن عمليات الائتمان والاقراض المختلفة، وأن يكون لها أن تستعين بصفة دائمة أو مؤقتة، بمن تراه من كبار المنفذين، وأن يرأسها المدير العام كما قد تضم لجنة الاقراض بعض أعضاء مجلس إدارة البنك...ويكون اجتماع اللجنة دوريا(كل أسبوع) لتحقيق عامل السرعة في البحث واتخاذ القرار، وتختص اللجنة بالنظر واتخاذ القرار في طلبات التسهيلات الائتمانية التي تجاوز اختصاص مديري الفروع وإدارة الائتمان بالمركز الرئيسي، كما يعرض عليها أية مشاكل لا تستطيع المستويات الادارية السابقة اتخاذ القرار بشأنها، ولذلك يجب تحديد اختصاصات هذه اللجنة تفصيلا لأهمية السرعة في طلبات الائتمان، ويقوم مجلس ادارة البنك بتحديد اختصاص هذه اللجنة في إطار إقرار السياسة العامة للإقراض بالبنك.

3-4- اتخاذ القرار الائتماني عن طريق مجلس إدارة البنك:- إذا كان مبلغ طلب التسهيل الائتماني يزيد عن مبلغ معين، أو كان للطلب طبيعة وظروف خاصة، فإنه يكون من الضروري عرضه على مجلس إدارة البنك وهو أعلى سلطة بالبنك، لاتخاذ قرار بشأنه... وفي هذه الحالة يتعين أن يتم الاعداد لعرض الطلب مع الدراسات اللازمة عن طريق إدارة الائتمان بالمركز الرئيسي أو لجنة الاقراض، مع إثبات رأيها ورأي المدير العام على الطلب.[1]

والشكل التالي يوضح سلطة منح القروض كما يلي:-

[1] صلاح الدين السيسي، **التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد**، الامارات: دار الوسام للطباعة والنشر، 1988، ص ص62-64.

شكل رقم (15):- نطاق وحدود سلطة منح الائتمان

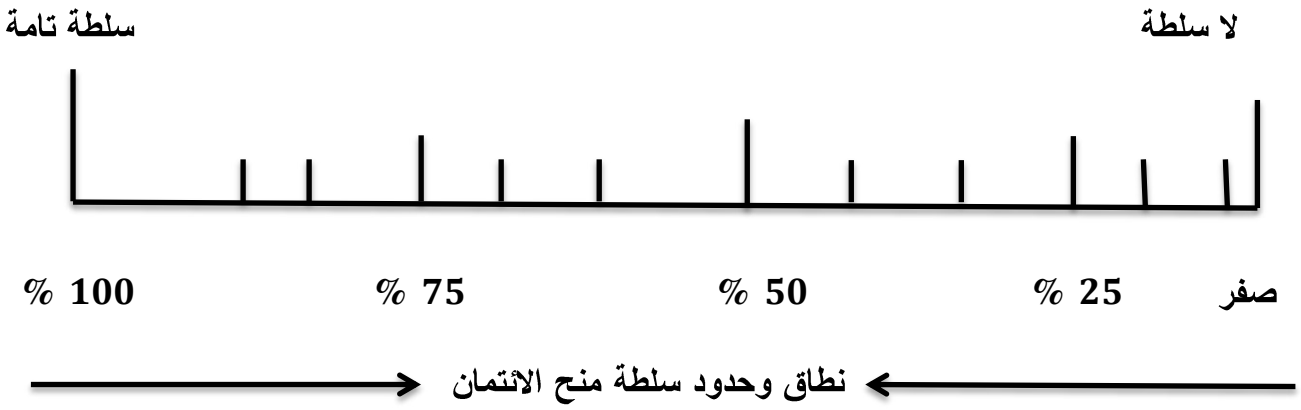

المصدر:- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الادارة الحديثة في البنوك التجارية، مرجع سابق، ص155.

4- شروط الاقراض:-

ينبغي أن تنص سياسة الاقراض على حد أقصي لقيمة القرض الذي يمكن أن يقدمه البنك ، وعلى ما إذا كان من الممكن إتباع سياسة المشاركة في القروض خاصة في الحالات التي تفوق فيها قيمة القرض الحد الأقصى المنصوص عليه، والذي عادة ما يتمثل في نسبة مئوية معينة من رأس مال البنك بما في ذلك الاحتياطي المتجمع، كذلك ينبغي أن تنص السياسة على حد أقصى لتاريخ استحقاق القروض التي يقدمها البنك، وما إذا كان من الممكن إتباع استراتيجية تعويم معدل الفائدة أم الالتزام بمعدل فائدة ثابت طوال فترة القرض، وعادة ما تنص السياسة كذلك على الظروف التي ينبغي فيها مطالبة العميل بتقديم رهونات لضمان القرض، وأنواع الأصول التي يمكن قبولها، ونسبة القرض إلي قيمة الأصل المرهون والتي تتفاوت بتفاوت طبيعة الأصل ومدى تعرض قيمته السوقية للتقلب، والاجراءات التي ينبغي اتخاذها إذا ما انخفضت القيمة السوقية للأصل المرهون.[1]

وتتمثل شروط الاقراض في:-

4-1- سعر الفائدة:-

يعتبر الدخل المتولد من عملية الاقراض من الأمور الهامة بالنسبة للبنك، وبالتالي يحظى تحديد سعر الفائدة على القروض بإحكام كبير وتتأثر الأسعار على القروض بعوامل كثيرة مثل أسعار الفائدة السائدة في السوق، ودرجة المنافسة بين البنوك وحجم الطلب على القروض وحجم الأموال المتاحة لدى البنوك وتكلفة إدارة القروض، وأسعار الفائدة على الودائع، وسعر الخصم البذي يحدده البنك المركزي والمركز المالي للعميل المقترض، ودرجة المخاطرة التي يتضمنها القرض وحجم القرض وأجل القرض وما إذا كان القرض

[1] منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص ص217-218.

لضمان أو بدون ضمان، وعندما يقوم البنك بتحديد سعر الفائدة على القروض التي يمنحها فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن يحدد نسبة عينية، لسعر الفائدة على القروض ولكنه قد يكتفي بتحديد أساس حساب هذا السعر وبعبارة أخرى فإن البنك قد يخضع مدى معين لسعر الفائدة على القروض استرشادا بسعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي، بالإضافة إلي سعر الفائدة على الودائع، بحيث يختلف سعر الفائدة طبقا لنوعية القرض أو نوعية العميل المقترض.

فمثلا إذا كان سعر الخصم 21 % وأعلى سعر الفائدة على الودائع 18 % قد يتراوح سعر الفائدة على القروض في أحد البنوك ما بين 22 % و 24 % ومن هنا قد يستخدم أسعار الفائدة كأداة توزيعية بالنسبة للقروض.[1]

4-2- حجم القرض الواحد:-

يجب أن لا يمنح القرض إلا بعد تحليل المركز الائتماني للعميل والظروف المحيطة به، ومثل هذا الأسلوب يفيد البنك والعميل معا لأن منح القروض بما يفي بحاجات العميل يعرض الأخير والبنك للمخاطرة، فهناك حالات تستوجب قيام البنك بالتشجيع على زيادة حجم القرض، وذلك عندما يكون المركز الائتماني سليما وحجم القرض المطلوب أقل بكثير من حاجة العميل للتمويل، فالقرض الصغير لا يؤدي في مثل هذه الأحوال إلي تنفيذ مشروع المقترض وإلي خلق الايرادات الكافية لتسديد القرض بعد ذلك، والعكس في حالة طلب العميل لقرض يزيد عن حاجاته حيث ينبغي على البنك دراسة الأمر وتقليل حجم القرض المطلوب، والعميل الذي يقابل بنكا متفهما لظروفه يحاول أن يبقي متعاملا معه لفترة طويلة.[2]

حيث تضع البنوك الحدود القصوى لحجم الائتمان الذي تمنحه إلي العميل الواحد ، والهدف من ذلك هو تقليل المخاطرة من تركيز الاقراض على عميل واحد وما يصاحب ذلك من مخاطرة كبيرة.

وقد يكون الحد الاقصى معبر عنه كنسبة محددة من رأس مال البنك أو نسبة من رأس ماله واحتياطاته أو قد يكون بالإضافة إلي ذلك نسبة من حجم رأس مال العميل نفسه.[3]

4-3- السقوف الائتمانية:-

تحدد السلطات النقدية في الدولة مجموعة من القواعد والنسب التي يجب أن تلتزم بها البنوك في منح الائتمان وذلك حفاظا على الاقتصاد القومي من الموجات التضخمية، وقد يواجه البنك بعدم وجود أية فرصة

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص121.
[2] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص404.
[3] رضا رشيد عبد المعطي، محفوظ أحمد جودة، **ادارة الائتمان**، مرجع سابق، ص211.

لمنح الائتمان بينما يتقدم عميل قديم بطلب الائتمان، لذا يسعى البنك إلي البحث للعميل عن قرض في بنك أخر لم يصل إلي هذا الحد أو يخاطر برفض طلب العميل وخسارة كل معاملاته.[1]

فإذا ازدادت القروض بدرجة كبيرة وكانت الادارة تتوقع ذلك فلا بد من تدبير موارد إضافية لمقابلة الزيادة في القروض والسلفيات، وتعويض النقص في الودائع كمصدر للتمويل لذلك فإن إمكانية الاقتراض لمستقبلي البنك تتوقف على موارده المالية سواء بطريقة مباشرة عن طريق الودائع، أو بطريقة غير مباشرة وذلك بمشاركة بنوك أخرى في تلبية القروض والسلفيات أو بيع بعض الأصول التي يمتلكها البنك.[2]

والشكل التالي يوضح ذلك كما يلي :-

الشكل رقم (16):- سقف الائتمان

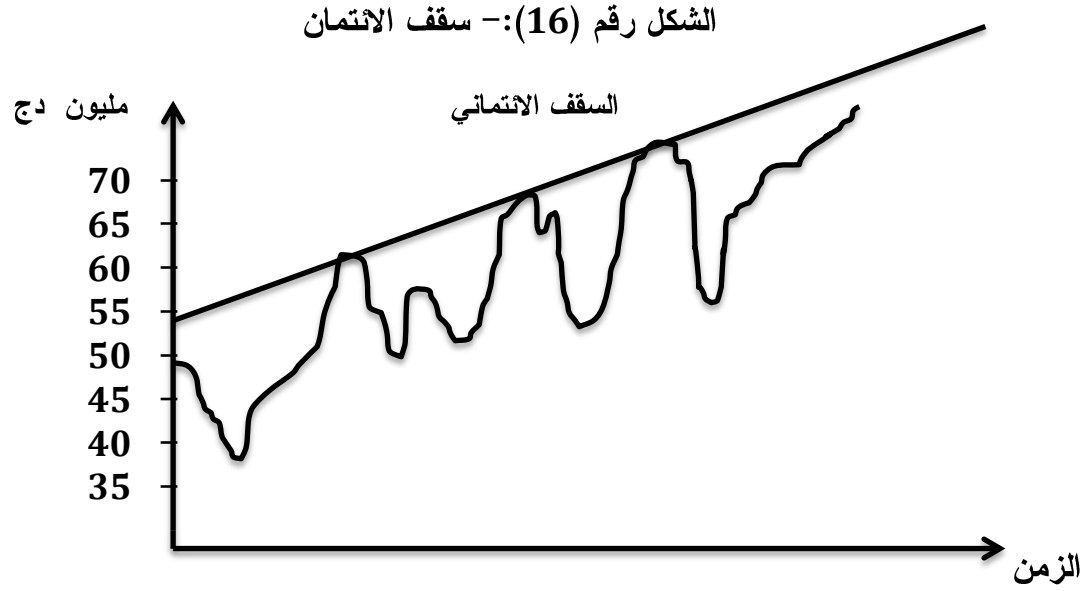

المصدر:- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **تنظيم وادارة البنوك**، مرجع سابق، ص99.

5- سجلات القروض(ملفات القروض):-

قد تنص السياسة الائتمانية على تخصيص ملف كل قرض يتضمن طلب الاقتراض، والقوائم المالية عن السنة المالية الحالية وعن السنوات السابقة، وأي تقرير حصل عليه البنك من الغير بشأن العميل، وينبغي أن يتضمن الملف كذلك سجل تاريخي عن مدى التزام العميل بالاتفاق مع البنك، والارباح التي حققها البنك من القروض التي سبق للعميل الحصول، وملخص دوري عن العميل في علاقته مع البنك.[3]

[1] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص405.

[2] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص99.

[3] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص218.

6- متابعة القروض:-

ينبغي أن تشمل السياسة الائتمانية تصميم نظام كامل للرقابة الصارمة على القروض وذلك من خلال إتباع وسائل الرقابة بأنواعها المختلفة، بهدف اكتشاف مشاكل تحصيل القروض مع العملاء، وتنص السياسة الائتمانية في هذا المجال على ضرورة متابعة القروض التي تم تقديمها لاكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد بما يسمح باتخاذ الاجراءات الملائمة في الوقت المناسب، وقد تتمثل المشكلات في انخفاض القيمة السوقية للأصول المرهونة، أو عدم قدرة العميل على سداد القرض في المواعيد المحددة أو على الاطلاق.[1]

وهذا وقد تنص السياسة على حد ى أقصى للتأخير الذي ينبغي أن تتخذ بعده إجراءات معينة تنص عليها السياسة بما يتضمن تحصيل مستحقات البنك أو الجانب الأكبر منها.[2]

ومعظم البنوك حاليا تقوم بإدخال كافة البيانات المتعلقة للعميل على الحسابات الألية حتي يمكنها إجراء المتابعة وتحليل الموقف أليا، واستخدام نظم المعلومات المفيدة في هذا الصدد كنظم دعم القرار.[3]

7- إجراءات وخطوات منح الائتمان:-

يمر قرار منح الائتمان بعدة خطوات تتصف بالترابط والتكامل، ويمكن تلخيص هذه الخطوات كالاتي:-

أ- **البحث عن القرض وجذب العملاء:-** حيث من المتوقع أن تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء والبحث عن القرض لتسويق القروض.

ب- **تقديم طلبات الاقتراض:-** وتقدم على نماذج الطلبات المعدة لذلك ويجب أن تكون صالحة لإدخالها الحاسب الألي لتكوين بنك المعلومات، كما يجب احتواؤه على الشروط اللازمة واستكمالها لكل الوثائق المكونة لملف الطلب.

ج- **الفرز والتصويت المبدئي:-** وتبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات للتنقية المبدئية للطلبات المقبولة والمستوفاة البيانات حيث يطلب استكمال المستندات وتبدأ عملية التحليل الائتماني، وإجراء الاستعلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة.

د- **التقييم (السابق):-** وتتم فيها وضع نتائج التحليل والاستعلام وعمل تقدير عن المنافع والتكاليف من منطلق معايير التقييم المتعرف بها من إدارة البنك والذي يقوم بالتقييم شخصي أعلى في المستوى الإداري عن الشخص الذي قام بالتحليل.[4]

---

[1] منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص188.

[2] محمد سعيد أنور سلطان، المرجع السابق، ص218

[3] طارق طه، **ادارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007، ص464.

[4] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص135.

هـ- التفاوض:- بعد دراسة المعلومات المجمعة عن طبيعة القرض ومقدم طلب الاقتراض، يقوم البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد والتي تتضمن مبلغ القرض، كيفية الصرف منه، طريقة سداد القرض والضمانات المطلوبة وسعر الفائدة والعمولات المختلفة.[1]

و- اتخاذ القرار والتعاقد:- بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة ويكون المستشار القانوني جاهزا بالعقد للتوقيع.

ز- سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة:- حيث تبدأ عملية سحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات ويتم تنفيذ الالتزام التحويلي مع متابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية ويجب على البنك وضع نظام للمتابعة الدورية.

ح- استرداد الأموال(سداد القرض أو تحصيله):- ويتم تحصيل القرض أي استرداد أموال البنك عند تاريخ استحقاق الأصل أو الأقساط بمعني انقضاء المدة المحددة في القرض.

ط- التقييم اللاحق:- والتقييم هنا لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعة قد تحققت ومعرفة نقاط الضعف لتفاديها مستقبلا.

ي- بنك المعلومات:- ومن الواجب ادخال تلك المعلومات في بنك المعلومات في الملف والسجلات أو وضعها في الحاسب الألي لاستدعائها والعودة إلي البداية الأولي التي يتم رسم فيها السياسات ووضع الأهداف والأولويات .[2]

والشكل التالي يوضح باختصار الخطوات المتبعة عند منح الائتمان كما يلي:-

[1] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص222.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص136.

شكل رقم (17):- خطوات منح الائتمان

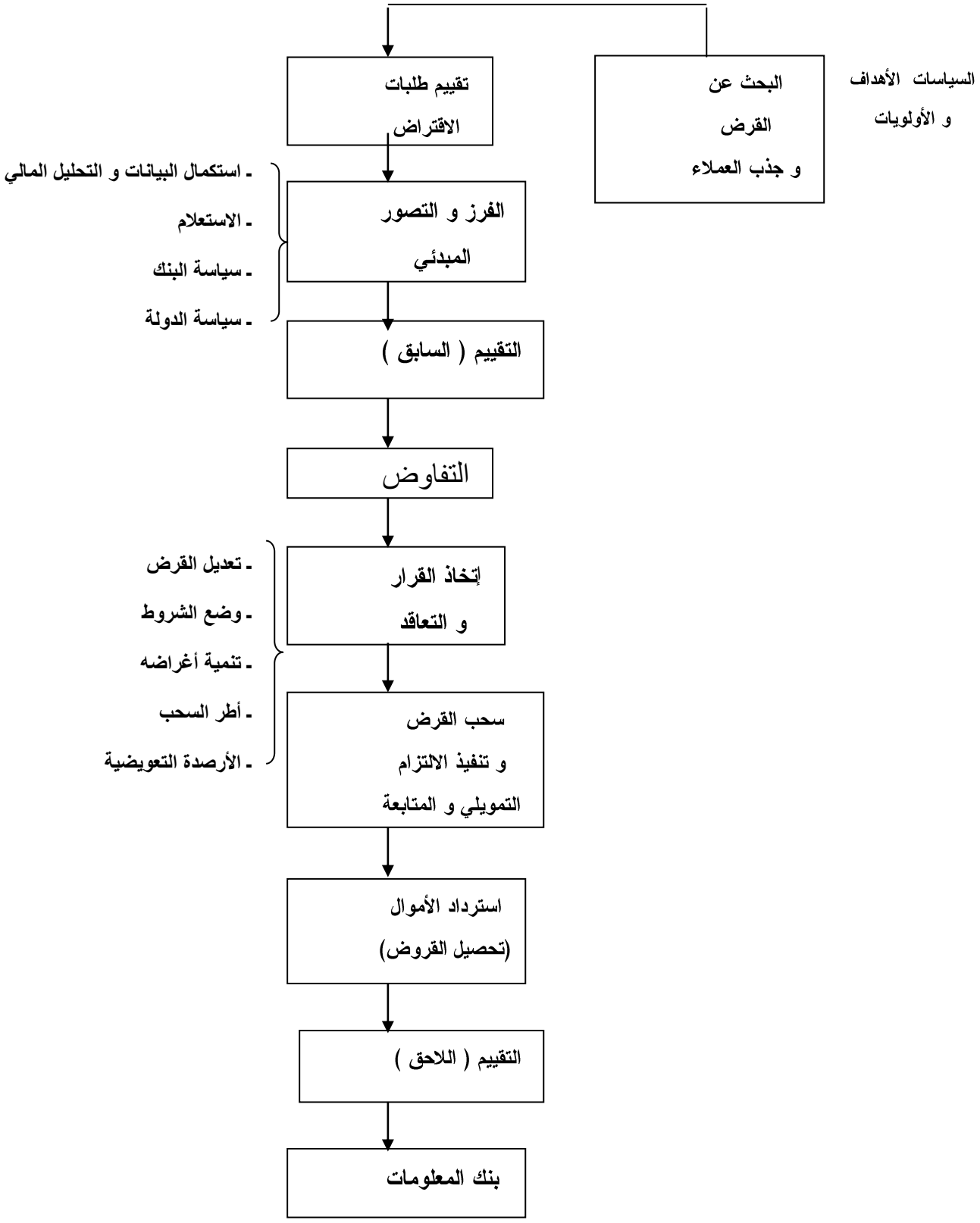

المصدر:- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص134.

المبحث الثاني:- صناعة قرارات الائتمان والقروض المتعثرة في البنك التجاري

المطلب الأول:- صناعة القرار الائتماني في البنك التجاري.

تكتسب قرارات منح الائتمان أهمية كبيرة، لعلاقات التشابك والتداخل بين هذه القرارات ونتائجها وبين الاستراتيجية العامة للبنك واستراتيجيته التسويقية على وجه خاص.

واتخاذ قرارات الائتمان ينبغي أن تتوافر لديها مجموعة من الخصائص والمقومات الهامة والتي تمكنها من القيام بعملها بكفاءة وفعالية وأن تتوافر لديها خبرات متنوعة ومعارف متعددة وصفات خاصة تؤهلها للاضطلاع بأعباء هذه المهمة الصعبة.

الفرع الأول:- القرار الائتماني في البنك التجاري

1-خصائص القرار الائتماني الأمثل:-

يعد اتخاذ القرار الائتماني بمنح التسهيلات الائتمانية أو رفض منحها من أخطر القرارات التي تتخذ في البنوك، فاتخاذ قرار خاطئ في هذا المجال له أثار سلبية وعواقب وخيمة على أوضاع البنك، بل ربما على مستقبله.[1]

ويتصف القرار الائتماني الأمثل إجمالا بالخصائص التالية وهي:-

- ✓ انسجام القرار الائتماني مع تعليمات البنك المركزي، ومن ثم فلا يستطيع مدير الائتمان اتخاذ قرار بمنح قرض أو قروض يتجاوز بها نسب السيولة القانونية أو نسب الائتمان التي يحددها البنك المركزي.
- ✓ انسجام القرار الائتماني مع سياسات البنك نفسه وعدم وجود أي تعارض مع هذه السياسات فلا يجوز أن يتم اتخاذ قرار بمنح ائتمان قيمته أكثر من الحد الأقصى المسموح بإقراضه.
- ✓ التأكد من أن المقترض قد قدم الضمانات المناسبة التي تعد ضمانات تكميلية أي استكمالا لعناصر الثقة المتوافرة وليس تعويضا عنها.
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار عملية مقارنة العائد بالمخاطر المتوقعة، إذ أن هناك علاقة طردية بين العائد والمخاطرة، فكلما زادت المخاطرة زاد العائد المتوقع الحصول عليه المطلوب لتعويض تلك المخاطر.

[1] زياد رمضان محفوظ أحمد جودة ، **إدارة الائتمان**، مرجع سابق، ص ص268-269.

- ✓ الأخذ بعين الاعتبار اتجاهات أسعار الفوائد سواء على القروض أو على الودائع، فلا يجب الموافقة على قرض لمدة عشر سنوات بسعر فائدة ثابت وفي الوقت نفسه هناك توقعات بزيادة أسعار الفائدة.
- ✓ مراعاة دراسة أوضاع المتعاملين من حيث التحليل المالي والسمعة التجارية لهم.
- ✓ عدم بناء القرار على أسس شخصية، فكثير من القروض تمنح على أسس القرابة أو الصداقة أو المصالح الشخصية، فيجب أن يكون القرار مبنيا على حقائق موضوعية.
- ✓ مراعاة تنظيم جداول سداد القروض بعد الأخذ بعين الاعتبار مواءمة مصادر الأموال النقدية مع استخداماتها.
- ✓ مراعاة التنويع عند منح الائتمان، إذ ينبغي عدم تركيز الائتمان في قطاع معين من القطاعات الاقتصادية، أو في شركات محددة.

يسعي المدير دائما إلي اتخاذ القرار الائتماني الأنسب دائما، ومن ثم فإن عليه أن يأخذ بعين الاعتبار كل ما من شأنه أن يؤثر على سلامة العملية الائتمانية.

2-عوامل القرار الائتماني:-

القرار الائتماني لا يصدر في فراغ كما أنه لا يتم بناؤه بتركيبة صماء من الأرقام أو بمعدلات حسابية جاهزة، ولكنه يتأثر بالعديد من العوامل والتي يمكن بلورتها في ما يلي:-

2-1- عوامل تتصل بالعميل طالب الائتمان:- وتشمل هذه المجموعة الدراسة ما يلي:-

- ✓ المستندات المقدمة ومدى صحتها وقانونيتها وتكاملها أو التوصية باستكمال بعضها أو تصويب محتوى البعض الأخر.
- ✓ التسهيل الائتماني المطلوب، حجمه، الغرض منه، طبيعته، مدته، مصدر السداد، برنامج السداد، الضمانات المقترحة من جانب العميل [1] ، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها، والتي يمكن أن يتعرض لها البنك عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة القروض على اتخاذ القرار السليم والمناسب.[2]
- ✓ الدراسة الائتمانية المتكاملة لطلب التسهيلات المقدمة.

[1] أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك ، مرجع سابق، ص43.

[2] أحمد السيد الكردي، **الائتمان المصرفي** ، بحث منشور على الموقع الالكتروني:-
http://konana online .com/users/ Ahmed kordy/poste/156851,24/03/2014, 14 :03

- ✓ تقييم الجدارة الائتمانية للعميل في ضوء ما تقدم، توطئة لإصدار القرار الائتماني المناسب بصدد المقدم منه.[1]

2-2- عوامل تتصل بالبنك ذاته:- وتشمل هذه المجموعة ما يلي :-

أ-اعتبارات السيولة :- أن يكون البنك قادرا باستمرار على مقابلة التزاماته اتجاه العملاء أصحاب الودائع عن طريق تحقيق السيولة الكافية مما يؤدى بالضرورة إلي قيام البنك باستخدام قدر من موارده في أصول تتمتع بقدر كافي من السيولة مما يتيح له إمكانية استرداد قيمتها بسرعة، ومن ثم يعمل البنك على توفير الأمان الكافي في وقت استخدامه للأموال.

ب-اعتبارات الربحية:- حيث كلما ارتفعت السيولة قلت القدرة على تحقيق الأرباح وقلت المخاطرة ،والعكس صحيح، فالنقدية التي يحتفظ بها البنك في خزينته أو لدى البنك المركزي هي أصول سائلة وغير منتجة لا تدر ربحا، رغم أنها من أوجه الاستخدام الأكثر أمانا، وعليه فإن قرار منح الائتمان يواجه بأنه في الوقت الذي ينبغي على البنك أن يحتفظ فيه بالأموال اللزمة لمقابلة التزاماته اتجاه عملائه فإن عليه أن يعمل على تحقيق قدر معقول من الربح.

ج-السياسة الائتمانية للبنك:- حيث يخضع البنك فيما يمنحه من ائتمان للسياسة الائتمانية التي تضعها إدارته والتي تحدد الأنشطة التي يمكن إقراضها، الحدود المسموح بها،...

د-القدرات التي يمتلكها البنك:- وتتمثل خاصة في الكوادر البشرية المؤهلة والمربة على القيام بوظيفة القرض البنكي، وأيضا التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه البنك من تجهيزات الكترونية حديثة.[2]

2-3- عوامل تتصل بالباحث وصانع القرار الائتماني:- وتتمثل في:-

- ✓ المستوى الوظيفي الذي يشغله.
- ✓ سنوات الخبرة السابقة في المجال الائتماني بشكل أساسي.
- ✓ طبيعة الأعمال المصرفية السابق إسنادها إليه.
- ✓ الصلاحيات الائتمانية الممنوحة له.
- ✓ مستوى المعرفة ودرجة التعلم وبرنامج التأهيل المتخصصة التي تتوافر لديه.[3]

[1] احمد غنيم، نفس المرجع السابق، ص44.

[2] عاطف جابر طه، مرجع سابق، ص ص282-283.

[3] أحمد غنيم، مرجع سابق، ص44.

وأخيرا نؤكد أن الحالة التي تتخذ فيها القرارات الائتمانية هي حالة الخطر، فمتخذ القرار البنكي في البنك لا يستطيع أن يتنبأ بنتائج قراراه بدقة كاملة، ولكنه يستطيع عن طريق تحليل المخاطر المصاحبة لعمليات القرض أن يصل إلي تقدير احتمالات موضوعية محددة للقرار الذي سوف يتخذه فالقرار السليم هو القرار الذي تشعر فيه الادارة بأن العائد الذي سوف يتولد عنه يوازي أو يزيد على درجة المخاطر التي تحيط به.[1]

3-المقومات الواجب توفرها في متخذ القرار الائتماني:-

إن المشكل الأساسي الذي يواجه البنك التجاري غالبا يتمثل في كيفية حصوله على معلومات ذات مصداقية عالية، لذلك لم يعد دور الاستعلام في البنوك التجارية مقتصر على جمع معلومات مالية على المقترض بل تعدى ذلك إلي المتابعة المستمرة لنشاط الائتمان أثناء وبعد منح الائتمان حتي يتم تسديده بالكامل.

وتنقسم هذه المقومات إلي مقومات موضعية ومقومات شخصية كالتالي:-

3-1- المقومات الشخصية:- وهي تلك المقومات التي تتصل بالاستعداد الطبيعي للإنسان وتتمثل في:- [2]

أ-الموضوعية:- حيث يجب أن يتحلى الباحث الائتماني بالموضوعية الشديدة وأن يكون قادرا على تحييد مشاعره الذاتية وانطباعاته الخاصة وأن يشكل رؤيته وقناعته بمنح الائتمان من عدمه في ضوء الحقائق وحدها وألا يتداخل لديه ما هو شخصي مع ما هو موضوعي حتي يستطيع اتخاذ قرار أو صياغة توصيلة سليمة للمستوى المنوط به في منح الائتمان من عدمه.

ب-شمول وعمق النظرة:- وهي من المقومات الهامة للباحث حيث تمكنه من جمع شتات التفاصيل الصغيرة والمتعددة التي تتجمع لديه من خلال مناقشة طالب الائتمان ومن خلال الزيارة الميدانية لمواقع نشاطه كذلك من خلال الاطلاع على المستندات المقدمة منه، بحيث يستطيع الباحث أن يضع خطا عاما يبين ذلك كله، وألا ترتبك نظرته أو تضل في زحام التفاصيل الصغيرة، وأن يكون قادرا على النفاذ بعمق إلي ما وراء الارقام المجردة والحقائق الظاهرة، وأن يمتلك خيالا موضوعيا يستطيع به أن ينسج عددا من الفروض والافتراضات لتفسير بعض الظواهر أمامه وعليه أن ينجز ذلك كله بأسلوب يتسم بالعملية ولا يعتمد على مجرد التخمين.

ج-النزاهة ويقظة الضمير:- إذ لا يمكن تصور باحث ائتماني يتسم بالنزاهة ولديه ضمير يقظ يعصمه من الذلل ويحميه من إغراءات كثيرة قد يتعرض لها وهو يؤدي عمله الهام، لذا لا بد أن يكون نظيف اليد ذو خلق رفيع لا يضعف أمام إغراء ولا تلهبه طموحات الثراء الغير المشروع.

[1] أحمد السيد الكردي، الموقع الالكتروني السابق.

[2] أحمد غنيم، مرجع سابق، ص45.

د-الرغبة والقدرة للقيام بعمل الباحث الائتماني:- فالباحث الائتماني الجيد لا يأتي صدفة ولا تخلقه ظروف العمل الضاغطة أو مجرد استكمال العمالة اللازمة للقيام بالعمل، كما لا تضعه المجاملات الشخصية وعلاقات الرؤساء والمرؤوسين وما يتخللها من مجاملات أحيانا، ذلك أن الباحث الائتماني الجيد لا بد أن يكون قادرا على العمل بحكم ما يتوافر لديه من مقومات شخصية وموضوعية تؤهله للقيام بذلك، بالإضافة لقدرته على العمل لا بد أن يكون راغبا في القيام به، فلا يكفي مجرد القدرة إذا لم يجتمع معها الرغبة فإذا ما اجتمعا كنا أمام مشروع باحث جيد ومتميز يمتلك أدواته ومقوماته وينبغي أن تتعهده بالنصح والتوجيه والتدريب كي يمثل إضافة كبيرة لموقعه الذي يعمل به.[1]

- ✓ تقديم الخدمات بشكل غير تمييزي، لا من الناحية الجنسية ولا الدينية.
- ✓ عمق النظرة والقدرة على التحليل والتفسير، وعدم الاكتفاء بقراءة الأرقام قراءة حسابية سطحية.
- ✓ الاحتفاظ بسرية معلومات العملاء.

ولما لهذا الموضوع من أهمية فقد اهتمت به المنظمات المختصة في مختلف دول العالم، وكمثال على ذلك فقد وضعت جمعية "موس روبرت" الأمريكية مجموعة من القواعد تصلح أن تكون نموذجا لما يجب أن يتحلى به المسؤول الائتماني من أخلاقيات، أما على الصعيد المحلي ومن أجل ضمان التكوين المتخصص في مجال الصيرفة فقد تم فتح المدرسة العليا للبنوك Ecole supérieur des Banques والتي تنشط منذ عام 1996، بالإضافة إلي مؤسسة ما بين البنوك للتكوين.[2]

3-2- المقومات الموضوعية:- وتتصل هذه المقومات بمجموعة المعارف والمهارات والخبرات الواجب توافرها في الباحث والتي يمكن صقلها وتعميقها بالتدريب والممارسة العملية، التي يتعين على رجل الائتمان الناجح أن يتسلح بها بدرجات متفاوتة من العمق لأنها تصنع في النهاية خلقية صناعة القرار الائتماني ذاته نتيجة تفاعل هذه المعارف وتداخلها مع مختلف جوانب هذا القرار وتتمثل هذه المقومات في ما يلي:-

أ-مجموعة المعارف التمويلية:- وهي تتصل في المقام الأول باستيعاب وفهم ما يلي:-

- ✓ مصادر الأموال المختلفة(ذاتية- خارجية).
- ✓ كيفية احتساب تكلفة تمويل كل مصدر.
- ✓ العلاقة بين مستويات التمويل المختلفة ودرجة المخاطر لمصاحبة لكل منها.
- ✓ المخاطر المالية ومخاطر الأعمال، كيفية التمييز بينهما وتأثير كل منها على قرارات منح الائتمان وبشكل خاص في الائتمان المتوسط والطويل الأجل.

[1] نفس المرجع السابق، ص45.

[2] كريم زرمان، مرجع سابق، ص38.

- ✓ العلاقة بين تكلفة التمويل والعائد منه ودرجة المخاطر المصاحبة له.[1]

ب-مجموعة المعارف التسويقية: وتتمثل في:-

- ✓ الالمام بالطرق المختلفة لقياس الطلب والعرض والتنبؤ بهما.
- ✓ القدرة على قياس الفجوة بينهما ، وما إذا كانت كامنة أو ظاهرة.
- ✓ استيعاب مفهوم دورة حياة المنتج وعلاقته بقرارات منح الائتمان والمراحل المختلفة التي يمر بها كل منتج أو خدمة أو المراحل التي يمر بها نشاط العميل ذاته.
- ✓ معرفة طرق التسعير المختلفة في التقدير السليم للإيرادات.
- ✓ الفهم الكامل لعناصر المزيج التسويقي وانعكاساتها المختلفة على جوانب دراسة منح الائتمان من عدمه.

ج-مجموعة المعارف المحاسبية:- في المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف والمحاسبة الادارية وتدور هذه المجموعة حول أهمية الالمام بما يلي:-

- ✓ المقدرة على قراءة وتفسير القوائم المالية والحسابات الختامية.
- ✓ المقدرة على إعداد القوائم المالية المختلفة وإعادة تبويبها للأغراض التحليلية المختلفة.
- ✓ إعداد الموازنات التخطيطية وقوائم التدفق النقدي وقائمة مصادر واستخدامات الأموال.
- ✓ الإلمام بالقواعد الأساسية لمراجعة الحسابات واستيعاب الفرق بين وظائف كل من المخصصات والاحتياطات بأنواعها المختلفة.
- ✓ القدرة على إجراء تحليلات التعادل وتوظيفها بشكل جيد في خدم قرار منح الائتمان.[2]

د-مجموعة المعارف الاحصائية:- القدرة عبى فهم واستيعاب بعض الأدوات الاحصائية وتوظيفها في قرارات منح الائتمان كالسلاسل الزمنية، الارقام القياسية، الانحدار.....

ه- مجموعة المعارف القانونية:- بمعني توفر حد أدني من الثقافة القانونية، وذلك نظرا لتداخل جوانب قانونية كثيرة في عملية منح الائتمان [3] ، واستمرار تأثير هذه الجوانب القانونية طوال فترة سريان منح الائتمان ولحين سداده أو ارتباك العميل ماليا وعدم التزامه بتوقيت السداد أو برنامج تسوية مستحقات البنك، ويتعاظم هنا الأثر القانوني للكيفية التي تم بها ابتداءا صياغة قرار منح الائتمان وطبيعة الضمانات التي وضعت تحت يد البنك ومدى قدرة البنك على التنفيذ عليها لأداء حقوقه.[4]

---

[1] أحمد غنيم، مرجع سابق، ص46.
[2] نفس المرجع السابق، ص ص37-38.
[3] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، مصر: منشأة المعارف، 1997، ص196.
[4] أحمد غنيم، مرجع سابق، ص38.

و- مجموعة المعارف الاقتصادية:- يتعين على الباحث الائتماني أن تكون له فكرة ولو مبسطة عن التضخم وكيفية التعامل معه في قرارات التمويل والائتمان، أسعار الصرف وعلاقتها بالمجال الائتماني، الدخل الوطني والفردي وعلاقته بالائتمان المصرفي. [1]

4- مراحل صناعة القرار الائتماني في البنك التجاري:- [2]

تمر صناعة القرار الائتماني بثلاث مراحل أساسية لحظة اتخاذ القرار بمنح الائتمان للعميل وهذه المجموعة تعتبر من المحددات الشديدة الحساسية وذات أهمية كبيرة.

4-1- المرحلة التمهيدية لصناعة القرار الائتماني:- وتعتبر هذه المرحلة مرحلة ما قبل اتخاذ القرار الائتماني وتتميز بما يلي:-

- ✓ النشاط الترويجي للخدمات التي يمكن للبنك تقديمها.
- ✓ الاستعلامات.
- ✓ التناول المبدئي لطلب الاقتراض.
- ✓ التفاوض مع طالب القرض على الشروط المقترحة لمنحه الائتمان.

4-2- مرحلة تخليق القرار الائتماني:- وهي المرحلة الثانية وتسمى مرحلة اتخاذ القرار الائتماني وتتميز بـــ :-

- ✓ تحديد المخاطر الائتمانية لطلب القرض.
- ✓ ضوابط مواجهة هذه المخاطر.
- ✓ قياس المخاطر الائتمانية.
- ✓ تقييم الجدارة الائتمانية لطالب القرض.
- ✓ صياغة القرار الائتماني.
- ✓ اعتماد السلطة المختصة للقرار الائتماني.

4-3- مرحلة ترجمة القرار(اختباره) عمليا:- وهي المرحلة الأخيرة من صناعة القرار الائتماني وتعتبر مرحلة ما بعد اتخاذ القرار الائتماني وتتميز بـــ :-

- ✓ السيطرة على الضمانات.
- ✓ استخدام التسهيلات الائتمانية.

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي، المرجع السابق، ص196.

[2] أحمد غنيم، مرجع سابق، ص67.

- ✓ المتابعة المكتبية والميدانية لاستخدام التسهيلات في الغرض الممنوح له.
- ✓ سداد التسهيلات التي تم منحها.

والشكل التالي يوضح مراحل صناعة قرار الائتمان كما يلي:-

الشكل رقم (18): مراحل صناعة القرار الائتماني

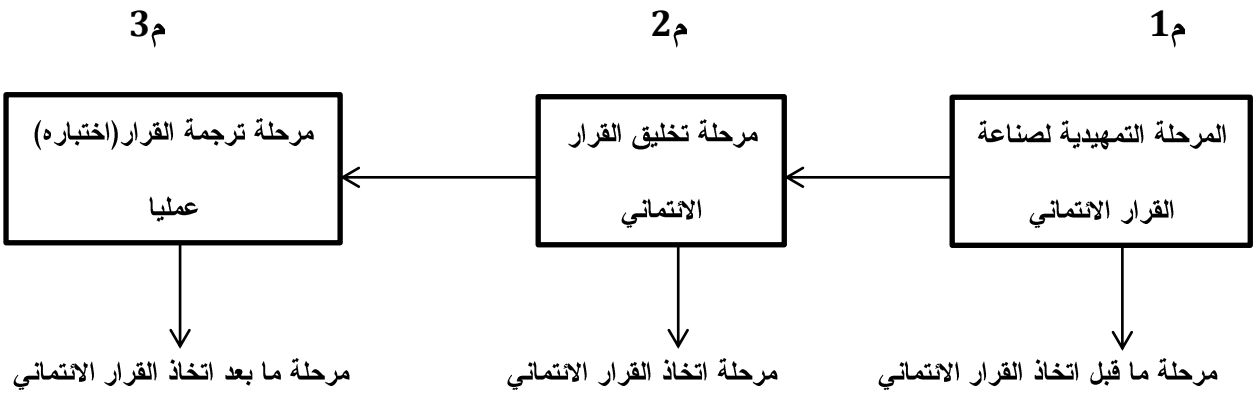

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

<u>الفرع الثاني</u>:- تقييم وقياس المخاطر الائتمانية[1]

يعتبر التحليل المالي من الخطوات الرئيسية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرار الائتماني داخل البنك بهدف إنهاء مهمة التحليل الائتماني المتكامل لطلبات الاقتراض التي تقدم إليه بأنواعها المختلفة، ويعتمد صانع القرار الائتماني على أدوات التحليل المالي المختلفة بأنواعها التقليدية والحديثة وذلك باختلاف حجم القرض المطلوب، وفترة سداده، سابقة تعامل طالب القرض مع البنك، فترة نشاط طالب الائتمان داخل السوق، الغرض من القرض، المستوى الاداري الذي من خلاله يتم اعتماد القرار الائتماني، هذه المحددات تلعب دورا هاما يؤثر على مدى الاعتماد في صناعة قرارات الائتمان على توظيف أساليب التحليل المالي المختلفة من حيث العمق والتنوع ودرجة الاتساع.

ويكتسب موضوع التحليل المالي أهميته في ضوء ما يلي:-

أ- التخطيط المالي للمشروعات ومنشأت الأعمال.

ب-أحد مصادر الاستعلام وتوفير المعلومات عن العميل أو مقدم الاقتراض.

ويمكن من خلال مطالعة قوائم وكشوف الحسابات الختامية استقرار ما يلي:-

-درجة سيولة الأصول المختلفة على النحو الوارد في المركز المالي.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص90-91.

-مدى توازن الاستثمارات في بنود المركز المالي المختلفة.
-تطور النشاط وحجم الأعمال من خلال مقارنة نتائج الأعمال لفترات زمنية مختلفة.

ج- اكتشاف نقاط القوة والضعف في المركز المالي لطالب القرض، ومن ثم تقييم السياسات المختلفة ومستوى الأداء داخل نشاطه.

ويسعي التحليل المالي إلي تحقيق الأهداف التالية:-

- ✓ قياس كفاءة وفعالية السياسات المختلفة المطبقة داخل المشروع مثل سياسات التمويل والبيع والشراء والتخزين والائتمان والتسويق.
- ✓ قياس كفاءة وفعالية الإدارة.
- ✓ حماية ثروة الملاك وحقوق الدائنين.

وتهتم أطراف كثيرة بنتائج ومؤشرات التحليل المالي، وأهم هؤلاء الأطراف ما يلي:-

أ-أصحاب المشروع:- إذ يسعي هؤلاء إلي تعظيم ثروتهم والحفاظ عليها وتنميتها ممثلة في رأس المال المملوك والمستثمر داخل المشروع، والأرباح المحتجزة عن نشاط سنوات سابقة ولم يتم توزيعها على الملاك بل تم إعادة تدويرها وتوظيفها داخل النشاط، وينعكس ذلك إيجابيا في النهاية على نشاط المشروع من خلال ترشيد النفقات وتعظيم الربحية وزيادة الحصة السوقية.

ب-الدائنون:- الذين يتعاملون مع طالب القرض ويقومون بمنحه ائتمان تجاري في شكل تسهيلات في الدفع سواء في صورة حسابات مفتوحة أو أوراق دفع، ويهتم الدائنون بنتائج التحليل المالي إذا كانت إيجابية كان ذلك مشجعا لهم على منح المزيد من التسهيلات للعميل، وإذا ما أسفر على نتائج سلبية يدفعهم ذلك إلي الحيطة والحذر وإعادة مناقشة شروط منح التسهيلات وتخفيض أجالها أو استبدالها بالبيع نقدا دون تسهيلات في الدفع وتحديد تكلفة مرتفعة لمنح هذا الائتمان.

ج-البنك:- بوصفه مقرض يريد أن يطمئن على جدارة طالب القرض الائتمانية وقياس المخاطر الائتمانية للتعامل معه، ويتحكم القرار الائتماني في جانب كبير منه إلي مؤشرات ونتائج التحليل المالي كما تسفر عنها الدراسة والتيس تساعد في تحديد حجم الائتمان الممكن منحه، شروطه، أجاله، تكلفته، درجة السير أو العسر المالي التي تواجه العميل طالب القرض من خلال مؤشر المقدرة على السداد.

1-أساليب التحليل المالي: -

هناك أساليب كثيرة يمكن الاستفادة بها والاعتماد عليها في إنجاز عملية التحليل المالي ومن بينها:-

1-1-الأساليب التقليدية: وتتمثل في:-

- ✓ التحليل الأفقي- التحليل الديناميكي.
- ✓ التحليل الرأسي- التحليل الاستاتيكي.
- ✓ تحليل الاتجاه.
- ✓ تحليل ديبون.
- ✓ قائمة مصادر الأموال والاستخدامات.
- ✓ تحليل النسب والمؤشرات المالية.

وهي أكثر أساليب التحليل المالي شيوعا في الاستخدام ،نظرا لاستقراء مؤشراتها وسهولة احتسابها وقراءة نتائجها.[1]

أ-أنواع النسب المالية:- تتضمن أربعة مجموعات رئيسية تتصل بها مجموعة من النسب والمؤشرات المالية وتصنف وفقا للأنشطة أو المهمة المراد تقييمها وتخدم مجموعة معينة من الاهداف وذلك كما يلي:- [2]

- ✓ **نسب السيولة أو اليسر المالي (أو الفشل المالي):- Liquidity Ratios**

لقياس قدرة طالب القرض على سداد التزاماته المالية قصيرة الأجل بشكل خاص، كذلك الالتزامات المالية الأخرى، وتشمل العديد من النسب من بينها: نسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة، ونسبة السيولة الجاهزة ، وتحسب نسب السيولة كما يلي:-

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

ويجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد .

السيولة السريعة = الاصول المتداولة – (مخزون+ مصاريف مدفوعة مقدما)/ المطلوبات المتداولة

إذا كانت هذه النسبة منخفضة فهذا يعني عدم القدرة على تسديد الالتزامات.

نسب السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل

هذه النسبة تبين مدى القدرة على تسديد الديون القصيرة الأجل بواسطة القيم الجاهزة.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص92-93.

[2] محمود داوود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**، عمان: دار الفكر، 2013، ص ص171-173.

✓ **نسب الربحية:- (profitability Ratios)**

تستخدم لقياس فعالية السياسات المختلفة التي يطبقها طالب القرض في إدارته لنشاطه مثل سياسات الانتاج والشراء والبيع والمخزون والتسويق والتمويل، وتشمل العديد من النسب من بينها: نسبة هامش الربح الإجمالي، ونسبة صافي الربح، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على الموجودات، وتحسب نسب الربحية كما يلي:-

هامش الربح الإجمالي = الربح الإجمالي / صافي المبيعات

أي انها تظهر نسبة الربح الإجمالي إلي المبيعات، ويتم حساب هذه النسبة على أساس طرح صافي المبيعات من تكلفة المبيعات ومن ثم قسمة الناتج على صافي قيمة المبيعات ، وكلما كانت نسبة هامش الربح الإجمالي مرتفعة دل ذلك على المقدرة على الانتاج بتكلفة قليلة نسبيا، والعكس صحيح في حالة الانخفاض.

هامش الربح الصافي = صافي الربح بعد الضريبة/ صافي المبيعات

تقيس العلاقة ما بين المبيعات وصافي الربح، وكلما قل هامش الربح الصافي تطلب ذلك تحقيق حجم مبيعات أكبر لتحقيق عائد على الأصول أكبر، والعكس صحيح.

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة/ حقوق الملكية

يتم حساب هذه النسبة بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع حقوق الملكية وهذه الأخيرة تتضمن الاسهم العادية والاسهم الممتازة والاحتياطات والأرباح المحتجزة والفائض، ومعدل العائد على حقوق الملكية يقيس العائد على مجموع استثمارات حملة الأسهم.[1]

✓ **نسب النشاط :- (Activity Ratios)**

لقياس كفاءة الأصول المستثمرة في النشاط وقدرتها على توليد المبيعات والمساهمة في تحقيق الربحية.

✓ **نسب الرفع المالي(المديونية):- (Leverage Ratios)**

لتحديد طبيعة مصادر التمويل التي استخدمت في تمويل الاستثمار في الأصول المختلفة.

-ولا بد أن يكون صانع القرار الائتماني قادرا على فهم واستيعاب نتائج ومؤشرات التحليل المالي وتشابك علاقاتها المتداخلة والقدرة على الفصل بين الأسباب والنتائج، وكذلك المقدرة على توظيف هذه النتائج لخدمة وصياغة القرار الائتماني وبحيث لا يأتي التحليل المالي كجزء منفصل ومستقل بمثابة جزيرة منعزلة داخل الدراسة لا نجد لمؤشراته أية انعكاسات في صياغة ضوابط ومحددات القرار الائتماني.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص188-189.

✓ **تحليل ديبون:** –

ويعتمد هذا الاسلوب على توظيف النسب والمؤشرات المالية بكيفية معينة بهدف معرفة ما يلي:–[1]

❖ –معدل العائد على إجمالي الأصول:–

ويحسب وفق هذا الأسلوب كالتالي:–

هامش الربح بعد الضرائب × معدل دوران إجمالي الأصول

↓ ↓

= صافي الربح بعد الضرائب / المبيعات × المبيعات / إجمالي الأصول

المبيعات إجمالي الأصول

ومع مقارنة النتائج مع متوسطات الصناعة أو القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه نشاط طالب القرض وبحيث يمكن تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء.

وتم تعديل هذا المعدل بهدف احتساب معدل العائد على حقوق المساهمين.

❖ –معدل العائد على حقوق المساهمين:– ويحب كما يلي:–

هامش الربح بعد الضرائب × معدل دوران الأصول × مضاعف الملكية

↓ ↓ ↓

= صافي الربح بعد الضرائب / المبيعات × المبيعات / الأصول × مجموع الأصول / حقوق المساهمين

المبيعات الأصول حقوق المساهمين

✓ **قائمة مصادر الأموال والاستخدامات:**–

هي أحد الأدوات المساعدة في التحليل المالي وتلعب دورا هاما في بيان حركة الاموال داخل منشأة العميل خلال فترة زمنية محددة وهذه الفترة عادة تقع بين تاريخي إعداد الميزانية والحسابات الختامية عن عامين متتابعين، وتساعد القائمة في التعرف على التغيرات التي تمت في هيكل الأصول والهيكل المالي وكيفية استخدام الأموال داخل المنشأة.

[1] أحمد غنيم، مرجع سابق، ص93–95.

1-2-الأساليب الغير تقليدية:- وتشمل الأساليب الأخرى بشكل خاص الأساليب الحديثة التي توظف أدوات التحليل الرياضي والاحصائي في خدمة عمليات التحليل المالي ومن أمثلة ذلك ما يلي:-

أ-**دراسة الجدوى المتكاملة** :- وبشكل خاص في التمويل متوسط وطويل الأجل وقرارات الانفاق الاستثماري للمشروعات الجديدة وأعمال التوسع والاحلال لهذه المشروعات.

ب-قوائم التدفقات النقدية بأنواعها:- لدراسة حجم وتوقيت التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة وربطها مع حجم وتوقيت التدفقات النقدية الخارجة، وصافي هذه التدفقات سلبا وإيجابيا وعلاقة ذلك بقيمة وتوقيت سداد الائتمان المطلوب منحه.

ج-تحليل Z (Z – Score Analysis):- ويفيد النموذج في التنبؤ المبكر بحالات التعثر والفشل المالي.

د- **الميزانيات النقدية التقديرية (Cash Budgeting)**:-

وتعطي هذه الميزانية تصور واضح عن نمط التدفقات النقدية داخل المشروع وبشكل خاص في الفترات القادمة ويساعد ذلك فيما يلي:-

- اجراء التعديلات في خطط المنشأة.
- تحديد طبيعة المشكلات التي تواجه المنشأة وهل هي عارضة أم ذات طبيعة مستمرة.
- تعديل شروط السياسة الائتمانية.
- التخلص بالبيع من بعض الأصول الغير عاملة أو التي لا تعمل بصورة اقتصادية بهدف تدبير مصادر تمويل ذاتية ولتحسين الهيكل التمويلي للنشاط.
- طلب اقتراض إضافي وشروطه المقترحة.

1-3-أساليب التحليل والتقييم لقرارات منح الائتمان:-

تتعدد هذه الأساليب وتتنوع استخداماتها وفق ما يهدف صانع القرار الائتماني إلي تحقيقه، وفق درجة العمق والاتساع التي ينبغي توافرها في الدراسة التي يعتمد عليها في إصدار قراره الائتماني، كما تؤثر محددات أخرى في اختيار صانع القرار لأسلوب دون أخر أو لمجموعة أساليب مجتمعة، ومن هذه المحددات ما يلي:

- حجم التمويل المطلوب.
- أجال منح أو تقديم هذا التمويل (البعد الزمني للاستثمار).
- توافر بدائل أخرى للتمويل من عدمه.
- الغرض من التمويل(مثل حالات الانفاق الاستثماري للمشروعات الجديدة، وقرارات التوسع والتطور والاحلال).

- حجم وتوقيتات التدفقات النقدية المتوقعة بنوعها (داخله وخارجه).
- طبيعة نشاط المقترض، وما إذا كانت ذو طبيعة نمطية ومستقرة من حيث الظروف العامة للنشاط وحجم المنافسة واستقرار الطلب وعدم وجود تقلبات مرتفعة أو مستمرة على أهم عناصر المدخرات في النشاط من خامات وأسعار طاقة وأجور وغيرها، كذلك استقرار أسعار بيع مخرجات النشاط سواء في شكل منتج (تام، نصف مصنع) أو خدمة حيث يختلف ذلك عما إذا كانت طبيعة النشاط تواجهه مخاطر عدم الاستقرار والتعرض للتقلبات المستمرة

فإذا كانت هناك حالة من التأكد التام أو شبه التأكد التام تصاحب قرار منح الائتمان والتمويل(رغم صعوبة ذلك من الناحية العملية) فإن صانع القرار الائتماني يلجأ إلي استخدام أساليب التحليل التي تلائم هذه الحالة، أما في حالة عدم التأكد وتوقع مخاطر مرتفعة فأنه يستعين بالأساليب التي تساعده على التنبؤ بذلك ومحاولة السيطرة على هذه المخاطر إلي أكبر درجة ممكنة.

ويمكن عرض معايير وأساليب التقييم المناسبة لكل حالة وفق التصور التالي:-

أ-في ظل حالة التأكد:-

- فترة الاسترداد PBP
- معدل العائد المتوسط ARP
- العائد على الاستثمار ROI
- صافي القيمة الحالية NPV
- دليل الربحية المخصوم PI
- العائد الداخلي على الاستثمار IRR

وكل معيار من هذه المعايير يتميز بعدد من الخصائص الايجابية كما تشوبه بعض أوجه النقص والانتقادات في التطبيق، لذا يصعب الاعتماد على بعضها دون الاخر كما ذكرنا من قبل، وتأتي معظمها لتكمل أوجه النقص في بعضها البعض.

ب-في ظل حالة عدم التأكد:-

في عمليات التمويل المتوسط وطويل الأجل والتي تمتد إلي 5 و10 سنوات، تحيط بقرار منح التمويل ومنح الائتمان درجات مرتفعة من عدم التأكد، نظرا لطول هذه الفترة الزمنية وصعوبة السيطرة على كافة المتغيرات الحاكمة لنشاط العميل وعدم إمكان التنبؤ بها إلي حد بعيد.

ولمواجهة هذه الصعوبة والتخفيف من أثارها السلبية على النتائج المتوقعة لقرار الائتمان والتمويل، فإنه يتم توظيف بعض أساليب التحليل والتقييم خاصة ما يتسم منها بالطبيعة الاحصائية والرياضية ومن أمثلة ذلك ما يلي:-

- تحليل الحساسية .
- تحليلات التعادل.
- سعر الخصم المعدل.
- التنبؤات المتحفظة.
- القيمة النقدية المتوقعة.
- الانحراف المعياري.
- معامل الاختلاف.
- التوزيعات الاحتمالية.
- تحليل الانحدار والارتباط.
- شجرة القرارات.

وتتيح هذه الأساليب المختلفة لصانع القرار الائتماني القدرة على بناء التوقعات المستقبلية وتأثيرها على قرار منح الائتمان، من حيث قبول أو رفض تقديم التمويل للمقترح الاستثماري المقدم إلي البنك من طالب القرض ويدعو البنك للمساهمة فيه، في شكل قروض أو مساهمات في رأس المال، كما تمكن هذه الأساليب صانع القرار الائتماني من المفاضلة بين البدائل المختلفة المعروضة عليه للتوصل إلي أفضل هذه البدائل وترتيباتها تنازليا مع وجهة النظر التمويلية التي تنظر إلي التكلفة وتكلفة الفرص البديلة والربحية المتوقعة ودرجات المخاطرة المصاحبة لذلك كله.[1]

الفرع الثالث:- عناصر تحليل الائتمان(5 C'S)

تهدف ادارة الائتمان قبل اتخاذ القرار الائتماني إلي الاحاطة بالمخاطر التي سيتعرض لها عند منح الائتمان، وأيضا تحديد مصادر تلك المخاطر التي هي وليدة عدد من العوامل تشترك جميعها في تحديد حجم المخاطر التي سوف تتعرض لها إدارة الائتمان، إلا أن العامل الجوهري ناتج عن رغبة العميل في تسديد ما بذمته من قروض وفوائدها أو عدم قدرته على تحقيق الدخل المناسب لغرض إعادة القرض.[2]

حيث تستند البنوك على عدد من العوامل أو العناصر الأساسية التي يطلق عليها باللغة الانجليزيةFIVE C'S

[1] أحمد غنيم، مرجع سابق، ص ص96-102.

[2] حمزة محمد الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، الأردن: مؤسسة الوراق، 2002، ص141.

والتي تبدأ جميعها بالحرف C وهي: -

1-شخصية العميل أو سمعته (Character):-

الأولي في القرار الائتماني، وهي الركيزة الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، ولهذا نجد أن أهم مسعى لإدارة الائتمان عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة، ولشخصية العميل عدة تحديدات بعضها ينحصر بخاصية واحدة والبعض الأخر يتسع ليشمل عدة خصائص يجب أن تتوفر في شخص العميل والتي يدور مضمونها حول خصائص الفرد الأخلاقية والقيمة التي تؤثر على مدى التزامه بتعهداته أمام البنوك كجهات مقدمة للائتمان.

فالأمانة والثقة والمثل والمصداقية، وبعض الخصائص الشخصية الأخرى تشير كلها إلي حجم شعور العميل بالمسؤولية وبالتالي حجم التزامه بتسديد قروضه، لذلك تسمى المخاطر الخاصة بهذا العنصر لدى البعض من المهتمين بالمخاطر المعنوية أو الأدبية.

وبالتالي فأن المقصود بشخصية العميل سلوكاته، والسلوكية هنا تحدد بمدى قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته ورغبته في ذلك إما شخصية العميل كشركة أعمال فنقصد بها الإدارة التي تجسد مدى قدرة الشركة على الوفاء بما عليها من التزامات اتجاه البنوك، وذلك من خلال قدرة إدارتها على إنجاز الأعمال وتحقيق الأهداف.[1]

2-المقدرة على الدفع (Capacity):-

تعني القدرة على الدفع سداد أقساط المقرض وفوائده في الموعد المحدد ويجب تحليل عدة عوامل وهي:-[2]

2-1- أهلية العميل وقدرته على الاقتراض:- (capacity to Borrow)

إن اهتمام البنوك بمقدرة العميل على الدفع يجب أن تبدأ أولا بدراسة أهليته وقدرته على الاقتراض، فقد تمنح البنوك بعض القروض إلي القصر minors لأهداف معينة، ولكن للخوف من عدم اعترافهم بذلك وأنهم لا يسألون عن تصرفات تمت في فترة عدم الرشد فإنها تشترط وجود كفيل أي ضامن له اهلية قانونية على ممارسة هذه التصرفات للتوقيع على العقد، وكذلك الحال إذا كانت الشركة طالبة القرض هي من شركات الأشخاص، فإنه يطلب من جميع الشركات التوقيع على عقد الاتفاق أو الشريك المسؤول عن ذلك بعد التحقق من سلامة تصرفاته، وإذا كان القرض لشركة أموال فلا بد من دراسة سمعة إدارة الشركة وعلى أن يوقع على العقد المدير المسؤول.

[1] المرجع السابق، ص141.

[2] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص418.

2-2- القدرة على السداد:- (Ability to pay)

يجب على البنك في هذا الصدد أن يحلل كيفية تحكم العميل المقترض في المصروفات والمدفوعات وتقدير التدفقات النقدية الداخلية والخارجية، ومن الطبيعي أن يفحص البنك الدخل ومصدره وطريقة وموعدا لحصول عليه، وعندما لا يتوافر هذا الدخل فإن العميل قد يلجأ إلي سداد القرض عن طريق التصرف في بعض الأموال المملوكة، لذا فإن البنك عادة ما يسأل العميل عن الأصول التي يمتلكها.

وتتوقف قدرة المقترض على السداد وفقا لطبيعة وحجم المدفوعات الدورية التي يقوم بسدادها ومدى قدرته على سداد تلك الالتزامات وفقا لدخله وكيفية التصرف فيه.

وقد تكون لدى العميل المقترض القدرة على السداد، ولكن سابق أعماله وتصرفاته تشير إلي التسويق وعدم الانتظام في الدفع، لذا فإن البنك عادة ما يلجأ إلي دراسة تصرفات العميل السابقة وتصرفاته الشخصية وسلوكه من خلال معاملاته مع البنك أو هيئات الاقراض الاخرى في المجتمع.

2-3- المقدرة على توليد الدخل:- (Ability to create income)

إذا كان من المنتظر أداء القرض من الأرباح المستقبلية، فمن الضروري تقييم مدى قدرة طالب القرض على توليد الأرباح في المستقبل كافية لأــداء هذه الالتزامات ،فإذا كانت الأمانة والمثابرة والاخلاص والرغبة في السداد هي صفات مطلوبة، ولكن هذه الصفات في حد ذاتها ليست كافية لسداد القرض إلا إذا اقترن ذلك بتوليد الدخل.

وتدفع الالتزامات من أربعة مصادر هي:-

- الارباح أو الدخل الذي يحققه طالب القرض.
- مبيعات الأصول الثابتة.
- بيع المخزون السلعي.
- الاقتراض من الغير وعلى أن يتم سداد القرض القائم من حصيلة القرض الجديد.

فقد يتم سداد القرض من حصيلة بيع الأصل الضامن، ولكن البنوك لا تفضل هذا الأسلوب إلا في حالة الضرورة القصوى لما لذلك من تأثير على علاقات البنك بعملائه والمصاريف المترتبة على ذلك، والوقت الذي ينقضي حتى إتمام عملية البيع، ونفس الشيء لا تفضل البنوك اسلوب سداد قرض من حصيلة قرض جديد الا وفق لشروط مسبقة .

وتتوقف قدرة المدين على اداء التزاماته على عدة عوامل كدرجة الثقافة ،والمركز الوظيفي، والعمر، الصحة والذكاء، ويتوقف دخل المنظمة على عدة عوامل كحجم المبيعات ،أسعار البيع ، التكاليف ، والنفقات

الأخرى موقع المنظمة ، نوع السلع المنتجة ، حجم ونوع أو درجة المنافسة ، مركز المنظمة في السوق ، خصائص وتركيب القوى العاملة، المواد الخام وتكلفتها ومدى ندرتها وخصائص الإدارة ، وتعتبر خاصية الإدارة من العوامل الأساسية التي لا يجب إغفالها عند دراسة طلب الحصول على الائتمان من البنك.[1]

3-رأس المال :- (Capital)

من العناصر الاساسية لتحديد درجة مخاطر البنوك التجارية عند تقديمها للقروض، وهو ما يمتلكه المقترض من ثروة او ما يملكه من اسهم واملاك وقروض طويلة الاجل قد منحا للغير ، ويقصد براس المال جميع الموجودات المنقولة والغير المنقولة التي يمتلكها المقترض مطروحا منها المطلوبات التي بذمته ، ولهاذا يسمى هذا الجزء من المخاطر بمخاطر الملكية(property risk) وعادة ما تتأثر قدرة المقترض في سداد قرضه على قيمة راس المال الذي يملكه، وكلما زاد راس المال كلما انخفضت مخاطرة البنك والعكس بالعكس ، إذ أن راس المال يمثل قوة المقترض المالية ، وايضا هو الضمان الإضافي في حالة المقترض في التسديد.[2]

4-الضمان:-(Collateral)

يأتي الضمان بمثابة تعزيز أو حماية من مخاطر معينة تتعرض لها إدارة الائتمان في البنك التجاري عندما تتخذ القرار بمنح الائتمان ولذلك كلما زاد احتمال الخطر الذي يحيط بالعملية الائتمانية كلما كانت الضمانات المطلوبة أكبر حماية لحقوق البنك.

يقصد بالضمان مقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها العميل لتوثيق الائتمان المصرفي، وقد يكون الضمان شخصي ذو كفاءة مالية وسمعة أدبية مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان، بل يمكن أن يكون الضمان مملوكا لشخص أخر وافق أن يكون ضامنا للعميل ولذلك تنوعت الضمانات حتي قسمت الائتمانات بحسب ضماناتها كما ذكرنا سابقا، إن الضمان الأفضل للبنك هو ذلك الضمان الذي يمكنه تحويله إلي نقد بسهولة وبدون خسارة، وعموما تنحصر الشروط الواجب توافرها في الضمان فيما يلي:-

- سهولة التصرف فيه من جانب البنك عند تخلف العميل عن السداد بدون خسائر كبيرة
- انخفاض مصادر الاحتفاظ بالضمان.
- سهولة التنازل عن الضمان لصالح البنك وإمكانية استحواذه عليه والتصرف فيه.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص419-420.

[2] سامر جلدة، مرجع سابق، ص144.

5-الظروف المحيطة:- (Conditios)

تؤثر الظروف المحيطة بالعميل في المخاطرة الائتمانية، إذ يتأثر منح الائتمان بالتقلبات الاقتصادية والاجتماعية والتي قد تكون غير مواتية، وفي هذه الحالة لا يسأل عنها طالب القرض، فقد تتوافر العوامل الأربعة السابقة في العميل، ولكن الظروف الاقتصادية المتوقعة تجعل من غير المنطقي التوسع في منح الائتمان، لذلك يجب على إدارة الائتمان في البنك التنبؤ بظروف الصناعة التي يعمل فيها العميل، وكذا التقلبات الماضية المصاحبة لها، وتحديد اتجاهات أي تقلبات مستقبلية سواء في الصناعة أو المنطقة التي يتعامل فيها البنك من كساد أو رخاء خاصة إذا كان القرض المطلوب منحه طويل الأجل، هذا ومن الضروري أن يتعرف البنك على ظروف المنافسة القائمة ومدى تأثيرها على نشاط العميل، ومدى قدرته في ظل تلك الظروف على تحقيق أهدافه[1] ، والشكل التالي يوضح عناصر عملية التحليل الائتماني انطلاقا من مفهوم الجدارة الائتمانية مرورا بالمخاطر والضوابط ومبادئ الإقراض الجيد وانتهاءا بأساليب التحليل المالي لقياس المخاطر الائتمانية كما يلي:-

[1] محمود سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص ص422-423.

الشكل رقم (19):- التحليل الائتماني

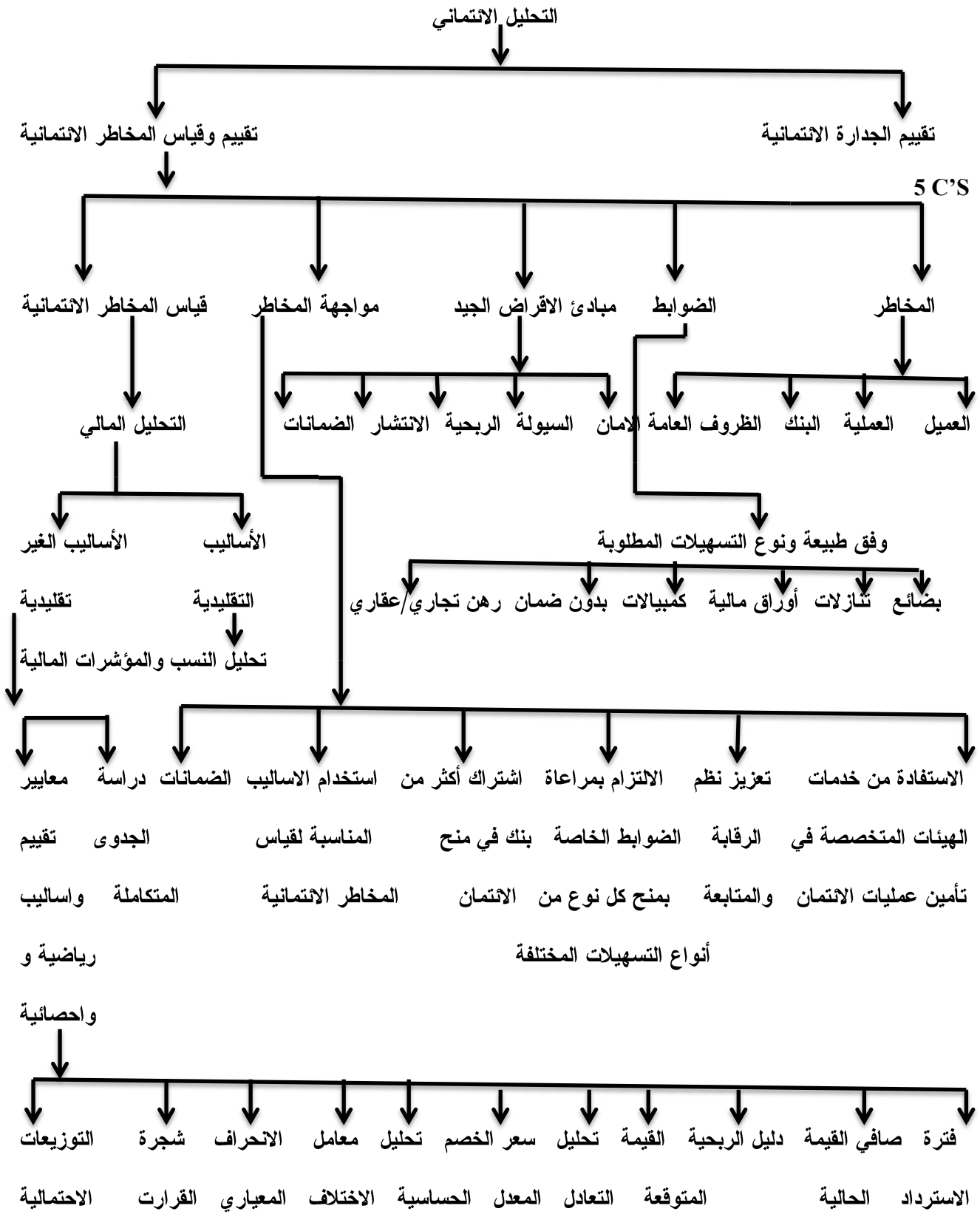

المصدر: أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في اطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، مرجع سابق، ص:106.

المطلب الثاني:- القروض المتعثرة وكيفية معالجتها في البنوك التجارية.

تمثل عمليات منح الائتمان النشاط الرئيسي والأساسي في أنشطة البنوك التجارية كم تمثل أيضا مصدرا رئيسيا من مصادر إيراداتها، وهنا تبدو خطورة تعرض القروض التي تمنحها البنوك التجارية للتعثر، إلا أنه ينبغي على البنوك أن تبذل عنايتها وحرصها بهدف تحديد وتقليل تلك المخاطر بالنسبة لكل قرض على حدى، والتخفيف من أثارها قدر الإمكان، وذلك عن طريق دعم أنظمة العمل لديها التي تستهدف سلامة الدراسات الائتمانية وبحث الجدارة الائتمانية للعملاء وتنويع الائتمان الممنوح ومتابعته، والحد من التوسع الائتماني.

الفرع الأول:- ماهية القروض المتعثرة

تمثل الديون المصرفية المتعثرة مشكلة خطيرة تواجه البنوك التجارية حيث تؤدي إلي تجميد جزء هام من مواردها نتيجة عدم قدرة العملاء المقترضين على سداد أقساطها وعوائدها وعمولاتها، ومن ثم تعريض البنك المانح لخسائر تتجاوز عائد الفرصة البديلة للاستثمار بالإضافة إلي تحقيقه لخسائر حقيقية تتمثل في هلاك هذه القروض وملحقاتها، إذا لم تكن هناك ضمانات مادية مناسبة وكافية، يمكن تسييلها والحصول على قيمتها في الوقت المناسب لسداد القرض الممنوح من البنك للعميل المقترض المتعثر في السداد، فضلا عما يسببه تخفيض معدل دوران الأموال لدى البنك من تخفيض المقدرة التشغيلية لموارده وإنقاص أرباحه وزيادة خسائره، بل وإصابته بأزمة سيولة مما يؤثر بالسلب على الاقتصاد القومي ككل.[1]

1-تعريف ومراحل القروض المتعثرة:-

1-1-تعريف القروض المتعثرة:- إن مصطلح القروض المتعثرة تختلف تسميتها من بنك لأخر فالبعض يطلق عليها القروض المجمدة أو القروض المعلقة أو القروض الخاصة أو الحرجة أو القروض المشكوك فيها، وغيرها من التسميات المختلفة التي تعبر عن نفس الظاهرة الاقتصادية، ونتيجة لاختلاف التسميات اختلفت المفاهيم لدى المتعاملين معها ومن بين أهم التعاريف هي:-

التعريف الأول: "هي تلك الديون المصرفية التي بدأت جيدة ثم تحولت إلي متعثرة ذات مخاطر عالية لعدم متابعتها بدقة من قبل البنك، ويمكن من جهة أخرى أن نعتبر الديون المتعثرة هي تلك الديون التي يتبين البنك بعد الدراسة الشاملة للمركز المالي للعميل بما فيها الضمانات المرتبطة بالدين أنها تنطوي على درجة عالية من المخاطر، والتي قد لا يتسنى معها تحصيل هذه الديون خلال فترة معقولة".[2]

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية-أزمة الرهن العقاري-**، الاسكندرية: الدار الجامعية،2009، ص17.

[2] نفس المرجع، ص19.

التعريف الثاني: "هي مجرد كبوة تواجه مسيرة المشروع تؤدي إلي حدوث اختلال بين موارده وبين التزاماته وعدم توافق أو توازن بين ايراداته أو التدفقات النقدية الداخلة، وبين نفقاته أو التدفقات النقدية الخارجة".[1]

التعريف الثالث: "القروض المتعثرة هي القروض التي لا يقوم المقترض بسدادها وفقا لجداول السداد المتفق عليها لفترة معينة تتعدي ستة الشهور في أغلب الأحوال بما يعكس عدم قدرته على السداد مع مماطلته في تزويد المصرف بالمعلومات والمستندات المطلوبة منه".[2]

التعريف الرابع: "كما تعرف القروض المتعثرة بأنها القروض التي تنشأ عن احتمالات عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك ولذلك فإن المخاطر الائتمانية تحصل لعدم قدرة البنك على استعادة الفائدة وأصل القرض أو كليهما".[3]

ويمكن اعطاء تعريف شامل للقروض المتعثرة والمتمثل في:-

"هي القروض التي عجز المقترضين عن سدادها في تواريخ الاستحقاق إما بسبب عدم الرغبة في ذلك أو لعدم تمكن المقترضين من الوفاء بالتزاماتها بسبب حدث غير محسوب لظروف أو مشاكل أو اختلالات أحاطت به"

1-2-مراحل القروض المتعثرة:- يمر التعثر المالي بعدة مراحل يجب دراستها بشكل جيد للتعامل مع المشروع المتعثر، وهذه المراحل تتمثل في ما يلي:-[4]

أ- مرحلة حدوث الحدث العارض:- وهي البداية الحقيقية للتعثر المالي حيث يحدث حادث عارض ما ينتل لحظة اختيار وتحدي المدير المالي للمشروع، فإذا تنبه له وأدرك خطورته لم يحدث التعثر، ولكن إذا غفل عنه واستهتر به واستهان بخطورته بدأ التعثر، وكثيرا ما يبدو الحادث العارض أمرا عاديا هينا لا قيمة له، خاصة في ظل إتباع سياسة الادارة يوم بيوم والتعامل مع أحداث اللحظة دون استخدام الادارة العملية المستقبلية التي تقوم على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة ومن أمثلة الحوادث العرضة ما يلي:-

- الدخول في التزامات غير مخططة لا تعطي عائدا سريعا، أو بطيئة العائد وبالتالي تخلق عبئا وتولد التزاما لم يكن في الحسبان يلتهم جانبا من الفائض الذي يحققه المشروع.

[1] محسن أحمد الخضيرى، **الديون المتعثرة-الظاهرة الاسباب العلاج-**، عمان: إيتراك للنشر والتوزيع، 1997، ص34.

[2] زياد رمضان، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص333.

[3] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص173.

[4] محسن أحمد الخضيري، المرجع السابق، ص37-44.

- ظهور التزام عارض فجائي غير مخطط يستنزف جانب من السيولة أو يمتص السيولة كاملة أو يلتهم جانبا ما من راس المال العامل خاصة في حالة ازدياد تكاليف الموارد الخارجية التي اقترضها المشروع.
- تحقق خطر داهم لم يستطيع المشروع توقعه من قبل ولم يحتاط له القائمين على إدارته مثل اختلاسات بمبالغ ضخمة، افلاس بعض العملاء الكبار المدينين للمشروع بمبالغ كبيرة.....

ب- مرحلة التغاضي عن الوضع القائم:- وهي المرحلة التي يدق فيها بعض خبراء البنك أو المشروع المتعثر حرس الانذار، لتنبيه القائمين على إدارة البنك والمشروع إلي خطورة الأسباب والبواعث المؤثرة على عملية التعثر والدافعة إليها إلا أن تجاهل القائمين على إدارة البنك ومقابلة هذا الإنذار من جانب المشروع بالاستهزاء والسخرية، والتهوين، والتقليل من شأنه، مما يدفع المنذرين إلي عدم الاستمرار في إنذارهم، بل التغاضي عن الوضع الحالي، وما يمثله من مخاطر مستقبلية قد تحدث أثارا مدمرة على المشروع، خاصة إذا ما كانت هناك مخاطرة تحيط بمتخذي القرار في المشروع وتصور لهم سوء أعمالهم، أو كان متخذ القرار ممن لا يحسنون الإدارة أو كان يعتمد على نواحي أخرى في استمراره في منصبه وليس على ناتج عمله وكفاءته الادارية.

ج- استمرار التعثر والتهوين من خطورته:- وفي هذه المرحلة يزداد الوضع تفاقما ويزداد تجاهل القائمين على المشروع لخطورة الوضع، خاصة بعد سيطرة المخاطر على متخذي القرار ونجاحهم في عزل وتجنب العناصر الخاصة ومن ثم تتحول المشاكل الوليدة إلي مشاكل بالغة النمو، مكتملة الأركان والجوانب ورغم وضوح خطورة الوضع إلا أن القائمين على إدارة البنك والمشروع يعطيانها الأهمية الواجبة، ولا يقوموا بتغيير سياسة المشروع المالية، واتخاذ احتياطات واجراءات علاجية مناسبة بل الاستمرار في ذات السياسة الإنفاقية غير السليمة التي كان المشروع يسير عليها من قبل وفي الوقت ذاته يتوسع المشروع في الانفاق غير المخطط وغير المدروس، ويتسع نطاق الخسائر تدريجيا، وتنخفض معه قدرة المشروع على مواجهتها بل يتم تقبلها كناتج طبيعي للتشغيل، مع إلقاء كافة التبعة ورد جميع الأسباب إلي الظروف المحيطة بالمشروع رغم أن معالجة المواقف المختلفة والتكيف مع الظروف المحيطة هو جزء من مهام إدارة المشروع.

د- التعايش مع التعثر:- وهي أخطر المراحل على الإطلاق واكثرها تدمير للمقومات المتواجدة داخل المشروع، حيث يصبح التعثر الطابع اليومي للحياة داخل المشروع وإن ما يتم داخله هو مجرد علامات حياة ودليل عليها ليس أكثر، وفي الوقت نفسه يكون المشروع يلفظ أنفاسه الأخيرة، وفي هذه المرحلة تتوقف الاستثمارات الجديدة كلية وتنعدم أي عمليات لزيادة الطاقة الانتاجية وتتحول العملية الانتاجية إلي مجرد المحافظة على بعض خطوط الانتاج القائمة مع غلق الخطوط الأخرى التي لا يستطيع المشروع إصلاح

الأعطال فيها أو القيام بعمليات الصيانة والاحلال والتجديد لها، ويصبح المشروع ينتظر النهاية المحتومة والتي لا بد أتية، ومن هنا يسيطر اليأس والاحباط على العاملين فيه وعلى من يتعامل معهم.

ه- حدوث الأزمة المدمرة:- وتبدأ هذه المرحلة بتسرب أنباء التعثر إلي الجمهور الخارجي، وتحدث الأزمة عندما يواجه المشروع حادث ضخم لا يمكن مواجهته بطرق الامتصاص والتعتيم، حيث يقوم بعض أفراد الجمهور بالاندفاع إلي مقر المشروع للمطالبة بأموالهم أو لمواجهة إدارة المشروع والتعامل معها أو للاستفسار والتحقق من صحة المعلومات التي وردت إليهم عن موقف المشروع وعدم قدرته على سداد التزاماته الحالية والمستقبلية، الأمر الذي من شأنه أن يجذب العديد من المهتمين بالمشروع ويثير نوعا من الذعر ويدفع برجال الصحافة والاعلام إلي الاهتمام بالمشروع المتعثر.

و- معالجة الأزمة أو تصفية المشروع:- وفي هذه المرحلة يبدأ أصحاب المشروع بالاجتماع مع كل من إدارة المشروع الحالية، وأصحاب الحقوق على المشروع، واستدعاء عدد من الخبراء والمتخصصين لدراسة أسباب التعثر وعلاجها، وعادة ما تبدأ عملية المعالجة بإعفاء مجلس الإدارة الحالي الذي كان سببا في احداث الأزمة والوصول بها إلي هذه المرحلة مع تقديم بعضها للمحاكمة عن المخالفات التي ارتكبوها، ثم تعيين مفوض على المشروع ومنحه كافة السلطات والصلاحيات للقيام بعملية الاصلاح المطلوب سواء من خلال عمليات الدمج، أو التصفية أو عمليات الإقالة من التعثر وإعادة المشروع إلي مسيرته الطبيعية واستعادته لحيويته وأرباحه وقدرته على النم والتوسع والانتشار وسداد التزاماته المستحقة بعد إعادة جدولتها وبما يتناسب مع قدرته الجديدة على السداد.

والشكل التالي يوضح هذه المراحل بالتفصيل كما يلي:-

شكل رقم(20): مراحل التعثر المالي

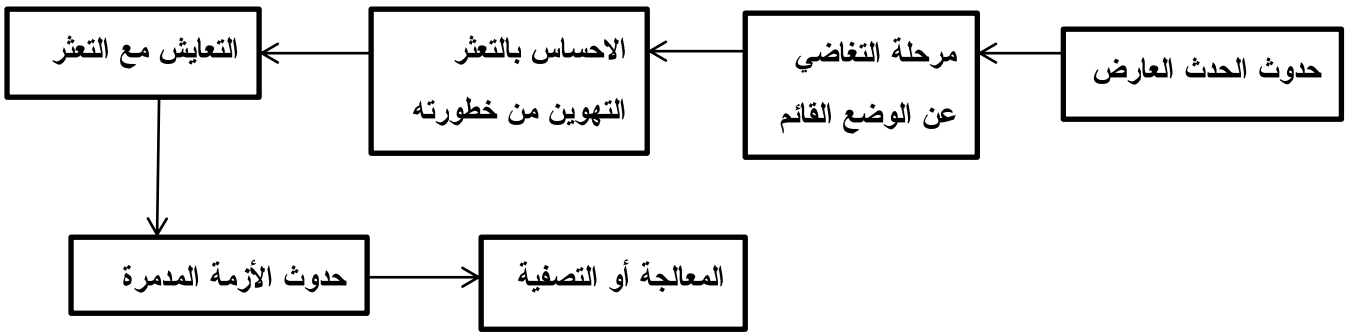

المصدر: محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص:38.

2-أسباب وأنواع القروض المتعثرة:-

2-1- أسباب القروض المتعثرة:- هناك العديد من الأسباب المؤدية إلي زيادة القروض المتعثرة وهي كالتالي:-

أ-الأسباب التي تتصل بأداء البنك:- وتنطوي هذه المجموعة على أسباب عديدة قد تقف جميعها وراء حالة التعثر وتتمثل في:-

أ-1- أسباب تتعلق بالوضع العام داخل البنك:- وتتمثل في:-

- غياب سياسة سليمة للإقراض داخل البنك، يتوافر لها الوضوح ويتصل بها علم وفهم المستويات الائتمانية المختلفة داخل البنك بوحداته المختلفة.
- ضعف الكوادر البشرية أو عدم توافرها بالقدر الكافي، ومن ثم إسناد العمل الائتماني إلي عناصر لا تتوافر لديها مقومات أداء هذا العمل سواء على مستوى الفاحص أو السلطة الائتمانية المنوط لها اعتماد قرارات منح الائتمان.
- عدم توافر نظام كفء وفعال للمعلومات الائتمانية.
- غياب المتابعة السليمة والمستمرة من جانب البنك.
- ضعف نظام العمل والرقابة الداخلية.

أ-2- أسباب تتعلق بالدراسة الائتمانية:- وأهمها :

- عدم توافر مبادئ الاقراض الجيد في القرارات الائتمانية.
- ضعف الجدارة الائتمانية للمقترض.
- قصور القرار الائتماني وعدم صياغته بشكل سليم ومنطقي ومتكامل، وقد يولد القرار الائتماني ميتا.
- قصور وعدم سلامة الدراسة الائتمانية بشكل عام، مثل عدم تكامل عناصر الدراسة الائتمانية أو إغفال بعض هذه الجوانب.
- عدم التزام الدراسة بمحددات وضوابط السياسة الائتمانية للبنك.
- عدم استخدام الأساليب العملية في دراسة الجدوى، خاصة بالنسبة لقرارات منح الائتمان المتوسط والطويل الأجل.[1]

ب-الأسباب التي تتصل بأداء المقترض:- وتتمثل في:-

- عدم تنفيذ توجيهات البنك وإرشاداته.

[1] أحمد غنيم، مرجع السابق، ص193.

- استخدام القروض قصيرة الأجل في تمويل مشاريع ذات عائد طويل الأجل.[1]
- عدم الاعتماد على كوادر محترفة في جوانب النشاط المختلفة.
- تأثر رأس مال العميل بشدة وقد يضطر إلي تسييل بعض الأصول وبيعها وتوثيق بعض خطوط الانتاج لتراجع الطلب على منتجاته وانخفاض حصته السوقية، كما يقوم ببيع بعض ممتلكاته الأخرى والتي كانت تدعم قدرته وملائته المالية أمام البنك.
- عدم حفاظ العميل على ضمانات البنك بإهمالها وعدم صيانتها أو بيعها.[2]

ج-أسباب تتصل بالظروف العامة:-

- المنافسة غير الصحية بين البنوك، حيث تتهافت البنوك دون حسابات علمية أو موضوعية وتحت ضغط السيولة لديها أو لاستعراض أرقام النشاط بغض النظر عن النتائج لاستقطاب العملاء، وتكفي أي محاولة للترويج لنشاط البنك الذي تعمل به لتجد أن عدة بنوك توجهت لعميل واحد والكل يعرض منحه تسهيلات بشروط تتأرجح بين التسيير إلي التسيب وهذا يؤدى إلي تقديم تسهيلات ائتمانية ذات جودة منخفضة.
- التقلبات التشريعية في قوانين الاستيراد والتصدير، قوانين النقد الأجنبي، تعريفات الجمارك، وإن كان الموقف تحسن كثيرا واتسم بقدر ملموس من الوضوح والاستقرار مما يخفف من حدة هذا العامل في حدوث التعثر.
- عدم استقرار أسعار الصرف وهو أمر يترك أثار عاطفية على الكثير من أوجه النشاط ووقف وراء حالات حادة من التعثر والارتباك.[3]

وهناك أسباب لا تتعلق بأي من العميل والبنك(موضوعية) تتمثل في:-

- الأحداث المفاجئة كالزلازل والحرائق.....الخ.
- انتشار بعض الظواهر الانكماشية في الأسواق، مما يؤدي إلي اتساع رقعة البيع بالأجل وبالتالي عدم قدرة العميل على أداء التزاماته في المواعيد المقررة
- تدخل الدولة المفاجئ وبشكل قد يؤثر على أعمال العميل ونشاطاته ويخفض من ايراداته المتوقعة كرفع الدعم المقرر للسلعة أو زيادة الضرائب والرسوم الجمروكية، أو تخفيض هامش الربح المقرر.[4]

[1] عبد الجليل بوداح، مرجع سابق، ص231.
[2] أحمد غنيم، مرجع سابق، ص197.
[3] نفس المرجع، ص ص198-199.
[4] عبد الجليل بوداح، مرجع سابق، ص232.

2-2- أنواع القروض المتعثرة:- هناك عدة أنواع للقروض المتعثرة قد يكون بعضها مرغوبا فيه، بل ومخطط لحدوثه أيضا، وأخرى مقسمة وفقا لعدة أسس على النحو التالي:-

أ-تصنيف الديون المتعثرة وفقا لدرجة التخطيط:- حيث كثيرا ما تكون المشروعات الكبرى أو التي يتم إقامتها واضعة في مخططاتها فترات حرجة يتم التخطيط للتغلب عليها إلا أنه بسبب أو لأخر تفشل في تدبير الأموال الكافية كمّا وتوقيتا فيصاب المشروع بالتعثر ومن ثم تنقسم الديون المتعثرة وفقا لهذا التصنيف إلي نوعين هما:-

أ-1- ديون متعثرة مخططة مرحلية:- وهي ديون ذات طابع خاص، معروفة مقدما ومتنبأ بها نتيجة حدوث فجوة متوقعة ما بين التدفقات النقدية الخارجة من المشروع وما بين التدفقات النقدية الداخلة إليه، أي ما بين الاستخدامات والموارد.

أ-2- ديون متعثرة عشوائية الحدوث:- وهي تلك الديون التي تحدث بشكل عارض، حيث يصعب يفاجأ المشروع بحوادث يصعب التنبؤ بها أو التحكم فيها أو التعامل معها، وهي تؤدي إلي حدوث خسارة ضخمة وغير محتملة تصيب المشروع.

ب-تصنيف الديون المتعثرة وفقا لمسبباتها :- وتنقسم إلي:

ب-1- الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل ذاتية:- هي تلك العوامل الخاصة بالمشروع ذاته أي التي أوجدها المشروع وكان سببا مباشرا فيها، وسواء كان ذلك عن عمد وعن قصور وعدم معرفة أو عن عدم اهتمام والتي من بينها العوامل الأتية:-

- الخلل في إعداد دراسات الجدوى التي أعدها المشروع عن ذاته.
- عدم الالتزام المحدد بالبرامج التنفيذية الخاصة بتنفيذ المشروع واستغراقه وقتا طويلا.
- عدم تقديم بيانات ومعلومات صحيحة مناسبة وكافية عن المشروع المقترض وإخفاء بيانات معينة عن البنك عند طلب التمويل.
- ضعف القدرة الانتاجية وتدني الانتاج وهبوطه مستوى الجودة ونشر سمعة سيئة عن منتجات المشروع.

ب-2- الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل خارجية:- وهذا النوع ينصرف إلي البيئة المحيطة بالمشروع والمتصلة به من بنوك الموردين وموزعين وجهات حكومية، ويحدث هذا النوع نتيجة لعوامل خارجة عن إرادة المشروع ذاته سبق ذكرها.

ج-تصنيف الديون المتعثرة وفقا لدرجة صدقها ومصداقيتها:- وفق هذا الأساس يتم تقسيم أنواع الديون المتعثرة إلي نوعين أساسيين هما:-

ج-1- ديون متعثرة وهمية خداعية:- كثيرا ما يقوم بها بعض المستثمرين الأجانب حيث تقوم بعض الشركات متعددة الجنسيات والمغامرين الأجانب بانتهاز فرص احتياج الدول النامية إلي عدد من المشروعات وتقوم باستنزاف رأس المال والعائد وتحويله في شكل أرباح إلي الخارج في شكل أرباح إلي الخارج وعدم تكوين مخصصات خلال فترة الإعفاء الضريبي والدعم وبعد انتهاء فترتي الدعم والاعفاء يقوم المستثمرين بإعلان تعثر المشروع وإفلاسه.

ج-2- ديون متعثرة حقيقية فعلية:- وهي تلك الديون التي تحدث فعلا نتيجة لسبب حقيقي، وليس عن عمد وتخطيط، بل ترجع إلي أسباب حقيقية وفعلية وكعارض للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه العميل، ومن ثم يتم معالجتها بمعالجة هذه الأسباب.

د-تصنيف الديون المتعثرة حسب مقدار ثباتها واستمراريتها:- وتنقسم إلي:

د-1- الديون المتعثرة العارضة:- أي تلك التي تحدث بشكل عارض ونتيجة للممارسة النشاطية للمشروع ويسهل التغلب عليها نظرا لأن أسبابها عارضة بسيطة.

د-2- الديون المتعثرة الدائمة:- وهي تلك التي تتصل بأسباب هيكلية، وبالتالي تأخذ وقتا طويلا في معالجتها لأنها تتطلب إصلاحا جذريا وهيكليا يحتاج إلي جهد كبير سواء في القيام به أو في إقناع القائمين على المشروع باستخدامه أو بقبوله كعلاج لحالة التعثر التي أصابت المشروع وأدت إلي هذه النتائج وبالتالي فإنه سيستغرق مزيدا من الوقت والجهد والتكلفة.

ه-تصنيف الديون المتعثرة وفقا لدرجة تعقدها وتشابكها:- وتصنف إلي نوعين هما:-

ه-1- ديون بسيطة سهلة التعامل معها:- وهذا النوع من الديون عادة ما يكون قائما على طرفين أولهما المقرض وثانيها المقترض، وتكون قيمته ومبلغه بسيط ومدته بسيطة، ويستخدم تمويل متوسط أو قصير الأجل أي أنه يغلب عليه طابع تمويل رأس المال العامل أو تمويل توسعات بسيطة أو القيام بعمليات الصيانة الدورية، ولكن نتيجة لظروف عرضية طارئة ومؤقتة حدث له التعثر، ويسهل علاجها وتجنبها.

ه-2- ديون متعثرة معقدة:- وهذا النوع من الديون المتعثرة يكون الغالب عليها أنها متعددة الأطراف خاصة من جانب المقرضين أي أن الغالب عليها قروض مشتركة ولسبب أو لأخر تعثر العميل في سدادها وأصبح كل مقرض مشارك فيها يطالب باتخاذ إجراء معين ومحدد ضد العميل المقترض، ويتحول السبب فيها إلي

نتيجة والعكس أيضا صحيح وبالتالي يصعب التعامل معها ويحتاج إلي خبرة ودراية كاملتين لدراستها دراسة علمية مستفيضة واقتراح العلاج لها.

و-تصنيف الديون المتعثرة وفقا لمرحلتها التي تم اكتشافها فيها:- ووفقا لهذا الأساس يتم تصنيف الديون المتعثرة إلي الأنواع التالية:-

و-1- دين متعثر أولي في مرحلة التكوين:- لا تزال أسبابه كامنة تحت السطح، وتتكون بؤرته وتأخذ بوادر غير محسوسة أو ملموسة ولا تثير انتباه المقرضين حيث أن مظاهرها لا زالت أولية.

و-2- دين متعثر ثانوي في مرحلة النمو:- حيث تجاوز مرحلة التكوين وأصبح له مظاهر واضحة ملموسة وأعراض تتفاقم يوما بعد يوم، ويمارس ضغوطا واضحة تزداد تدريجيا على متخذ القرار في المشروع وعلى الجهات المقرضة التي بدأت تشعر بالقلق حول إمكانية سداد حقوقها التي على المشروع.

و-3- دين متعثر مكتمل في مرحلة النضج:- حيث بلغ شدة أزمته وأقصى حد له و أصبحت أوضاعه بالغة السوء وتهدد استمراره وفي الوقت ذاته تفرض أوضاع المشروع مزيد من الاهتمام من جانب المحيطين به والمتعاملين معه.

و-4- دين متعثر في مرحلة المعالجة والقضاء عليه:- حيث يكون قد تم وضع خطة تعويم المشروع المدين أو تصفيته وفقا للخطة والتصور الذي اتفق عليه الدائنين .

ويهتم الباحث المدقق بهذه المراحل بدقة ومعرفة أسبابها وعواملها والظروف المولدة لها والمساعدة على نشأتها حتي يسهل التعامل معها ومعالجتها بشكل سليم.[1]

والشكل التالي يظهر تصنيفات وتقسيمات الديون المصرفية المتعثرة كما يلي:-

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **الديون المتعثرة والازمة المالية المصرفية العالمية**، مرجع سابق، ص ص68-80.

شكل رقم (21):أسس تصنيف الديون المتعثرة

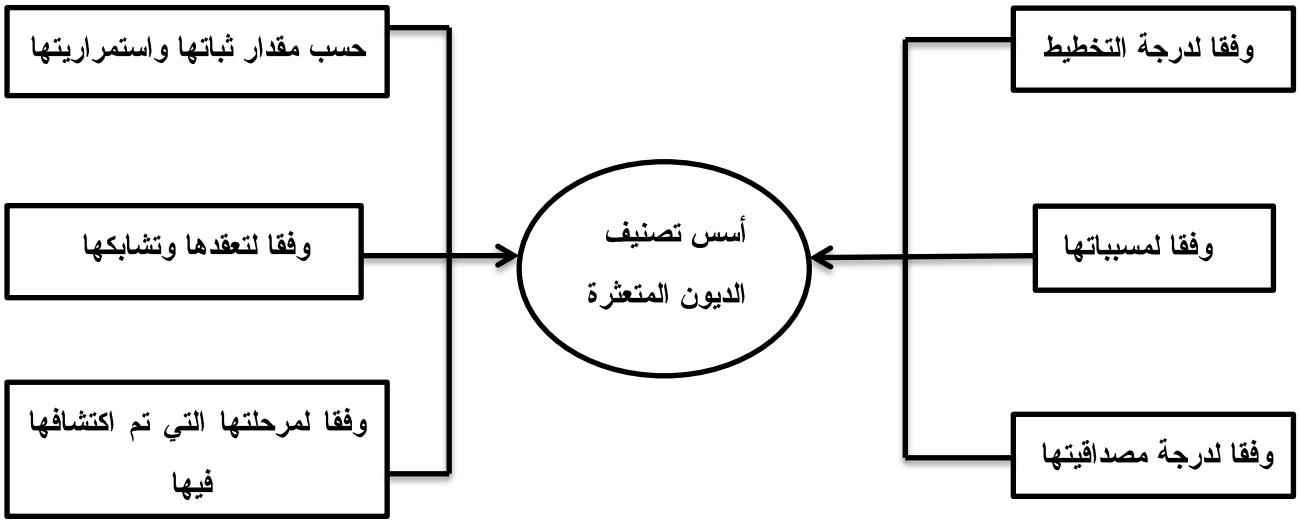

المصدر:- محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص:60.

الفرع الثاني:- المعالجة المصرفية للديون المتعثرة [1]

تختلف طرق علاج القروض المتعثرة تبعا لاختلاف الظروف سواء الخاصة بالبنك أو المقترض كما سبق أن أوضحنا ومن الأهمية بإمكان البنك أن يتعرف على الأسباب التي أدت إلي اعتبار الدين متعثر لأن معرفة ذلك يساعده على وضع الحلول المناسبة لتسوية الدين وتحصيله، والأمر يتطلب بداية الدراسة العميقة والمفصلة لكافة الجوانب المصرفية والادارية والمالية والتسويقية والعينية والقانونية للمشروعات والديون المتعثرة وقد يستلزم ذلك تدخل بعض الخبراء المتخصصين وذلك للوصول إلي حلول لها.

1-الطرق المصرفية لعلاج الديون المتعثرة:-

1-1-تصفية الدين:- إما أن المشروع لم يعد لديه مقومات الاستمرار مهما اتخذ من أجله من خطوات تصويبية وهناك يكون القرار الحتمي هو التصفية في أي من صورها القانونية وبطبيعة الحال لا تلجأ البنوك إلي هذا البديل الأسود أخيرا وبعد أن يتأكد البنك من النواحي الأتية:-

أ-أن لا سبيل إلي المعالجة أو إصلاح أو التغلب على الأزمة التي يمر بها العميل حيث يثبت للبنك أنها دائمة وليست عارضة وأنها مرتبطة بالهيكل الأساسي للمنشأة وليس بالأداء الخاص بأحد أقسامها وأنها حاكمة لنشاط العميل ويستحيل التحكم فيها أو توجيهها أو التعامل معها.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص122-123.

ب-أن النشاط الذي يمارسه العميل قد وصل إلي مرحلة الانحدار في دورة حياة النشاط، وليس من المتوقع ان ينتعش مرة أخرى وأن العميل لا تتوافر لديه القدرة والخبرة في التحول إلي نشاط أخر أكثر رواجا ونجاحا، هذا وقد تتم التصفية جبرا عن طريق الاجراءات القانونية أو يتم بالأسلوب الودي من خلال اتفاق مع العميل.

1-2-تسوية الدين:- أن المشروع الذي يتوافر لديه مقومات الاستمرار وامكانية إعادة الانطلاق بعد إقالته من تعثره وعادة ما يكون المشروع مستمر في النشاط ولكن بدرجة من درجات التعثر إما لقصور الهيكل التمويلي أو الفني أو الاداري بعضها أو جميعها، هذه الديون يمكن إعادة النظر في موقف المدينين منها بهدف إقالة المشروع من عثرته وتحويله إلي ائتمان منتظم أو قادر على الوفاء بالالتزامات المستحقة عليها.

وهناك عدة أساليب يمكن الأخذ بها عند إعداد تسويات هؤلاء العملاء والأصل في التسوية أن تستند إلي دراسة شاملة لمقومات المشروع من كافة النواحي المالية والائتمانية والتسويقية.....الخ، وكذا توقعات المستقبل.

وقد يقتضي الأمر في بعض الحالات التنازل عن جزء من مستحقات البنك.

1-3-تعويم العميل وانتشاله وإنعاشه:- وهنا تتضمن ثلاث مراحل أساسية لمواجهة الدين المتعثر وهذه المراحل هي:-[1]

أ-تعويم العميل:- حيث يواجه البنك مشكلة تعثر أحد عملائه نتيجة لنكسة تعرض لها النشاط الذي يمارسه، إلا أنها أثرت تأثيرا شديدا على قدرة العميل الذي أصبح من الصعب عليه تجاوز هذه الأزمة دون مساعدة البنك له، وتكون مهمة البنك تزويده بطوق النجاة للاحتفاظ به حتي لا يفقد البنك كامل أو جزء هام من أموال مودعيه التي أقرضها لهذا العميل، وتكون محور عملية التعويم قيام البنك بإعطاء الفرصة للعميل عن طريق منحه فترة سماح يؤجل خلالها عبء سداد الدين وفوائده بل قد يقوم البنك بعقد اجتماع مشترك يضم جميع دائني العميل، أو مجموعة من هؤلاء الدائنين والعميل يتم الاتفاق فيه على إعادة جدولة الديون بما يتناسب مع ظروف وإمكانيات العميل وإعطائه فترة سماح مناسبة يلتقط خلالها أنفاسه ويحقق إيرادات تكفي لتعويمه وزيادة قدرته على سداد التزاماته، كما يمكن في هذه المرحلة النظر في التنازل عن جزء من الفوائد المستحقة على العميل وتخفيض معدل أو سعر الفائدة المطبق على التسهيلات الائتمانية التي حصل عليها العميل من البنك بالشكل الذي يتناسب مع ظروف العميل الجديدة وبحيث لا تزيد معدلها كثيرا عن المعدل الذي يتحقق على رأس المال المستثمر في النشاط الذي يمارسه العميل.

[1] محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص ص336-338.

ب-انتشال العميل:- في هذه المرحلة يقوم البنك باتخاذ إجراءات أكثر تقدما تتضمن التدخل المباشر وغير المباشر في إدارة نشاط العميل وتوجيهه وفقا لخطة عمل يلتزم بها العميل في المستقبل، ويكون هدفها الأساسي موازنة التدفقات النقدية للمنشأة المقترضة بحيث تغطي إيراداته نفقاتها وتحقق فائضا مناسبا، وفي هذا يمكن للبنك تحويل جزء هام من المديونية أو كامل المديونية إلي مساهمة في رأس المال ويصبح البنك جزء هام من المديونية أو كامل المديونية إلي مساهمة في رأس المال ويصبح البنك شريك كامل للعميل، ومن ثم يتدخل تدخلا مباشرا في إدارته لنشاطه، ويكون نتيجة هذا القرار في العادة رفع أسعار أسهم العميل، أو على الأقل وفق تدهورها في سوق الأــوراق المالية.

ج-إنعاش العميل:- وهي تمثل أهم المراحل على الإطلاق حيث بموجبها يتم تحويل العميل من كونه عميل متعثر إلي عميل غبر متعثر يعمل بكامل طاقته مستعيدا كامل نشاطه وحيويته، وتتم عملية الإنعاش عن طريق منح العميل قروض جديدة ذات شروط ميسرة لتمكينه من القيام بعمليات الإحلال والتجديد والصيانة الدورية، وتمويل رأس المال العامل بشكل مناسب يتوافق مع الظروف القائمة في السوق ويشترط لهذه المرحلة توافر مجموعة من الشروط الأساسية حتى يتحقق الانتعاش المطلوب للعميل وأهمها ما يلي:-

- أن تكون مرحلة الركود والكساد في الدورة الاقتصادية التي سبب إعسار العميل قد قاربت على الانتهاء إن لم تكن قد انتهت فعلا أو أن سبب الاضطراب المفاجئ الذي حدث للعميل قد تم معالجته.
- أن تكون الظروف المستقبلية والحاضرة أيضا تشير إلي توافر سوق مناسب يستوعي الإنتاج من السلع أو الخدمات التي سوف يطرحها العميل بالسوق.
- أن يكون العميل راغبا وقادرا ومصرا على تجاوز الأزمة ولديه الاستعداد التام لتحمل الجهد والتكلفة والمخاطر التي يتضمنها قرار التوسع.
- أن يكون العائد أو المردود على الاستثمار أعلى من معدل الفائدة التي سيطبقها البنك على القروض الممنوحة للعميل.

1-4-تنازل البنك عن جزء من ديونه المتعثرة:- على البنك في سبيل استرداد الديون المتعثرة أن يضحي بجزء من أرباحه بالتخلي عن العوائد التي جناها من العميل من قبل أــو التي يتوقع الحصول عليها مستقبلا ولا شك أن هذا التخلي سيساعد البنك في الوصول إلي تسوية ودية مع العميل ويكون ذلك في أحد الصور التالية:-

- أن إعفاء العميل من كل أو بعض العوائد المقيدة على الحساب منذ بداية التعامل سيكون في المقابل سداد العميل لكل الدين دفعة واحدة.

- أن التخلي عن كل أو بعض العوائد التي احتسبت على العميل ستكون مقابل سداد العميل المتعثر جزء من المديونية المستحقة عليه دفعة واحدة وتأجيل سداد الباقي على أقساط بعوائد (بذات المعدل الساري أو بعائد مخفض).
- أن إعفاء العميل المتعثر من كل أو بعض العوائد التي احتسبت على العميل ستكون مقابل سداد باقي المديونية على أقساط بدون عوائد.

ويتوقف مسلك البنك في هذا الصدد على معرفة المركز المالي الحقيقي للعميل وعدم مقدرته على السداد دفعة واحدة، وعلى جدولة التدفقات النقدية لديه ومدى استعداده للوفاء بالتزاماته بالإقدام على تسييل ما لديه من أصول عقارية وبالتالي على البنك أن يقارن بين أن يحصل على جزء من دينه وإعادة استثماره مع إعفاء العميل من باقي الدين وبين لجوئه للمطالبة بكامل دينه عن طريق القضاء ومقدار ما سيحصله منه والمدة اللازمة لذلك.[1]

1-5-شراء بعض أصول العميل سداد للمديونية:- وقد يجد البنك نفسه مضطرا في نهاية الأمر وخاصة بالنسبة للعملاء الذين لا يوجد لديهم تدفقات نقدية تمكنهم من سداد المديونية بأن يقوم بشراء عقارات مدينة سداد لديونهم مع مراعاة أن يتم التصرف فيها إما باستغلالها وإما بإعادة بيعها خلال المدة التي يحددها قانون البنوك والائتمان، أو أن يحصل على إذن من البنك المركزي باستمرار ملكيته لها إلي أن يجد مشتري مناسب لتلك العقارات ويتوقف هذا الحل على وضع العميل وقدرته المالية وكذا على قدرة البنك على إعادة تسييل تلك الأصول.

وعلى البنك مراعاة ما يلي بالنسبة لعملية شراء العملاء أو تسييلها:-

- عدم اللجوء إلي هذا الأسلوب في سداد المديونيات إلا بعد التأكد تماما من عدم وجود تدفقات نقدية لدى هؤلاء العملاء تمكنهم من سداد المديونيات المستحقة عليهم.
- إعادة تقدير قيمة العقارات المراد شرائها من العملاء عن طريق المكتب الاستشاري للبنك قبل إتمام عملية الشراء.
- أن يراعي ما يلي بالنسبة للعقارات:- الغرض من العقار، إذا كان مؤجرا أو غير مؤجر، القيمة الإيجارية للعقار وموقعه ونوعية المباني إلي غير ذلك من عوامل أخرى.
- دراسة مدى الانتفاع بالعقارات المراد شرائها بحيث تكون استفادة كاملة وذلك قبل الشروع في عملية الشراء.
- دراسة مدى إمكانية إعادة بيع العقارات المراد شرائها وسهولة تصريفها وذلك قبل البدء في عملية الشراء.

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص ص129-130.

2-أسلوب التسوية الجماعية للديون المتعثرة(منهج لندن لمعالجة التعثر الجماعي):-

ومن خلال هذا الأسلوب يتم قبول جماعي طوعي من جانب الجهاز المصرفي لمعالجة مشكلة الديون المتعثرة.

وتتم عملية التسوية الجماعية للديون المتعثرة من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:-

- من خلال الحصول على موافقة جماعية من الدائنين على إجراء عملية التسوية.
- من خلال تحديد العملاء أو الشركات المتعثرة التي ستجرى بها عملية التسوية.
- من خلال إجراء المفاوضات بين الدائنين والعملاء والاتفاق على قواعد وشروط عملية التسوية.
- من خلال تحديد موعد البدء في تنفيذ خطة التسوية والمتابعة المستمرة للديون المتعثرة.

3-أسلوب الإنذار المبكر والأساليب غير التقليدية لمعالجة الديون المتعثرة:-

ويطلق عليه أسلوب الإنذار المبكر كأحد أساليب معالجة التعثر المصرفي لأن ذلك يمكن أن يتم من خلال:-

- المتابعة المستمرة للملف الائتماني للعميل.
- أو من خلال القيام بالزيارات الميدانية للشركة الخاصة أو المشروع الخاص بالعميل.

ويعتمد هذا الأسلوب على الجوانب التالية:-

3-1-التحليل المالي للعميل أو المشروع من خلال دراسة وتحليل النسب والمؤشرات المالية:- حيث تقوم البنوك بدراسة وتحليل النسب والمؤشرات المالية المختلفة كمستوى السيولة وحجم المبيعات وحجم الأرباح والتدفقات النقدية الداخلة والخارجة وتطور كل منهما للتأكد من سلامة الوضع المالي للعميل أو المركز المالي للشركة وقدرته على سداد التزاماته بمعنى أن دراسة النسب والمؤشرات المالية لا تتوقف على منح الائتمان وإنما هي عملية مستمرة للتأكد من قدرة العميل على سداد التزاماته كل ذلك من خلال وجود نظام للمعلومات الائتمانية بالجهاز المصرفي يتم دراستها وتحليلها والخروج بنتائج محددة، ومن ثم فالتحليل المالي يساهم في الكشف المبكر عن التعثر المصرفي حيث يلتزم العميل بتقديم بيانات بصفة دورية عن السيولة والقوائم المالية والمبيعات والأرباح والتدفقات النقدية الداخلة والخارجة وهو ما يوضح ويؤكد للبنك مدى قدرته على سداد التزاماته في المواعيد المحددة.

3-2-إنشاء نظام للمعلومات الائتمانية بالجهاز المصرفي:- الواقع انتظام المعلومات الائتمانية بالبنوك يعتبر مهم جدا حيث سيساعد البنك على اتخاذ القرارات السليمة المبنية على أسس ومعلومات موضوعية كما يسمح للبنوك بموازنة قراراتها وتكيفها مع الظروف المختلفة، كما يمكن للبنوك من معالجة التعثر المالي للعملاء بناء على معلومات سليمة ويقي البنك من أخطار التعثر.

كما أن التحليل المالي يمكن البنوك من تقييم أداء وكفاءة وفعالية إدارة المشروع.

3-3-توريق الديون كأحد أساليب معالجة الديون المتعثرة:- ذلك أنه من خلال هذا الأسلوب يتم تحويل ديون المؤسسات والأفراد إلي أوراق مالية يتم تداولها في البورصة وهذا الأسلوب في حد ذاته يمثل أسلوب لمعالجة مشكلة الركود والكساد ومساعدة المؤسسات والأفراد المدينين على تعويم شركائهم وانعكاس أنشطتها، كما أن هذا الأسلوب يمكن من توريق المستحقات المستقبلية أي تحويل القروض إلي أسهم وسندات يتم تداولها في سوق الأوراق المالية بمعنى تحويل الديون قصيرة الأجل إلي ديون طويلة الأجل ومن ثم فإن عملية التوريق تهدف إلي تحويل القروض إلي أسهم أو سندات وليس إعادة جدولة الديون ثم القيام بعمليات إعادة الهيكلة المالية والإدارية والقانونية والتسويقية للمؤسسات لمعالجة الاختلالات الأخرى بها وتصحيح أوضاعها. [1]

[1] نفس المرجع السابق، ص ص133-137.

خلاصة الفصل:-

من خلال هذا الفصل حاولنا التعرف على الائتمان المصرفي وأهم عناصره وأنواعه وهذا ما أدى إلى إتباع سياسة ائتمانية تعود على البنوك التجارية بفوائد مجزية ومضمونة في أغلب الأحوال عن طريق دراسة فعالة لقرارات منح الائتمان وفق مستويات اتخاذ القرار ، وهذا ما ينتج عنه صناعة قرار ائتماني أمثل وفعال إلا أن الائتمان المصرفي حتى لو منح وفق أسس سليمة فإنه سينطوي على نوع من المشاكل والمخاطر ،لذا نقول أن مشاكل القروض المتعثرة مألوفة في العمل المصرفي وخاصة في البنوك التجارية على وجه الخصوص .

ويمكن أن نلخص إلى النتائج التالية :-

- ❖ أن الائتمان المصرفي يمثل الجانب الأكبر من اصول البنك التجاري غير أنه يحمل العديد من المخاطر التي قد تؤدي إلى إفلاسه.
- ❖ تعتبر السياسة الائتمانية هي المحدد الوحيد لضوابط منح الائتمان المصرفي وتحكم عملياته، وتحدد الأموال المتاحة للإقراض ، ومعايير الإقراض ، والضمانات التي تعتبر اداة إثبات لحصول البنك على أمواله التي قام بمنحها.
- ❖ يتم صنع قرار منح الائتمان وفق مراحل أساسية ، وعناصر يجب دراستها دراسة موضوعية وشخصية صحيحة وذلك لتقييم الجدارة الائتمانية للمقترض.
- ❖ قضية تعثر القروض المصرفية أخطر المشاكل التي يتعرض لها البنك لذا يجب على البنك دراستها ومعالجتها ووضع حلول لها.

تمهيد:

بعد الإلمام بمختلف المفاهيم والتعاريف في الجانب النظري حول مفهوم البنوك التجارية من مختلف النواحي وتعدد أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك، لذا فإنه من الضروري تجسيد هذه الدراسة في الميدان من خلال إسقاط نتائج الجانب النظري على بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة بسكرة–، ومحاولة تشخيص علاقة المخاطر البنكية بصناعة قرارات الائتمان في هذا البنك، والدور الذي يلعبه هذا البنك في إحداث التنمية الاقتصادية، واحتلاله مكانة هامة في التراب الوطني، من خلال الوكالات التي تتفرع منه.

ولهذا سنتطرق إلي نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والتعريف، والمهام، والهيكل التنظيمي، والمراحل والخدمات المقدمة من طرفه سواء كانت تقليدية أو حديثة ، وأنواع القروض الممنوحة من طرفه والخطوات المتبعة في منحه للقروض والمخاطر الناتجة عنها، وهذا من خلال التربص الذي قمنا به بدراسة حالة بعض القروض الممنوحة من طرفه وكيفية متابعة البنك للقروض الممنوحة من بداية القرض إلي مراحل صناعة قرار الائتمان إلي غاية منحه.

المبحث الأول:– تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ونشاطه

لقد تنوعت البنوك التي تواجدت على مستوى الساحة المصرفية ومن بينها بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يعتبر من أهم البنوك التي تنشط على المستوى الوطني، وخاصة على مستوى النشاط الفلاحي وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل ككل.

المطلب الأول:– تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR[1]

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية أحد البنوك التجارية المعتمدة على مستوى التراب الوطني نظرا للمهام الضرورية الفعالة التي يقوم بها.

الفرع الأول:– ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية

كان من أهداف الثورة الجزائرية تحديد الطريق الاشتراكي وما يفرضه من إلغاء لسيطرة البنوك الفرنسية فكان يعني ذلك بالضرورة تأميم البنوك، وعلى إثر التحول إلي النظام الاشتراكي أنشأ أول بنك تجاري إلي النظام الاشتراكي أنشأ أول بنك تجاري "البنك الوطني الجزائري" بموجب قانون رقم 66–178 الصادر في 13 جوان 1966، وأوكلت إليه جميع المهام والأنشطة التي يقوم بها(الإيداع)، واستمر هذا الحال الى غاية مارس1982 , حيث قررت السلطات انشاء بنك متخصص يتكفل أساسا بتمويل القطاع الريفي ومن هنا جاءت فكرة نشأة "بنك الفلاحة والتنمية الريفية ". وبالتالي يجب التعرف على مفهومه وتطوره وأهدافه ومهامه وهذا ما سنتطرق اليه فيما يلي:–

1–مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:–

إن إعادة الهيكلة بالنسبة للقطاع المصرفي أدت إلي ميلاد بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يعتبر من بين البنوك التجارية الجزائرية، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي، وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي، الصناعي، الري، الصيد البحري والحرف التقليدية في الأرياف.

وتحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الاصلاحات الاقتصادية بعد عام 1988 إلي شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلي 2200 سهم بقيمة 1000000 دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 ،أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه كبنك تجاري والمتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار وغيرها، وقد بلغ رأس

[1] **BADR :B**ank De L'**A**griculture et **D**u **D**éveloppement **R**ural .

المال المصرح به للبنك لعام 1999 ما يقارب 33 مليار دينا ر جزائري، وبلغت ميزانيته أواخر 1999 حوالي 426 مليار دينار.

فقد وسع البنك شبكة فروعه ووكالاته فمن 18 مديرية جهوية و140 وكالة التي ورثها من البنك الوطني الجزائري إلي 29 مديرية جهوية و173 وكالة في سنة 1985 أي بعد 3 سنوات فقط من تأسيسه ثم 41 مديرية جهوية و290 وكالة وأكثر من 7000 موظف في عام 2001 ثم أصبح يتألف من 42 مديرية جهوية .[1]

وبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك تجاري، يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل، ويمثل أيضا بنكا للتنمية باعتباره يستطيع أن يقوم بمنح القروض المتوسطة وطويلة الأجل هدفها تكوين رأس المال الثابت، وتمويل الأنشطة الخاصة والعمومية للقطاع الزراعي والقطاع الصناعي الزراعي، الري، والصيد البحري، كتغطية مختلف العمليات المالية لجميع الوكالات الزراعية، وتلبية احتياجات النشاطات الفلاحية وقطاع الغابات، والمؤسسات الفلاحية، وجمع النشاطات التي تساهم في تطوير القطاع الزراعي(أطباء، صيدليين، حرفيين،...) وجمع الهياكل والنشاطات المرتبطة بتطوير القطاع الريفي ككل.[2]

ويحتل المرتبة الأولى على الوطني والمرتبة13 على مستوى إفريقيا و688 على المستوى العالمي من بين 4100 بنك عالمي، ويتواجد مقره الاجتماعي في الجزائر العاصمة 17 نهج العقيد عميروش، صندوق بريد 544 الجزائر.

2– مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR :–

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بثلاث مراحل أساسية تتمثل في:–

2–1– المرحلة الأولي من (1982–1990):– في هذه المرحلة اتخذ البنك هدفه في الاهتمام في تحسين موقعه في السوق المصرفي وخاصة في المناطق الريفية عن طريق العمل على ترقية العالم الريفي من خلال فتح عدة فروع في المناطق الزراعية وتكثيفها ، حيث اكتسب الخبرة والكفاءة العالمية في مجال تمويل صناعة الأغذية الزراعية والصناعة الميكانيكية الزراعية ، وامتازت هذه المرحلة بتخصيص البنوك ،لذلك اقتصر البنك على تمويل القطاعات ذات الأنشطة الفلاحية .

2–2–المرحلة الثانية من (1991 –1999):– بموجب صدور قانون 90 /10 المتعلق بقانون النقد والقرض الذي ينص على نهاية تخصص كل بنك في نشاط معين، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية

[1] http://**www.badr-bank.dz**/? Id=présentation §Lang=Fr بتاريخ 22 /2014/04 الساعة11:50.

[2] لعراف فائزة، مرجع سابق، ص165.

ليشمل مجالات أخرى متعددة ، كالصناعة والتجارة والخدمات دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربط به علاقة متميزة ، وقطاع المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة .

أما في المجال التقني فكانت هذه المرحلة أهم مرحلة تميزت بإدخال تكنولوجيا إعلام الالي متطورة تهدف إلى تسهيل تداول العمليات البنكية عبر مختلف وكالات البنك ، حيث شهدت هذه المرحلة ما يلي:-

-**في 1991** :- تم إنشاء نظام (swift)[1] لتنفيذ عمليات التجارة الخارجية.

-**1992** :- وضع برمجيات (logiciel sbu : system bancaire universel) وهو عبارة عن شبكة معلوماتية تربط الوكالات البنكية بالمديرية العامة للقيام بالعمليات البنكية (تسيير القروض ، وادارة العمليات النقدية ، وادارة الاستثمار، والوصول عن بعد إلى حسابات العملاء).

- تجهيز مختلف الخدمات المصرفية.
- حوسبة جميع عمليات التجارة الخارجية ،ويتم تجهيزها الان بفتح الاعتمادات المستندية لمدة 24 ساعة كحد أقصى.
- تنفيذ مخطط جديد للحسابات على مستوى الفروع والوكالات.

-**1993:**- إنهاء عملية ادخال الاعلام الالي في جميع العمليات البنكية على مستوى الشبكة المصرفية.

-**1994:**- بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في إعداد بطاقة الدفع والسحب BADR.

-**1996** :- إدخال عملية الفحص اللاسلكي (télétraitement)، فحص وانجاز العمليات المصرفية عن بعد وفي وقت وجيز (معالجة وبيع الخدمات عن بعد).

-**1998** : - اعداد بطاقة الصراف الالي للسحب ما بين البنوكCIB (carte interbancaire).

2-3-المرحلة الثالثة من (2000 -2006):-

وتتميز هذه المرحلة بوجوب التدخل الفعلي للبنوك العامة لبعث نشاط جديد في مجال الاستثمارات المربحة و انعاش الاستثمار الانتاجي وجعل نشاطاتها ومستوى مردوديتها يساير قواعد اقتصاد السوق، وهذا ما أدى إلي رفع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى حد كبير من القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وكذا المؤسسات المصغرة ، ورفعه لمستوى مساعداته للقطاع الفلاحي وفروعه المختلفة ، حيث وضع بنك

[1] هو عبارة عن شبكة للاتصالات أنشأت في عام 1973، مقرها في بلجيكا تديرها الجمعية الدولية للاتصالات المالية الهاتفية بين البنوك والتي تستخدم الرسائل بين البنوك بدلا من الرسائل التقليدية مثل التلكس والتلغراف.

بدر برنامج خماسي لتحسين الخدمات وعصرنة البنك في المجال المحاسبي والمالي، حيث تميزت هذه المرحلة بما يلي:–

–في 2000:– القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف وإنجاز مخطط تسوية للبنك وفقا للمعايير الدولية.

–تعميم نظام شبكة الاتصال المحلية مع اعادة تنظيم البرمجيات (SYBU)[1] في خدمة العميل .

–2001:– تدعيم مجال المحاسبة والمالية والعمل على تحقيق الاجراءات الادارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض، حيث وضع بنك الفلاحة نظاما جديدا في المجال المحاسبي والمالي من أجل معالجة الحسابات المودعة ومراجعة الملفات الخاصة بالاقتراض في أسرع وقت ففي الوقت الحاضر ما بين 20 إلى 90 يوم تتم مراجعة الملفات الخاصة بقروض الاستثمار والاستغلال وذلك من خلال انشاء مكاتب خاصة لها كالوكالات والمديرية العامة وحتى أنها أنشأت للزبائن مكتب لخدمتهم الشخصية يسمي بـــ :

.(LE SERVISE Personnalisés)

–2002:– تعميم مفهوم البنك الجالس(la banque assise) والخدمات المشخصة على مستوى جميع وكالات البنك، وبالتالي أصبح البنك الفلاحي والتنمية الريفية البنك الأول في الجزائر بشبكاته المختلفة والكثيرة الحركة والنشاط وأصبح رأسماله يفوق 5,8 مليار دولار و30 % يمثل التجارة الخارجية .

–2003:– إدخال نظام(SAYRAT) وهو نظام تغطيه الأرصدة عن طريق الفحص السلكي دون اللجوء إلى النقل المادي للقيم مما يسمح بتقليص فترات تغطية الصكوك والأوراق التجارية، وكذا تعريف الزبائن بمختلف خدمات البنك.

–2004:–لقد كانت سنة2004 مميزة للبنك الذي عرف إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الصك عبر الصورة، فبعد أن كان تحصيل شيكات البنك في مدة قد تصل إلي 15 يوما، أصبح بإمكان العملاء تحصيل شيكات بنك Badr في وقت وجيز وهذا يعتبر إنجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر.

– كما تم تعميم استخدام الشبابيك الألية للأوراق النقدية le guichet automatique de billets المرتبطة ببطاقات الدفع الذي تشرف عليه شركة النقد الألي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة.

[1] (SYBU) شبكة معلومات خاصة لبنك BADR تربط الوكالات البنكية بالمديرية العامة.

2005:– قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية في هذه المرحلة إلي إعادة تخصيصه في الميدان الفلاحي أي تمويل النشاطات الفلاحية والمجالات المتعلقة بها.

2006:– تم فيها إدخال كل من المقاصة الالكترونية (Télé compensation)و(télé des chèques)، وفي سبتمبر تم إدخال نظام جديد يعرف بـــ (télé des virements) وذلك من أجل تحقيق الأمان والثقة والشفافية في التعاملات من جهة ومحاربة الغش والاختلاسات من جهة أخرى.

–من 2006 إلي يومنا هذا:– تحسين مشروع البنك الجالس بخدمات مشخصة عبر جميع الوكالات الأساسية على المستوى الوطني.

3– التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة بسكرة:–

يعتبر بنك BADR لولاية بسكرة من أهم البنوك بالولاية باعتبارها من المناطق الفلاحية المهمة، وهذا ما ترجمه تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمدينة بسكرة وفقا للمرسوم رقم 82 –106 [1]،والذي يقع مقره بشارع ابن باديس، ويشرف على 9 وكالات تضم الدوائر التالية:– **بسكرة ، قمار، الوادي ، المغير، الدبيلة ،أولاد جلال، طولقة، سيدي عقبة، جامعة،** وبالتالي5 وكالات في الوادي و4 في بسكرة ، وكل وكالة لها صلاحية محددة فهي تقوم بتمويل القطاع الفلاحي والتجاري والحرفي التابع للدائرة .

الفرع الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة بسكرة

1–مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية :– يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالعديد من المهام والتي تتمثل في ما يلي:

- تطوير الموارد والعمل على رفعها وتحسين تكاليفها عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.
- عرض منتجات وخدمات جديدة على المدخرين.
- مسايرة التطور الحاصل في عالم النشاط المصرفي وتقنياته.
- معالجة كل عمليات الائتمان والصرف الأجنبي.
- فتح الحسابات للأشخاص حسب طلبهم.
- تشجيع وترقية الزراعة والصناعات الغذائية والحرف اليدوية .
- قبول الودائع ومنح القروض.
- التقرب أكثر من ذوي المهن الحرة التجار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة تلك التي تهدف بالنهوض بالقطاع الفلاحي والتنمية الريفية .

[1] المرسوم رقم 82–106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد11، يوم 16 مارس 1982.

- تطوير قدرة البنك على ومعالجة المخاطر من خلال:-

- أخذ الضمانات الملائمة ميدانيا.

- تطوير مستوى تكوين هيئة الموظفين وإعطاء الأولوية لحاملي الشهادات.

- استخدام الوسائل والتقنيات الحديثة في التنبؤ بمخاطر الائتمان.

- متابعة الزبائن وتسجيل المخالفات.

- المتابعة الادارية والقانونية لمختلف القروض البنكية.

وفي إطار السياسة الائتمانية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـــ :-

- تطوير قدرات تحليل المخاطر.
- إعادة تنظيم إدارة الائتمان.
- تحديد ضمانات متصلة بحجم الائتمان وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد.
- إنشاء بطاقة السحب الالكترونية ما بين البنوك.
- العمل على تخفيض مدة معالجة ملفات الائتمان لتصبح ما بين 20 إلى 90 يوم.
- تسيير الموارد النقدية بالدينار والعملة الصعبة تسييرا ملائما.

2-أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية :- [1]

تتجلى الضرورة لإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار تحقيق الأهداف التالية :-

- الزيادة في الربحية من خلال موارد بأقل التكاليف.
- الادارة الصارمة للبنك في النقدية سواء بالدينار وبالعمليات الاجنبية .
- حسن نوعية وجودة الخدمات.
- تحسين العلاقات مع العملاء وإرضائهم .
- الحصول على أكبر حصة من السوق .
- إيجاد سياسة أكثر فعالية في جميع الموارد.
- المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني.
- التطوير التجاري من خلال إدخال تقنيات إدارية جديدة مثل التسويق ، وإدخال خط إنتاج جديد.

[1] **www.badr-bank.net** ، بتاريخ 22 /2014/04، الساعة 11:50.

- تطوير المنتجات الزراعية ،الغذائية ،والصناعية وكذا مساعدة الفلاحين لترويج المنتجات للمساهمة في التجارة الخارجية لدعم المهن الحرة .
- التكوين الجيد للمستخدمين لضمان التسيير الحسن.
- العمليات المتعلقة بالقرض والاعتماد المستندي.
- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة,
- توسيع الأراضي الزراعية وتحسين نوعية الخدمات.
- توسيع مجالات القرض في قطاعات أخرى غير المتعلقة بالفلاحة.

3-الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية :-

3-1-الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بسكرة :-

تعتبر المديرية الجهوية هي السلطة الهيكلية للوكالات التابعة لها ، وتعمل على التنسيق مع الوكالات ، ويتمثل الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –بسكرة –في المخطط التالي:-

الشكل رقم (22): الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية- بسكرة-

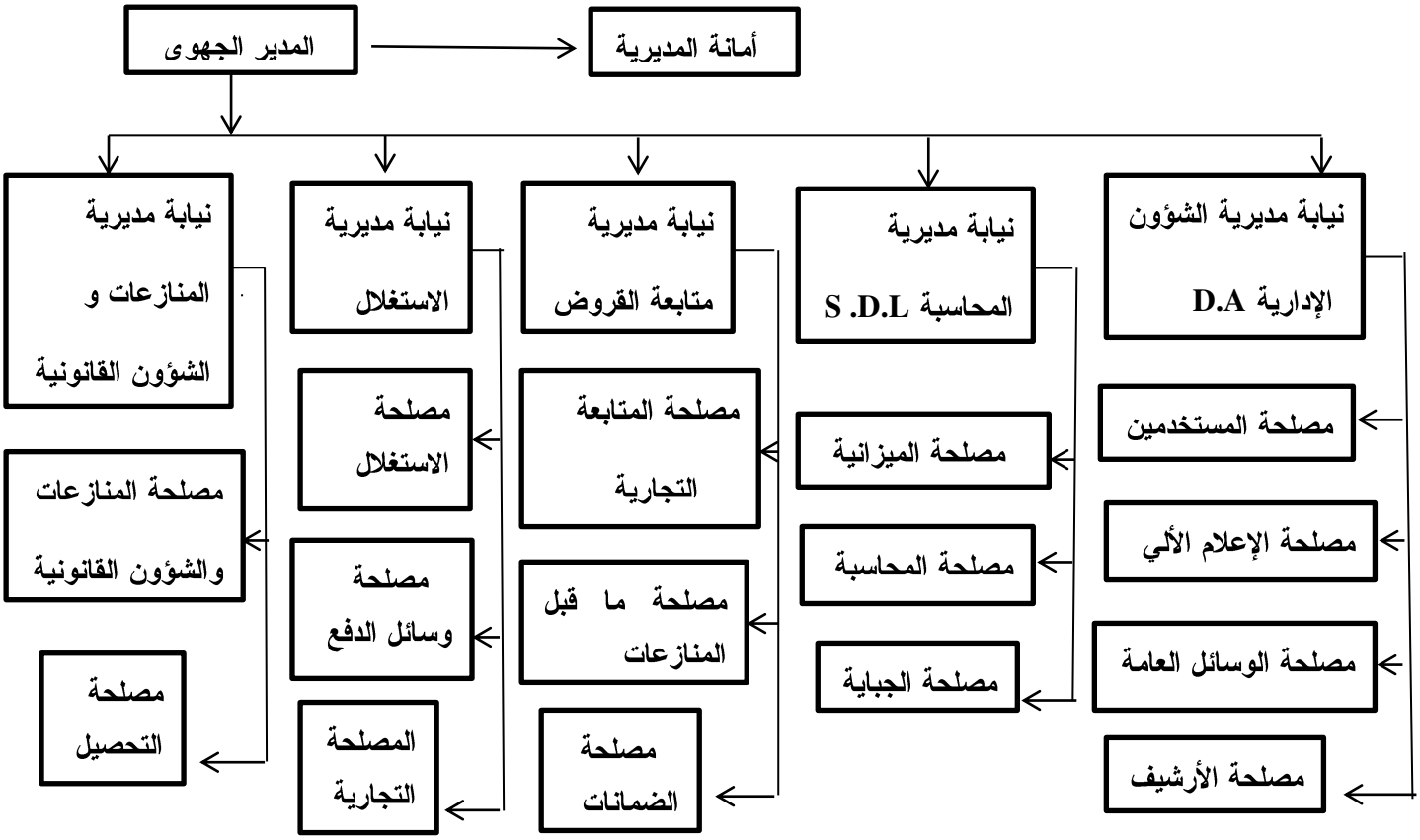

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف مصلحة تسيير مخاطر القروض وما قبل المنازعات بالمديرية الجهوية لبنكBADR –وكالة بسكرة-

ويضم الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية– بسكرة – ما يلي:–

أ–المدير الجهوي:– يهتم بالسهر على السير الحسن لمختلف النيابات وتطور البنك حيث يعمل على استقبال العملاء وجذب الزبائن، والمشاركة في مختلف الاجتماعات الولائية والوطنية بتمثيله للبنك بأحسن صورة، ومهمته كذلك المصادقة على الملفات وإمضائها ومراقبتها خاصة ملفات القروض.

ب– **أمانة المدير:**– تقوم باستقبال العملاء وتسجيل البريد الوارد والصادر والمكالمات الهاتفية.

ج– **نيابة مديرية الشؤون الإدارية:**– **(Département Administratif)** وتضم المصالح التالية:–

ج–1– مصلحة المستخدمين:– تقوم بالشؤون الخاصة بالمستخدمين مثلا حوادث العمل، المرض، تنظيم الاجازات، الغيابات، والمخالفات، طلبات التوظيف....الخ.

ج–2– مصلحة الاعلام الألي:– متخصصة في معدات الإعلام الألي للبنك والوكالة مثل إدخال البرمجيات، إصلاح الحواسيب،...الخ، واقتراح مخطط عملي للإعلام الألي البنكي لمتابعة المحاسبة العامة للبنك.

ج–3– مصلحة الوسائل العامة:– تخص اقتناء الوسائل والمعدات سواء كانت استثمارية دورية أو سنوية مثل الأوراق، المكاتب، أقلام،....الخ.

ج–4– مصلحة الأرشيف:– تختص بحفظ الوثائق والملفات وتنظيمها.

د– نيابة مديرية المحاسبة:– تهتم بالسهر على سير المصالح التالية:–

د–1– مصلحة الميزانية:– تختص بإعداد الميزانية التقديرية للبنك الخاصة بكل دورة.

د–2– مصلحة المحاسبة:– تختص بمراقبة حسابات الزبائن ومحاسبة البنك بصفة عامة، ومراجعة حسابات الميزانية الخاصة به، وكذا دفع أجور العمال.

د–3– مصلحة الجباية:– تختص بمراقبة الملفات المتعلقة بالضرائب المقدمة من طرف العملاء.

ه– نيابة مديرية متابعة القروض:– وتضم ما يلي:–

ه–1– مصلحة المتابعة التجارية:– مكلفة بمتابعة القروض الممنوحة للتجار ومتابعة الاحصائيات المتعلقة بها.

ه–2– مصلحة ما قبل المنازعات:– مهمتها متابعة القروض لتنبيه الوكالة عند منحها للزبائن القروض لمنع البنك من الوقوع في وضعية حرجة.

ه–3– مصلحة الضمانات:– متابعة الضمانات المقدمة من طرف العملاء والتأكد من صحتها بالتنسيق مع الوكالة ، وتهتم كذلك بتحديث شهادات التأمين.

و– نيابة مديرية الاستغلال:– وتنقسم إلي:–

و–1– مصلحة الاستغلال:– تهتم بدراسة ملفات القروض وقرارات منحها وكل ما يتعلق بالقروض بصفة عامة.

و–2– مصلحة وسائل الدفع:– تختص في خدمة طلب الشيكات وبطاقات التوفير وكل منتجات البنك لخدمة العملاء.

و–3– المصلحة التجارية:– خاصة بمنتجات البنك والمشاركة في الصالونات الاشهارية للتعريف بالبنك.

ز– نيابة مديرية المنازعات والشؤون القانونية:– وتنقسم إلي:–

ز–1– مصلحة المنازعات والشؤون القانونية:– تختص في متابعة المنازعات مع العملاء أو غيرهم ومختلف الشؤون القانونية.

ز–2– مصلحة التحصيل:– تعمل بالتنسيق مع الوكالة لتحصيل الديون الممنوحة للعملاء بالطرق الودية أو بالتراضي وإذا لزم الأمر اللجوء إلي العدالة.

3–2– الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –بسكرة–:–

يضم الهيكل التنظيمي لوكالة بسكرة المصالح التالية وذلك وفق الشكل الموالي:– (أنظر الملحق رقم(1) يوضح ذلك).

الشكل رقم(23):- الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -بسكرة-

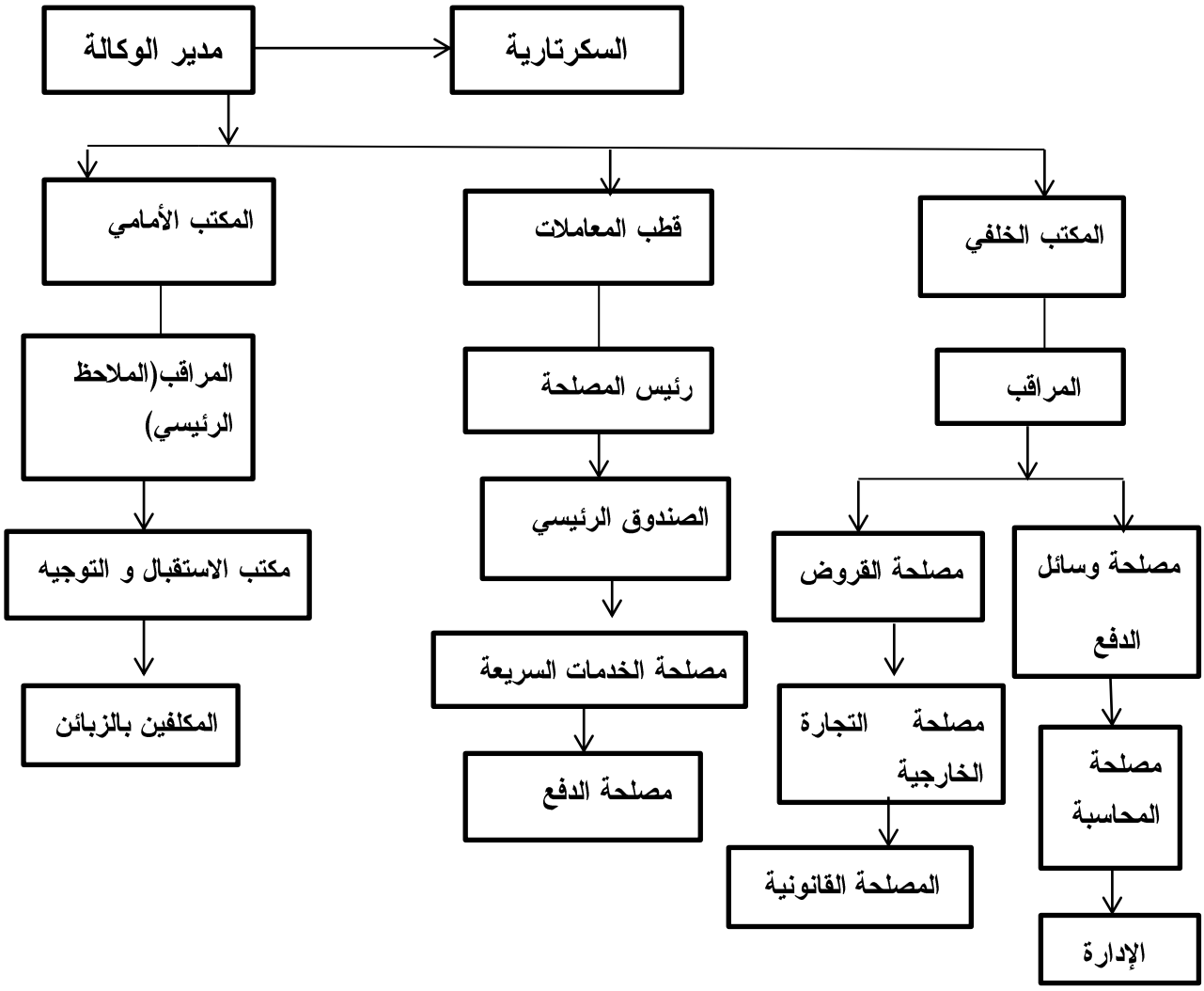

المصدر:- وثيقة مقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – بسكرة-

ويضم الهيكل التنظيمي لوكالة بسكرة المصالح التالية:- [1]

أ-**<u>المكتب الأمامي</u>:-** وهي جهة استقبال الزبائن ويتضمن ما يلي:-

أ-1- المراقب (الملاحظ الرئيسي):- مهمته استقبال الزبائن ومراقبة جميع المكلفين بالزبائن وسير أمور البنك.

أ-2- مكتب الاستقبال والتوجيه:- مهمته استقبال الزبائن ومساعدتهم في فتح الحسابات أو طلب الخدمات ومنتجات البنك.

أ-3- المكلفين بالزبائن:- مهمتهم استقبال الزبائن مع إجراء جميع العمليات المباشرة والغير مباشرة.

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة-

ب- قطب المعاملات:- ويتضمن المصالح التالية:-

ب-1- رئيس المصلحة:- يسهر على سير المصالح ومراقبة عمليات المستخدمين في المصالح التالية:-

ب-1-1- الصندوق الرئيسي:- تتمركز فيه الأموال ويمكن للعملاء من إيداع وسحب الأموال منها شخصيا، وتسحب منه المبالغ التي تفوق 100 مليون دينار.

ب-1-2- مصلحة الخدمات السريعة:- يقوم بها المكلفون بالعملاء وهي عبارة عن مصلحة تقوم بفتح الحسابات للزبائن ومعرفة رصيدهم، وإجراء عمليات السحب على الحسابات...الخ.

ج- المكتب الخلفي:- ويضم :

ج-1- المراقب:- ويراقب المصالح التالية:-

ج-1-1- مصلحة القروض:- تختص بكل العمليات المتعلقة بمنح القروض بشتي أنواعها كما تتولى دراسة ملفات القروض وتقديمها حسب المبالغ إلي لجان القروض.

ج-1-2- مصلحة وسائل الدفع:- تقوم بالتنسيق مع المديرية الجهوية لإصدار مختلف وسائل الدفع للعملاء.

ج-1-3- مصلحة التجارة الخارجية:- تختص بعمليات التجارة الخارجية، وذلك بالقيام بعمليات التوظيف المصرفي للتحويلات المختلفة للأموال من وإلي الخارج.

ج-1-4- مصلحة المحاسبة:- تختص بجميع العمليات المحاسبية الخاصة بالوكالة وإرسالها للمديرية الجهوية للتنسيق في ما بينها.

ج-1-5- المصلحة القانونية:- تحول إليها ملفات القروض الميؤوس منها، حيث تقوم بالمتابعة القضائية في الحالات المتنازع فيها كذلك واسترداد أموال البنك، وإذا استعصي عليها الأمر ترسل إلي نيابة المديرية الجهوية الخاصة بالمنازعات والشؤون القانونية.

ج-1-6- الإدارة:- تعمل على مراقبة جميع الأمور وأنشطة البنك وتسييره.

المطلب الثاني:- نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتطوره

الفرع الأول:- خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR – بسكرة-

تتمثل الخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في جذب العملاء وهذا ما أدى بالبنك إلي المحافظة على حصته السوقية وتتمثل أهم الخدمات المقدمة من طرفه في خدمات تقليدية وحديثة.

1-<u>الخدمات التقليدية المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية</u>:- وتتمثل في:- [1]

1-1- الحساب الجاري(Compte Courant) :- يكون مفتوحا للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطا تجاريا (تجار، صناعيون، فلاحون، مؤسسات تجارية،....)، وهذه الخدمة تكون بدون فوائد، ولتوضيح وثيقة فتح الحساب .

1-2- الشيكات (Compte des Cheque):- تكون حسابات مفتوحة لجميع الأفراد التي لا تمارس أي نشاط تجاري، ومدة صلاحية الشيك 3 سنوات و10 أيام، ولقبول الشيك في البنك يجب أن يتضمن العناصر السبعة التي تسمي (Le mansions cheque) وتتمثل في:- رقم الحساب، الامضاء، الاسم واللقب، المبلغ، التاريخ، المكان، لأمر.

1-3- دفتر التوفير (Livret épargne BADR):- يمكن الأفراد من ادخار أموالهم على أساس فوائد يحددها البنك أو بدون فوائد حسب رغبات المدخرين، ويستطيع من خلاله القيام بعمليات دفع وسحب الأموال في جميع الوكالات التابعة للبنك .

1-4- دفتر توفير الشباب (Livret répargne Junior):- وهو دفتر مخصص لأبناء المدخرين، ويفتح للشباب الذين لا تتجاوز أعمالهم 19 سنة من طرف ممثليهم الشرعيين، وحدد الدفع الأولي بـــ 500 دينار.

1-5- أذونات الصندوق(Les Bons de Caisse):- عبارة عن وديعة يستقبلها البنك من قبل المودعين ويجب أن لا يقل مبلغها عن 10000 دج، وإلا فلا تعتبر من أذونات الصندوق، وإذا كان المبلغ كبير تضاعفت هذه الوديعة إلي مجموعة من أذونات، وفيها فائدة حسب المبلغ المودع.

1-6- حساب بالعملة الصعبة (Les Comptes Devises):- عبارة عن حسابات تفتح لأصحاب المعاشات الذين كانوا يعملون بخارج الوطن، تقدم له بالعملة الصعبة حسب البلد المعمولة به وتشمل وظيفتين:-

- <u>السحب(Retré)</u>:- ويكون على نوعين:-

المعني شخصيا:- وهو صاحب الحساب ويحضر شخصا لسحب المبلغ.

السحب بالوكالة:- وهي عبارة عن تقديم الشخص المعني بالحساب إلي شخص أخر وتوكيله بسحب الأموال لصالحه.

حيث يقوم الموكل بملأ وثيقة تسمى **تجزيئي نقدي(Détail de Monnaie)** والتي تتضمن اسم المودع واسم الزبون، ورقم الحساب، وتوقيع كل من الجهة المودعة وإمضاء الموكل، والمبلغ بالأحرف...الخ، ويرمز لها بنكيا بـــ **C.A- 30** ، وتكون مدة صلاحيتها 15 سنة.

- <u>الدفع (versement)</u>:- وهي عملية دفع الشخص للأموال وتحويلها إلي شخص أخر.

[1] وثائق ومعلومات مقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسكرة.

2-الخدمات الحديثة المقدمة من طرف بنك (BADR):- تتمثل الخدمات المتطورة والحديثة التي يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ما يلي:- [1]

2-1- بطاقة بدر للتوفير(Carte BADR Tawfir):- تستخدم في عمليتين:-

- التحويلات من حساب العميل نحو حسابه التوفيري عبر الشبابيك الألية بدر.
- عمليات السحب من الشبابيك الألية لشبكة الخدمات المصرفية الالكترونية لبنك BADR وما بين البنوك، **(أنظر الملحق رقم(01)).**

2-2- بطاقة ما بين البنوك (CIB):- وهي بطاقة ممغنطة تسمح لعملاء البنك بسحب مقدار محدد من الأموال من الموزعات الألية التابعة للبنك أو من الموزعات الألية التابعة للبنوك الأخرى التي وقعت على إصدار هذه البطاقة، وتوجد نوعين من هذه البطاقة(بطاقة للتجار وبطاقة لغير التجار).

- بطاقة التجار:- ذات اللون الأصفر تمنح للتجار حيث قدر المبلغ المحدد للسحب بها فوق 5 ملايين دينار جزائري.
- بطاقة لغير التجار:- تكون لجميع الاشخاص الطبيعيين وغير الطبيعيين وحدد المبلغ المحدد للسحب بها 2 مليون دينار جزائري، **(أنظر الملحق رقم(02)).**

2-3- إرسال الشيك عبر الصورة(Scanner des Chèques):- وهي تقنية جديدة ظهرت في سنة 2004، تسمح لعملاء البنك الذين يحملون شيكات في أي وكالات البنك بتحصيل الشيكات نقدا في مدة 48 ساعة.

2-4- التأمين المصرفي (Bancassurance):- وتعتبر هذه الخدمة من أحدث الخدمات في مجال البنوك، وهذا لتشجيع العمل بين البنوك وشركات التأمين وطبقها بنك BADR بداية شهر جويلية 2009 تسويق خدمات التأمين التي تقدمها الشركة الوطنية للتأمين (SAA)، وانطلق بنك بدر بالتأمين على الأشخاص والتأمين على الحياة والقروض، المساكن، والتأمين على المخاطر الفلاحية كذلك.

2-5- بدر للاتصال(BADR ittissal):- تعتبر هذه الخدمة من أحدث الخدمات كذلك التي قام بإصدارها بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة بسكرة -وذلك بقيام العملاء بالاتصال بخدمة الرقم الأخضر التي يضعها البنك تحت تصرفهم لمعرفة انشغالاتهم مهما كان نوعها.

2-6- بدر للأنترنت (BADR net):- تعتبر هذه الخدمة كذلك من أحدث منتجات البنك حيث تسهل الحصول على المعلومات بين البنك والعميل عبر طرق محددة ومراحل متبعة عبر الشبكة العنكبوتية ، حيث

[1] وثائق مقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -بسكرة-

يضع في متناولهم مختلف الخدمات بما فيها الاطلاع على الرصيد عبر إدخال رقم الحساب، اسم العميل، والعنوان...الخ، ومستقبلا يعمل البنك على إحداث خدمة تسديد رواتب الموظفين عن طريق الانترنت مثل موظفي الشركات الخاصة.

3-<u>خدمات أخرى</u>:- حيث قام البنك بطرح منتجات مالية جديدة في صورة قروض منها:-

3-1- القروض الموجهة للاستهلاك (Les Crédit à la Consommation):- وهو منتج مالي جديد يهدف لمساعدة العملاء ذوي الدخل المحدود والثابت في اقتناء منتجات الاستهلاك، حيث تتم العملية عن طريق اتفاقية يعقدها البنك مع الباعة الخواص في مدة تتراوح بين 12 إلي 36 شهرا.

3-2- القروض الموجهة للسكن (Les Crédit à la Construction):- هدفها مساعدة الأشخاص الطبيعيين ذوي الدخول الثابتة في بناء، ترميم، تجديد وتوسيع أو شراء سكنات، حيث يقوم البنك بمنحهم القروض لتمويل الأراضي في المناطق الريفية.

ويسعي بنك الفلاحة والتنمية الريفية مستقبلا ضمن استراتيجيته الشاملة إلي تقديم المزيد من الخدمات المصرفية استجابة لاحتياجات السوق.

<u>الفرع الثاني</u>:- تطور تمويلات بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة بسكرة-

والجدول الموالي يوضح تطور تمويلات بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة بسكرة- لسنة 2012-2013 كما يلي:- [1]

الجول رقم(02):- تمويلات بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة بسكرة- لسنة (2012-2013).

الوحدة: الدينار الجزائري

أنواع القروض / السنوات	قروض الاستثمار	قروض فلاحية	قروض الاستغلال
2012	197354960.03	110069052.72	35799721.26
2013	610776927.00	384705917.6	57820142.32
المجموع	808131887.03	494774970.3	93619863.58

المصدر:- من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة بسكرة-

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة القروض في مكتبه يوم 2014/04/08 على الساعة 11:30.

1-قروض الاستثمار(Les crédit d'investissement):- هي قروض تتجاوز مدتها 5 سنوات وتمنح للمؤسسات الفردية والمعنوية العامة والخاصة، وبمعدل فائدة 6 ,5 % متغير، حيث خلال سنة 2012 بلغ حجم القروض الممنوحة 03 , 197354960 دج، مما يعني أن حجم القروض كان بنسبة كبيرة، وهذا يدل على تزايد في التمويلات المقدمة من طرف البنك، وفي سنة2013 كان حجم القروض في تزايد مستمر مقارنة بنسبة 2012، حيث بلغ 00, 610776927 دج، وهذا دليل على أن البنك زاد في تقديم تمويلاته بنسبة أكبر، حيث بلغ عدد ملفاتها في سنة 2013 بـــ 4 ملفات.

2-قروض الاستغلال:- وهي تلك القروض التي يمنحها بنك BADR لمدة زمنية قصيرة وتوجه هذه القروض للتجار والمنتجين والمزارعين وذلك لتمويل عملياتهم الانتاجية مثل (شراء مواد خام، بضائع بغرض البيع،...الخ)، وعملياتهم التجارية والطابع الموسمي هو الطاغي على هذا النوع من القروض وعادة ما تكون مدتها 3 أشهر مثل التمويل لاقتناء البذور في مواسم زرع منتوج البطاطا مثلا.

حيث نلاحظ أن حجم قروض الاستغلال في البنك كانت بنسبة 26, 35799721 دج في سنة 2012، أما في سنة 2013 فبلغت النسبة 32 , 57820142 دج، مما دل على أن البنك زاد في تمويلاته لقروض الاستغلال.

3-القروض الفلاحية:- هي قروض طويلة الأجل تتراوح مدتها بين 5 إلي 7 سنوات وقد تمتد أكثر من ذلك وتتجه إلي تمويل النشاطات الفلاحية (غرس الأشجار، حفر أبار مائية، أشغال أرضية....الخ).

حيث نلاحظ أن قيمة القروض الفلاحية في سنة 2012 كانت بقيمة 72, 110069052 دج، أما في سنة 2013 كانت بقيمة 384705917,6 دج وهذا أيضا يدل على أن البنك زاد في تمويله لهذا القطاع بنسبة كبيرة.

ومن خلال ما سبق يمكن توضيح أهم المجالات التي يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويلها كما يلي:-

- قروض موجهة للزراعة المالية أو لتربية الأسماك والأحياء المالية.
- قروض الخدمات كالنقل والصحة.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- قروض مرتبطة بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA):- يوجه هذا النوع من القروض للقطاع الفلاحي الممنوح له رخصة من طرف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والدولة هي التي تقوم بإجبار البنك على أن يقدم قيمة القرض المحدد للشخص الذي يكون حامل لبطاقة فلاح، وبالتالي يقوم البنك بتمويل هذا الفلاح، ولا يخرج من هذه العملية دون فائدة بل تقدم له عمولة على العمل الذي قام به ومدة هذ القرض لا تتجاوز 5 سنوات .

– قروض خارج مخطط (PNDA):– في هذه الحالة يقوم البنك بنفسه بتقديم القرض للفلاح دون إجبار ويأخذ البنك فائدة على القرض ويكون محدد من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

– الجزائر استثمار:– هي عبارة عن شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 1.000.000.000 دج يمتلكه بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، 70 % لبنك الفلاحة والتنمية الريفية و 30% لـــ CNEP- Banque وكلفت بالتسيير لحساب صناديق الولايات **16** التالية:– **عين الدفلة– الجزائر العاصمة– المدية– قالمة– قسنطينة– عنابة– خنشلة– سوق أهراس– تبسة– عين تموشنت– غليزان– تلمسان– بسكرة– ورقلة– تمنراست– إليزي.**

ومن مهامها:– تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– السماح بتعزيز رأس المال الخاص للمؤسسة التي تستفيد من التمويل.
– تحسين قدرات الاقتراض لدي البنوك.[1]

المبحث الثاني:– اتخاذ قرارات منح القروض في ظل المخاطر التي تواجهها

يمر القرار الائتماني عبر العديد من الجهات المختصة حيث يخضع لدراسة معمقة وبالتالي فان البنك معرض للمخاطر إلي حين فترة استرداد قيمة القرض ومستحقاته، وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأول:–القروض الممنوحة وخطوات منحها من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة بسكرة–

تقدم وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية العديد من القروض حسب نوع القرض ومدته ومعدل الفائدة المطبق على كل نوع حيث يمر قرار الموافقة بعدة خطوات قبل منحه وهذا ما سنتطرق إليه كما يلي:–

الفرع الأول:– القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR –وكالة بسكرة –

تتمثل أهم أنواع القروض الممنوحة والمعروفة لدي وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ما يلي:–

1–قروض الاستغلال:– وتتمثل في:– [2]

1–1– قروض بالإمضاء (Crédit par Signature):– تعرف أيضا باسم التعهد بالإمضاء أو الكفالات أو خطابات الضمان، وترتبط بتعهد البنك لزبونه من أجل الحصول على تمويل للخزينة وتنقسم قروض بالإمضاء إلي :–

[1] وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة–

[2] معلومات مقدمة من مصلحة القروض بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة بسكرة–

أ– الكفالات:– ويضم هذا النوع من قروض الإمضاء ثلاثة أصناف هي :–

- كفالة حسن التنفيذ (caution bonne e'xeation):– تمنح هذه الكفالة من أجل حسن تنفيذ الصفقة حيث تمثل 50 % من قيمتها .
- كفالة استرجاع التسبيق:– قبل الشروع في تنفيذ المشروع فأنه يطلب تسبيق من صاحبه يمثل 15 % من قيمة الصفقة، ومن أجل ضمان استرجاع قيمة التسبيق فأن صاحب المشروع يطلب من المقاول كفالة استرجاع التسبيق، ويقوم بتغطية مخاطر هذه الكفالة بطلب نسبة لا تقل عن 50 % من قيمتها.
- كفالة المزايدة:– تمنح عند وجود مزايدة من طرف الذي يريد الحصول على الصفقة أي أن يقدم طفالة بنكية لضمان عدم رفض المشروع بعد أن تؤول له الصفقة من خلال المزايدة، وتمثل 1 % من قيمة الصفقة.

ب– الضمانات:– يعني مدة صلاحية هذا الضمان، وهل يكفي لمدة الحصول على القرض من بدايته إلي نهايته، وأن لا يكون لدى هذا العميل أي دين مسبق وهذا ما يركز عليه الفلاحة والتنمية الريفية قبل منحه

لأي قرض حيث إذا ما لم يأتي العميل بأي ضمان لا يحصل على القرض.[1]

1-2- قرض الرفيق (crédit RFIG):– تصل مدة هذا القرض سنة واحدة قابلة للتمديد بستة أشهر في الحالة القصوى أي في حالة تعثر القرض يقوم البنك بتمديدها ولكن يسقط حق المقترض من الإعفاء من تسديد الفوائد، بمعنى يصبح ملزما بتسديد فوائد القرض، حيث بلغ حجم القروض الممنوحة في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ما يخص قرض الرفيق لسنة 2013 حوالي 2329264541 مليون دينار وينقسم قرض الرقيق إلي نوعين هما:–

أ– قرض الرفيق للتصدير (RFIG Export):– وهو عبارة عن قرض خاص بتصدير المنتوجات الفلاحية كالتمور مثلا، ومدة هذا القرض سنة واحدة وبدون معدل فائدة 0 %، وكانت عدد الملفات الممنوحة في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2013 حوالي 6 ملفات بقيمة 22.500.000.000 مليون دينار جزائري.

ويتكون ملف طلب قرض الرفيق للتصدير من:– [2]

- طلب عن التمويل.
- 3 القوائم المالية الأخيرة (وضع المحاسب الوسيط)
- تقرير من المفوض عن الحساب.
- الميزانية وTCR للاقتراض .

[1] نفس المرجع.

[2] وثائق مقدمة ومعلومات من طرف مصلحة القروض بالوكالة.

- حالة عن المخزون وأوراق اعتماد.
- مخطط عن الخزينة.
- مخطط التصدير.
- عقد التصدير.
- الوضعية الضريبية.

ب– قرض الرفيق للزراعة (RFIG Compagne):– هو عبارة عن قرض خاص بالمنتوجات الزراعية مدة هذا القرض سنة واحدة، وقد شمل إلي حد الأن مختلف الأنشطة الزراعية ومن بينها زراعة الحبوب والبطاطا وتربية المواشي وتوفير الأغذية للحيوانات، حيث كان عدد القروض المقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقدر بـــ 3 ملفات في سنة 2013 كذلك بقيمة 79264540.55 مليون دينار جزائري.

ويتكون ملف قرض الرفيق للزراعة من:–

- طلب القرض.
- أداة إثبات عن ملكية.
- بطاقة فلاح.
- الفواتير الشكلية.
- مخطط التصنيع المقيم.
- التكلفة الخزينية التقديرية للشركة.
- تصريح بعدم الديون الممنوحة من CNMA أو بنك أخر.
- الوضعية الضريبية.

2–قروض الاستثمار (Investissement):– وتنقسم إلي:[1]

2–1– قرض التحدي (crédit ETTAHADI):– هو قرض يقدم للأشخاص المعنويين وغير المعنويين بحيث تقدم دراسة للمشروع من طرف الهيئات المعنية لوزارة الفلاحة وترقية الطرقات بالإضافة إلى المكتب الوطني للأراضي الفلاحية .

حيث تكون هناك فترة سماح سنتين بدون فوائد0 %، وكذلك 5 سنوات التالية بدون فوائد أيضا 0 % وتكون في بداية القرض، أي 7سنوات ، وعند تسديد العميل للقرض قبل 7سنوات لا تكون هناك فوائد، وتبدأ الفوائد

[1] معلومات من مصلحة القروض بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

إبتداءا من العام الثامن إلى العام التاسع تكون الفائدة 1 % ،ومن 9 سنوات إلى 10 سنوات تكون قيمة الفائدة التي تؤخذ على عاتق المستفيد تقدر بـــ 3 % .

وحدد بنك الفلاحة والتنمية الريفية حجم الأموال الممنوحة بعدد الهكتارات حيث حددت ب1 هكتار لكل 100 مليون دج، وكانت عدد الملفات الممنوحة في البنك سنة 2013 تقدر بـــ 7 ملفات بقيمة 45.141.377.06 مليون دج، حيث وضع البنك شرطا على هذا القرض يتمثل في أن العميل إذا تأخر في دفع قيمة القرض يلجأ البنك إلى إضافة الفوائد لكل تأخير على المدة المحددة .

ويتكون ملف طلب قرض التحدي من:– [1]

- طلب القرض.
- دفتر نفقات صالح للعمل به بأمر من وزارة الفلاحة وترقية الطرقات(L'ONTA).
- شهادة ميلاد.
- عقد الملكية لأرض.
- الدراسة الاقتصادية للمشروع.
- الفواتير الشكلية.
- دراسة تقديرية عن الأعمال المتبقية إنجازها يتم إعدادها من طرف مكتب هندسي معماري معترف به.
- رخصة بناء.
- دراسة جيولوجية لمكان تواجد المشروع.

ويتضمن قرض التحدي لذلك في مجمله القروض التالية:–

- قروض دعم وتشغيل الشباب (ANSEJ).
- قروض التأمين عن البطالة (CNAC).
- القرض المصغر (ANJEM).

وهي قروض طويلة الأجل تزيد مدتها من 7 سنوات فما فوق وقد تصل إلي 20 سنة ويمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة لدعم وتمويل الشباب المدعمة من طرف الدولة، ويتضمن كل قرض ما يلي:–

[1] وثائق مقدمة من مصلحة القروض بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

–قرض في (ANSEJ) و(CNAC):– حدد البنك قيمة هذا القرض بين 5000000 دج و10000000 دج، وذلك بمساهمة شخصية تقدر بـــ 2 % ، ومساهمة ANSEJ و CNAC بنسبة 28 % ، ومساهمة البنك بقيمة 70 % .

–قرض في (ANJEM):– هو قرض يكون يشترط فيه سن المستفيد بين(19 و35 سنة) أما في (CNAC) فيكون سن المستفيد بين (35 و55 سنة)، وبالتالي مبلغ هذ القرض بـــ 1000000 دج في أجل 9 سنوات مقسمة كما يلي:– (السنة الأولى فترة استعمال، 3 سنوات تأجيل و5 سنوات استهلاك).

2–2– قروض البناء الريفي:– وتتمثل في منح بنك الفلاحة والتنمية الريفية لقروض سكنية عن طريق بناء أو تجديد أو ترميم السكن الريفي، وذلك بمنح البنك لمبلغ 300 مليون دينار جزائري ويتم تسديدها من طرف العميل في 10 سنوات بمعدل فائدة 1 % ،بدون أن يقدم المستفيد اي ضمانات ولكن بشرط أن يدفع المستفيد تأمينا على القرض لدي وكالات التأمين كشرط أساسي لقبول القرض من طرف البنك، ويشترط أن يكون سن المستفيد أقل من 65 سنة ، ويشترط كذلك هنا أن لا تقل قيمة الحصص التي يسددها المستفيد شهريا عن 33 % من دخله الشهري.

ولكي يتأكد البنك من حسن سير عمل القرض المقدم للعميل يقوم بزيارات مفاجئة للمشروع المنجز بهدف التأكد من صحة القرض الممنوح للعميل وأنه استفاد منه ولم يقم بتوجيهه لغرض أخر.

ويشمل ملف هذا القرض على:– [1]

- شهادة ميلاد.
- بطاقة إقامة.
- شهادة عمل.
- شهادة عدم الخضوع للضريبة.
- 3 نسخ من كشف الراتب.
- نسخة مقدمة من بطاقة التعريف الوطنية مصادق عليها.
- عقد ملكية لأرض.

2–3– قروض الإيجار (crédit-bail):–هي عبارة عن عقد بين البنك المأجر والعميل المستأجر لاستئجار السلع أو الألات والمعدات اللازمة للمشروع، ويصل مبلغ الائتمان إلي نسبة 100 % من مجموع قيمة المشتريات الفلاحية ويستطيع المستثمر المشاركة بـــ 20 % إلي 30 % من المبلغ الإجمالي، وتكون مدة

[1] وثائق مقدمة من طرف الوكالة.

التأجير 10 سنوات لألات الحصاد و5 سنوات لألات أخرى ،ويستطيع العميل أن يستفيد كذلك من 6 أشهر إلي سنة حسب نوعية المشروع.

وتكون مدة هذا القرض حسب نوعية النشاط والفترة المحددة لتاريخ الاستحقاق والذي يكون إما شهريا أو لمدة 3 أشهر أو 6 أشهر أو سنوية، ونسبة الفائدة 9 % مقسمة كما يلي (5 % على عاتق العميل + 4 % على عاتق الدولة)، والضمان هو العتاد المؤجر، حيث كان عدد الملفات المقدمة من طرف الوكالة يقدر بـــ ملف واحد سنة 2013 بقيمة 1 مليون دينار جزائري.

ويتكون ملف هذا القرض على:–

- طلب كراء للعتاد أو الألات مملوء من طرف العميل.
- شهادة ميلاد أصلية.
- شهادة إقامة.
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.
- تصريح بعدم الخضوع للضريبة ممنوح من طرف ONMA .
- بطاقة فلاح.
- الفاتورة الشكلية.
- ملف تقني للاستغلال.
- مخطط المشروع الممول.
- تصريح من طرف الهيأت المختصة.

ومما سبق يمكن تحديد حجم القروض الإجمالية الممنوحة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة بسكرة– خلال الفترة (2012–2013) وعدد الملفات المقدمة في جميع أنواع القروض من خلال الجدول التالي:–

الجدول رقم (03):– حجم القروض الإجمالية الممنوحة في وكالة بنك BADR وعدد الملفات خلال الفترة (2012–2013).

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	2012	2013
حجم القروض الممنوحة	3224498420	7585787574
عدد الملفات	212 ملف	483 ملف

المصدر:– وثائق ومعلومات مقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –بسكرة–

حيث نلاحظ من الجدول أعلاه:- أن حجم القروض الممنوحة من طرف البنك خلال سنة 2012 كانت بنسبة تقدر بـــ 3224498420 مليون دينار جزائري وهذا بالنسبة لجميع أنواع القروض، أما بالنسبة لعدد الملفات المقدمة قدر بـــ 212 ملف، أما في سنة 2013 فقدر وحجم القروض بـــ 7585787574 مليون دينار جزائري بعدد ملفات 483 ملف وهذ يعني أن البنك زاد في منحه للقروض بجميع أنواعها وبنسبة أكبر من سنة 2013.

الفرع الثاني:- الخطوات المتبعة في منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة بسكرة.

يتبع بنك الفلاحة والتنمية الريفية عددا من المراحل للوصول إلى قرار منح القرض حيث تختلف القرارات والاجراءات حسب طبيعة القرض وهذا من ناحية الوثائق المطلوبة ومن جهة أخرى من ناحية الضمانات والدراسات المتبعة، حجم القرض ، الغرض من القرض.....الخ ويمكن إجمال هذه الخطوات في ما يلي:-

1-المقابلة وتقديم العميل لطلب القرض:-

1-1- **المقابلة:-** وتتمثل في استقبال البنك للعميل وذلك من خلال التقائه برئيس مصلحة القروض واستفساره عن أنواع القروض المقدمة من طرف البنك ثم يقوم بطلب ملف القرض والوثائق التي يجب توفرها والضمانات التي يحتويها كل قرض سواء كان رهن عقار أو ضمان أو كفالة .

1-2- **تقديم العميل لطلب القرض :**في هذه المرحلة يقوم العميل بتكوين ملف القرض ووضعه بالوكالة وبالوثائق المطلوبة وحسب نوع القرض الذي قام بطلبه والضمان حيث إذا لم يقدم هذا الأخير لا يقبل ملف القرض ، وفي هذه المرحلة يقوم البنك في النظر إلى القرض ودراسته من ناحية :-

- احتياج الزبون لهذا القرض.
- شهادة توضيح الوضعية اتجاه CNAS و CASNOS .
- مراقبة حساب الزبون Chiffre d'affaire وهل يقوم باستعماله بصورة دائمة .
- يرى البنك كذلك هل عند الزبون رهن أو قرض في بنك أو جهة أخرى .
- المنتوجات التي سيزاول نشاطه بها.
- المبلغ الذي سوف يحصل عليه من البنك ومعدل الفائدة عليه.
- معرفة المتعاملين مع الزبون والعملاء الذين سيقوم بمزاولة نشاطه معهم سواء كانوا شركات، تجار،.....الخ.
- قيمة مساهمته الشخصية.
- موقع المشروع المراد إنجاز النشاط فيه، ومساحته ،.....الخ.
- توقعات المنتوج.
- المعدات التي بحوزته أو التي يطلبها.

2-<u>التحليل المالي لملف القرض</u>:- يقوم البنك بعملية التحليل المالي لملف القرض وتعتبر هذه المرحلة هي الخطوة الثانية في قرار منح الائتمان من طرف البنك، وتتميز هذه المرحلة بعدد من الخطوات تتمثل في:-

2-1- مكونات الملف:- يجب أن يحتوى الملف على كل الوثائق المطلوبة في القرض وحسب نوع القرض المطلوب وكل قرض بالإضافة إلي الوثائق السابقة الذكر يجب أن تحتوي كذلك على:-

- طلب الحصول على القرض ممضي من طرف العميل.
- عقد يثبت حق استغلال المساحة.
- محضر تعيين الوكيل.
- فاتورة تقديرية لتكاليف السلعة المراد الحصول عليها.
- تعهد والتزام بتأمين الضمان ضد كل الأخطار.

2-2- دراسة الملف:- وبعد تكوين العميل لملف القرض وقبول أولي من طرف البنك يقوم البنك بإعداد طلب معلومات واستفسارات حول العميل طالب القرض من طرف البنك المركزي لتفادي أخطار منح القرض.

ثم يعين مستشار من طرف البنك يناقش مع العميل المشروع وذلك للتأكد من أهليته للقيام بالمشروع المراد البدا فيه، والقيام بزيارات ميدانية لمحل المشروع لمعرفة نجاحه من عدمه.

ثم يقام اجتماع تنفيذي لهيئة القروض في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية حول مبلغ القرض الممنوح فاذا كان المبلغ لا يفوق 100 مليون يرسل إلي المديرية العامة، أما إذا كان مبلغ القرض يفوق 100 مليون يرسل إلي المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

2-3- التحليل المالي للملف:- تكون على مستوى قسم القروض في البنك وذلك بدراسة الوثائق والميزانيات المالية والمحاسبية المقدمة من طرف العميل، وهذا قصد معرفة ربحية أمواله وجدول حسابات النتائج المتوقعة وكذلك مدة استرداد رأس المال وذلك بحساب المؤشرات التالية:-

أ- <u>مؤشر الربحية(IR)</u>:- يعني كل وحدة نقدية مستثمرة كم يترتب عليها من إيرادات، ويجب أن تكون هذه النسبة **أكبر من 1** (وهذا حسب وجهة نظر البنك) وتحسب كما يلي:-

مؤشر الربحية(IR) = مجموع التدفقات النقدية / قيمة الاستثمار

ب- <u>فترة استرداد رأس المال (DRC)</u>:- وهي المدة اللازمة لاسترداد رأس المال وكلما كانت قصيرة كلما كان أفضل للبنك.

ت- جدول حسابات النتائج المتوقعة:- حيث يتم فيه وضع النتائج المتوقعة من المشروع وذلك حسب مدة المشروع (4 سنوات، 3 سنوات،....).

2-4- أجال معالجة ملفات القروض:- يجب على البنك أن يقوم باستعمال الوسائل المناسبة من أجل المعالجة السريعة لعمليات القرض الخاصة بالقطاعات الاستراتيجية مع السهر على الاحترام الدقيق لقواعد التقديم والسيطرة على الأخطار.

ويكون ترتيب أجال الرد على طلب الموافقة حسب نوع القرض كما يلي:-

أ- قروض الاستغلال:- أجل الرد على طلب القرض يكون في مدة 60 يوم.
ب-قروض الاستثمار:- أجل الرد على طلب القرض الاستثماري يكون في مدة 90 يوم، في المديرية 30 يوم، وفي الوكالة مدة 60 يوم.

3-الموافقة على منح القرض:- [1]

بعد موافقة المديرية الجهوية على منح القرض، ترسل وثيقة القبول للوكالة ويشرع في إتمام الإجراءات الباقية في منح القرض، وقبول الموافقة يعني اقتناع البنك بجدارة العميل للقرض المقدم له.

- ويتم فتح حساب بنكي للعميل.
- ثم يقوم العميل بوضع مبلغ مساهمته في الحساب البنكي الخاص مع تأكد البنك بذلك.
- بعدها ترسل الوثائق المطلوبة مع شهادة القبول للمديرية الجهوية للبنك من أجل المصادقة عليها.
- ثم يقوم البنك بوضع المبلغ في حساب العميل ويقوم بمنح شيك بمبلغ كدفعة أولية.
- ثم يقوم العميل بتقديم الفاتورة النهائية بعد مدة، والمبلغ المتبقي من القرض يقوم البنك بمنحه له كدفعة ثانية، يعني أن القرض يقدم على أقساط ودفعات متفق عليها بين البنك والعميل.
- بعدها يقوم العميل بتثبيت الضمانات الموجودة بالملف والمتفق عليها كضمان لصالح البنك.

ويقوم العميل بتسديد القرض على أقساط مثلا كل 3 أشهر، 4 أشهر، عام،.....الخ، والمبلغ المحدد لتسديد القرض يكون بالاتفاق بين البنك والعميل.

وعملية تسديد القرض بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسكرة تتم على 3 فترات كما يلي:-

3-1- فترة استهلاك القرض:- وهي المدة التي يتم فيها انقضاء أجل القرض واستهلاكه بصورة نهائية مثلا: 10 سنوات، 3 أشهر،.....الخ.

[1] معلومات مقدمة من طرف مصلحة القروض بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

3-2- فترة السماح:- هي المدة التي لا يتدخل فيها البنك تمام ويعطي الحرية للعميل في إتمام المشروع، وأكثر القرض التي يمنحها البنك والتي تتميز بفترة سماح كبيرة هي قرض التحدي مثلا فترة سماح عامين وتسديدها في 5 سنوات.

3-2- فترة تسديد القرض:- هي الفترة التي يقوم فيها العميل بتسديد القرض الذي حصل عليه من طرف البنك خلال 5 سنوات مثلا.

4-متابعة القرض:- وهي قيام البنك بمتابعة القرض وذلك بزيارات ميدانية لعين المكان ومراقبة سير العمليات والأشغال لمعرفة هل العميل يقوم بالصلاحيات المخولة إليه جيدا، ويستهلك القرض في مشروع مربح أو غير وربح، وأن هذا العميل يستطيع إرجاع قيمة القرض في الفترة المتفق عليها، وعند توقف العميل عن دفع قيمة القرض يقوم البنك كذلك بزيارات لمعرفة سبب التوقف عن ضخ الأموال.

أي أن البنك يقوم بالمتابعة من بداية منح القرض إلي ضخ الأموال إلي الفاتورات و إلي غاية نهاية القرض.

الفرع الثالث:- دراسة حالة بعض القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة بسكرة-

من أجل إيضاح أكثر الطريقة التي يتم بها منح القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة، عملنا على الحصول على قرضين استثماريين وقرض استغلالي حيث أن أغلب القروض الممنوحة من طرف الوكالة وأكثرها طلب من قبل العملاء هي قرض التحدي، وقرض الرفيق، قروض LANSEJ و سنتطرق هنا إلي دراسة حالة القروض التي تم الحصول عليها كما يلي:-

1-حالة قرضين استثماريين: - وتتمثل في قرض التحدي وقرض إيجاري (LEASING) للحصول على سيارة، وبالتالي نحن في صدد دراسة قرض قصير الأجل، وقرض متوسط الأجل كما يلي:-

1-1-حالة قرض التحدي:-

أ- تقديم المشروع:-

تقدم السيد " ع. ب" 58 سنة بطلب قرض التحدي بغرض إنشاء بيوت بلاستيكية وذلك سنة 2002، وعند استلام البنك ملف طلب السيد " ع. ب" ودراسة الملف بمختلف جوانبه من حيث الغرض والمدة، وجدول السداد وكذا الضمانات التي يمكن تقديمها، وبعد قبول الطلب قام البنك بزيارة ميدانية للأرض محل الدراسة المراد إقامة المشروع فيها للتأكد من صحة المعلومات المصرح بها والوثائق المقدمة لملكية الأرض ، وعليه تم قبول طلب القرض بقيمة 3.693.334.50 دج مدة سنة واحدة، حيث يتواجد محل الأرض بالحاجب- ولاية بسكرة- والمعلومات الأولية عن القرض الممنوح تتلخص في الجدول التالي:-

جدول رقم(04):– معلومات عن القرض

نوع القرض	المبلغ	مدة الصلاحية	تاريخ حد الاستغلال	تاريخ استهلاك الدين	تأخر جزئي	تأخر كلي	المعدل أو الهامش	معدل لجنة الالتزام
التحدي(قصير الأجل)	3.693.334.50	/	12 شهر	60 شهر	24 شهر	/	/	بدون معدل فائدة

المصدر:– وثائق مقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية– بسكرة–

والضمان المقدم للبنك هو رهن الأرض التي سيقام عليها النشاط الفلاحي.

وتتضمن اتفاقية القرض الضمانات والوثائق التالية:–

- ✓ الضمانات الحاصرة:– وهي الضمانات التي يطلبها البنك ويجب تقديمها حيث في حالة عدم وجودها لا يقبل أصلا طلب القرض ولا يتم منحه من طرف البنك وتتمثل في ما يلي:–
  - تعهد والتزام برهن العتاد غير المنقول عند الحصول عليه(البيوت البلاستيكية).
  - اتفاقية القرض.
  - تعهد القيام بالتأمين الشامل عند شباك التأمين المصرفي لوكالة بسكرة.
  - إمضاء على وصل الدفع.
  - المساهمة الشخصية بنسبة 10 % أي بمبلغ 410.370.50 دج.
  - مساهمة البنك بنسبة90 % أي بمبلغ القرض بنسبة 3.693.334.50 دج.
- ✓ الضمانات الغير حاصرة:– وتتمثل في الوثائق التي يجب على صاحب القرض أن يحضرها بعد منح البنك له مبلغ القرض وتتمثل في:–
  - وثيقة تثبت رهن العتاد.
  - الحصول على وثيقة من الصندوق الوطني لتأمين القروض الفلاحية (F.G.A) الذي يساهم في مساعدة الفلاحين، حيث تثبت هذه الوثيقة تسديد هذا الصندوق لمبلغ القرض في حالة عدم مقدرة العميل على سداد القرض في الوقت المحدد.

ب–دراسة المشروع:–

بعد ما قام السيد " ع. ب" بإحضار الضمانات والوثائق المطلوبة يوضح الجدول التالي هيكل استثمار الفلاح كما يلي:–

الجدول رقم(05):– هيكل الاستثمار والتمويل الوحدة: دج

التكلفة الاجمالية	مصـــدر الأمـــوال		السعر الإجمالي
	المساهمة الشخصية 10 %	التحدي 90 %	
البيوت البلاستيكية	110.770.50	996.934.50	**1.107.705.00**
المواشي 92	299.600.00	2.696.400.00	**2.996.000.00**
المجموع	**410.370.50**	**3.693.334.50**	**4.103.705.00**

المصدر:– وثائق مقدمة من وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بسكرة–

- ✓ وتتضمن أرض المشروع ما يلي:–
- أنها أرض ملكية.
- المساحة الإجمالية: 4(HA) و 13(ARE) و48(ca)
- ✓ أما من حيث الموجودات فتتضمن:–
- قناة واحدة للسقي.
- إصطبل واحد لتربية المواشي.

توقعات المشروع:– يتوقع هذا العميل الهدف من هذا القرض الحصول على النتائج التالية والموضحة في الجدول التالي:–

الجدول رقم(06):– توقعات المشروع

المعنيون بالعملية (الموجودات)	الكمية	الوحدة	سعر اتحادي (دج)	مجموع الحساب(دج)
–نعجة	88	رأس	32.100.00	2.824.8000.00
–كبش	04	راس	42.800.00	171.200.00
–بيوت بلاستيكية	05	وحدة	221.541.00	1.107.705.00
المجموع				**4.103.705.00**

المصدر:– وثائق مقدمة من طرف مصلحة القروض بالوكالة.

ج–جدول حسابات النتائج:– الجدول الموالي يمثل جدول حسابات النتائج المتوقعة كما يلي:–

الجدول رقم(07):– جدول حسابات النتائج

السنوات	1	2	3	4	5
التدفقات غير المخصومة	955.408	1.937.119	2.070.528	1696.377.33	2218.676.66
معدل الخصم (معدل الفائدة)	0.909090909	0.826446281	0.7513148	0.683013455	0.620921323
التدفق النقدي المخصوم	868.552.73	1.600.924.79	1.555.618.33	1.158.648.54	1.377.623.65
التدفق النقدي التراكمي	868.522.73	2.469.477.52	4.025.095.85	5.183.744.39	6.561.368.04

المصدر:–وثائق مقدمة من طرف مصلحة القروض بالوكالة.

ويحسب البنك مؤشر الربحية من خلال جدول حسابات النتائج كما يلي:–

حساب مؤشر الربحية (IR) = مجموع التدفقات / قيمة الاستثمار

= 4.103.705.00 / 6.561.368.04

= 1,598

وهذه القيمة أكبر من 1 وهذا يعني أن الدخل كافي لتسديد الالتزامات.

حساب مؤشر فترة استرداد رأس المال(DRC)= قيمة رأس المال / التدفق النقدي

= 4.103.705.00 / 4.103.705.00

= 3,13

وهذه القيمة أيضا صغيرة وكافية لاسترداد رأس المال.

ومن خلال ما سبق نستطيع القول أن هذا العميل قادر على إرجاع القرض في الوقت المحدد وذلك من خلال التحليل المالي لملف القرض السابقة .

1-2-حالة قرض استثماري إيجاري متوسط الأجل:-

تقدم السيد " ع. ع" مقاول بطلب قرض استثماري للحصول على سيارة من نوع (TOYOTA) وذلك بتاريخ 2002/02/27 ، وبعد الدراسة المالية والمحاسبية لملف القرض من مختلف جوانبه، وبعد قبول البنك لطلب القرض متوسط الأجل بقيمة 1.200.000.00 دينار جزائري مدة 6 سنوات بنسبة فائدة 6,5 % .

أ-موضوع الاتفاقية:- بموجب هذه الاتفاقية يمنح البنك للمقترض المذكور أعلاه قرض حسب الشروط الخاصة والعامة المحددة كما يلي:-

- ✓ الشروط الخاصة للقرض:- وتتضمن الضمانات الحاصرة والضمانات غير الحاصرة كما يلي:-
- الضمانات الحاصرة أو الاحتياطات الحاصرة:- وتتمثل في الوثائق التالية:-

-اتفاقية القرض.

-الامضاء والمصادقة على مجموعة السفاتج.

-التعهد والالتزام برهن السيارة المقتناة.

-التعهد و الالتزام بتحرير عقد التأمين الشامل متعدد الأخطار مع تفويض لفائدة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

-دفع المساهمة الشخصية.

-السجل التجاري والشهادة الجبائية والشبه الجبائية.

-توكيل لإعادة التأمين.

-الضمانات غير الحاصرة:-

- اكتتاب التأمين الشامل متعدد الأخطار مع تفويض لفائدة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- رهن العتاد المنقول عند الحصول عليه.

- ✓ الشروط العامة للقرض:- وتتمثل في تعهد المقترض اتجاه البنك بما يلي:-

-بأن موضوع هذا القرض سيخصص لتمويل مشروع المقاولة.

-المراقبة المستمرة من طرف البنك وذلك من خلال تقديم المقترض لصور مطابقة الأصل للميزانية السنوية، ووثائق الحسابات والملحقات وكذا تقرير محافظ الحسابات وتسهيل البنك كذلك من الزيارات التي يقوم بها أعوانه وكذا الدخول إلي المحلات التجارية ومراقبة التجهيزات،....الخ.

–وكل تأخير من طرف المقترض عن الوفاء بالدين يؤدي إلي توجيه إنذار بالدفع بسبب هذ التأخير مع خصم الفوائد، وتعهد المقترض بدفع كل 3 أشهر عمولة التعهد ومصاريف الملف المذكور في الشروط الخاصة.

–كل نزاع ناتج عن تسيير أو تنفيذ هذه الاتفاقية يخضع في حالة عدم التسوية الودية للمتابعة أمام الجهات القضائية المختصة.

وعند إتمام موضوع اتفاقية القرض بين البنك والمقترض من خلال الشروط السابقة الذكر يقوم المقترض بالإمضاء مع مدير البنك في الأخير على قبول المقترض بهذه الشروط بالاتفاق مع البنك.

ب–<u>الدراسة المالية للمشروع الممول</u>:–

لقد قدرت تكلفة التمويل الذاتي للمشروع بـــ 1.220.000.00 دج، أما في ما يخص مبلغ مساهمة البنك فقدرت البنك فقدرت بـــ 1.200.000.00 دج وبالتالي التكلفة الإجمالية تقدر بـــ 2.420.000.00 دج والجدول التالي يوضح بنية عن التمويل كما يلي:–

الجدول رقم(08):– جدول عن التكلفة الإجمالية للمشروع الوحدة: دج

التسمية	التمويل الذاتي	مساهمة البنك	الملاحظة
قرض الاستثمار	1.220.000.00	1.200.000.00	2420.000.00
المجموع	**1.220.000.00**	**1.200.000.00**	**2.420.000.00**

المصدر:– وثائق مقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة–

الجدول رقم (09):– جدول حسابات النتائج من 2011/01/01 إلي غاية 2011/12/31

العنـــوان		N		N- 1	
	النتيجة المصنعة	البيع(دج)	القرض(دج)	البيع (دج)	القرض(دج)
الانتاج المباع	اقراض من الخدمات				
	بيع من العمل		13721.684		13721.684
خفض سعر السلعة			3		
الصافي عن خفض سعر السلعة			13721687		
الانتاج المخزن أو الغير مخزن		2386000		1638000	
الاستثمار			115635		
I–المنتوج عن السنة المالية		**2270365**		**1638000**	
الموارد الأولية		7870210		8610749	
تكاليف أخرى				35974	
تكاليف التأجير		414000			
قسط التأمين		52719		72128	
الأجر المتوسط و الاتعاب		12000		10 000	
خدمات أخرى		331242		344015	
II–استهلاك عن السنة المالية		**8688180**		**272867**	
III–القيمة المضافة للاستثمار		**8688180**		**2072867**	
التعبئة من العمال		637853		703489	
الضريبة		294118		285620	
VI–الفائض الاجمالي عن الاستثمار			**1831171**		**1500825**
عمليات أخرى للتعبئة				1358	
وقف استهلاك للموجودات الثابتة		476773		202588	
V–النتيجة العملياتية			**1354398**		**1296879**
VII–النتيجة العادية (IV+V)					
النتيجة الصافية للسنة			**1354398**		**1296879**

المصدر:– وثائق مقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة بسكرة–

والجدول التالي يوضح تسديد الدين على دفعات من القيمة كما يلي:–

الجدول رقم(10):– تسديد الدين على دفعات من القيمة الوحدة: دج

العنوان	المجموع من بداية السنة المالية	المجموع عن السنة المالية(1)	خفض العناصر الخارجة	المجموع في نهاية السنة المالية	المجموع الضريبي عن السنة المالية (2)	الفارق (1)–(2)
التثبيت المادي	**1644035**	**476773**		**2120808**	**476773**	**0**
المجموع	**1644035**	**476773**		**2120808**	**476773**	**0**

المصدر:–وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بسكرة–

من المعطيات السابقة يمكن إعداد الميزانية الافتتاحية للمشروع وتتمثل في:–

الجدول رقم(11):– الميزانية الافتتاحية الوحدة:– دج

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
التثبيت المادي	3651756	رأس المال	6799587
تثبيتات أخرى	2200 017		
المخزون			
سندات على الاستثمار	162741		
سندات أخرى	2618310	ديون الاستثمار	5369204
المستحقات	7211443	ديون أخرى	944638
مجموع الأصول	15844267	مجموع الخصوم	13113429
		النتيجة	2730838
المجموع الإجمالي	**15844267**	**المجموع الإجمالي**	**15844267**

المصدر:– وثائق مقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية–بسكرة–

ج–<u>حساب ربحية البنك المتوقعة</u>:– من النتائج السابقة يعني أن العميل قد حقق أرباح، وبالتالي يمكنه تسديد الدين للبنك في الوقت المحدد، وهذا يعني أن البنك سيحصل على مبلغ القرض والفائدة، وبالتالي فإن البنك قد حقق ربحية من هذا المشروع وتأتي من الفرق بين العائد من القرض ومبلغ القرض كما يلي:–

$$S= a(i+1)^n$$

حيث:– i : معدل الفائدة $S =1.200.000,00((6,5/100)+1)^6$

a : مبلغ القرض = 1.200.000,00(1,65)

n : المدة S= 198599480,6 – 1.200.000,00

s : الربحية المتوقعة S-a = 198599480,6 – 1.200.000,00

ومنه = 78599480,56

ومنه العائد المحقق من المشروع هو: 78599480,56 دينار جزائري.

2-<u>دراسة حالة قرض استغلال</u>:- ويتمثل قرض الاستغلال الذي تم الحصول عليه في قرض الرفيق للزراعة (RFIG COMPAGNE) وسنتناوله كما يلي:-

2-1-<u>تقديم المشروع</u>:- تقدم السيد " ب. م" بطلب قرض الرفيق للزراعة لشراء بذور وأسمدة عضوية وكيميائية بقيمة 5 قناطير لكل منتوج في سنة 2014/03/03 ، وعند استلام العميل لطلب السيد ودراسة ملفه وجدول سداده للقرض، والوثائق والضمانات التي قام بتقديمها وقيمة القرض الذي تقدر بـــ 7.000.000.00 دج مدة سنة واحدة (9 أشهر لاستعمال القرض و3 أشهر لاستهلاك القرض)، بدون فوائد ويتواجد محل الأرض بلوطاية ولاية –بسكرة- ، والضمان المقدم للبنك هو رهن الأرض التي سيقام عليها المشروع وتتضمن اتفاقية القرض كذلك الوثائق التالية:-

- ✓ <u>الضمانات الحاصرة</u>:- وتتمثل في:-
  - إمضاء اتفاقية القرض بين العميل والبنك.
  - وثيقة التسجيل في صندوق الضمان الفلاحي (F.G.A).
  - إمضاء على مجموعة السندات لأمر الخاصة بالبنك، ولمعرفة شكل السند لأمر الخاص ببنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة- ،(**أنظر الملحق رقم(03)**).

    ويتضمن السند لأمر ما يلي:- المكان والسنة، مبلغ القرض بالأحرف والأرقام، اسم الزبون، رقم حسابه، الإمضاء، وطابع بريدي يكون بجانب الإمضاء.
- ✓ <u>الضمانات الغير حاصرة</u>:-
  - وثيقة التأمين الشامل على العقار أو الأرض المراد إقامة المشروع عليها.

    وتتضمن وثيقة القرض بعض الملاحظات تتمثل في:-
  - باستطاعة الزبون التسديد عن طريق الشيك لمستحقاته اتجاه البنك، أو عن طريق ممول.

2-2- <u>دراسة المشروع من طرف البنك</u>:- وتتضمن أرض المشروع على ما يلي:-

- أنها أرض لملك.

- مساحتها الإجمالية 35 هكتار.
- قناة واحدة للسقي.

وسيقيم هذا المشروع في مساحة:– 2 هكتار

جدول رقم (12):– توظيف الأموال

توظيف أموال المشروع			
طبيعة الاستثمار	الكمية	الوحدة	السعر الإجمالي
–شراء سماد عضوي –شراء بذور –شراء مبيدات –شراء مواد كيميائية –شراء أنابيب	1200 09 15 90 30	4,500 58,120 3,600 5,500 7,000	5.778.000,00 612.003,60 57.780,00 495.000,00 210.000,00
السعر الإجمالي للمشروع القرض المطلوب			7.152.783,60 7.000.000,00

المصدر:– وثيقة مقدمة من طرف مصلحة القروض بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –بسكرة–

المطلب الثاني:– إدارة المخاطر ودراسة تعثر القروض بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية– بسكرة–

لا تنتهي العملية الائتمانية عند منح القرض والموافقة عليه من السلطات المختصة بالبنك بل تنتهي عند استرداد البنك لقيمة التسهيلات الائتمانية التي منحها لعملائه بالإضافة إلي الفوائد المستحقة عليها والمحددة مقدما.

كما أن تلقي البنك لعدد كبير من طلبات القروض لا يعني تمويلها جميعها فبالرغم من أن البنك يهدف إلي تحقيق أقصى ربح من خلال تمويل أكبر عدد من الملفات والاستفادة من أسعار الفائدة الناجمة عنها.

إلا أن تخوف البنك من مخاطر عدم التسديد تجعله يتبع سياسة متشددة عند اتخاذ القرار الائتماني وذلك عن طريق رفض العديد من الطلبات والملفات المقدمة.

<u>الفرع الأول</u>:– تسيير مخاطر القروض بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسكرة

يتعرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة للعديد من المخاطر التي تواجهه وخصوصا مخاطر عدم التسديد ولذلك وجب عليه تسييره لجميع المخاطر التي يتعرض لها مع الجهات الرقابية للبنك المركزي للحد منها وهذا ما سنتناوله في ما يلي:–

1-<u>المخاطر التي يواجهها بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة بسكرة</u>- :- [1]

وأكثرها مخاطر القروض أي عدم السداد وتتمثل المخاطر التي يواجهها في :

1-1-مخاطر البعد:- وتتمثل في تلف السلعة مثلا في طريق وصولها إلى المكان المخصص لها إما بسبب طول الطرق أو الكوارث الطبيعية .....الخ.

1-2-مخاطر اللغة:- بمعنى تعامل البنك مع عملاء من بلد اخر وذلك عند ارسال هذا العميل للوثائق وعادة ما تحدث أخطاء في ترجمتها وبالتالي يحدث هذا النوع من الخطر .

1-3-مخاطر البلد:- هي مخاطر تنتج عن احتمالية التعرض للخسارة نتيجة التعامل مع أحد العملاء في بلدان مختلفة وككون هذا البلد يعاني من عدم استقرار في الوضع السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي ، بعدم المقدرة على سداد الالتزامات .

1-4-مخاطر العملة:- نتيجة التغير المستمر في أسعار الصرف.

والخطر الأهم والأكبر الذي يتعرض له البنك يتمثل في:-

1-5-خطر عدم السداد:- يعتبر من أكثر المخاطر التي يتعرض لها بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة بسكرة-، ويتمثل في عدم مقدرة العميل على سداد التزاماته اتجاه البنك في الوقت المحدد وذلك للأسباب التالية:-

- التهرب:- بمعني عدم رغبة العميل في سداد قيمة القرض.
- العجز:- وذلك لأسباب مباشرة أو غير مباشرة مثل تلف السلعة، عدم تحصيل قيمة القرض، أخطار طبيعية....الخ.
- تحويل القرض:- حيث يقوم العميل ببيع الدين واستبداله بخدمة أو شيء أخر بمعني تحويله لغرض ومكان أخر غير الغرض الذي كان موجه إليه.
- عدم قبول العميل للفوائد حسب الوازع الديني.

والسبب في تعرض البنك لمخاطر عدد السداد لأنه يقوم بمنح قروض أكبر من حجم الودائع المودعة لديه.

ومخاطر عدم السداد من طرف العميل يقوم البنك بتقييمها في حالة كبر حجم المبلغ الغير مسدد ويقوم البنك بوضع مؤونة مخصصة له تخرج من ميزانية البنك كما يلي:-

[1] معلومات مقدمة من مديرية تسيير مخاطر القروض وما قبل المنازعات، مقابلة مع المدير في مكتبه يوم 2014/04/15 على الساعة 12:50.

- في حالة عدم تسديد العميل للقسط الأول:- تكون قيمة مؤونة البنك 0 % وبالتالي هنا يضع البنك احتمال أن العميل قد نسي وقت السداد فيقوم البنك بإرسال وثيقة استدعاء له.
- في حالة عدم تسديد العميل للقسط الثاني:- تكون قيمة المؤونة 30 % أي زيادة في قيمتها، وزيادة المؤونة تعرض البنك لمخاطر النقص في السيولة.
- في حالة عدم تسديد للقسط الثالث:- تكون قيمة المؤونة 50 % بمعني عدم وجود أمل من تسديد العميل للقرض.
- في حالة عدم تسديد العميل للقسط الرابع:- وهي الحالة الأخيرة وتكون قيمة المؤونة 100 % وهي الحالة الميؤوس منها ويتخذ البنك هنا الإجراءات القانونية في حق هذا العميل، وهذا ما يعرض البنك للخطر لأن المؤونة تخفض من نتيجة البنك وتعرضه للمخاطر أي نقص بقيمة 100 % من نتيجة البنك.

2-كيفية مواجهة المخاطر ببنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة بسكرة- وتأثيرها على قرار منح القروض: - يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة بسكرة- بعدة إجراءات وقائية لمواجهة مخاطر القروض وتتمثل في:-

2-1- الإجراءات القبلية:- يتخذها البنك قبل منح القروض وتعمل على الحد والتقليل من مخاطر القروض وتتمثل في:-

- فرض ضمانات عينية(رهن حيازي-عتاد- ألات...الخ) لتغطية القروض الممنوحة.
- فرض ضمانات شكلية تتمثل في التأمين على المعدات وضد مختلف المخاطر(السرقة-حريق-كوارث طبيعية...الخ).
- اللجوء إلي صناديق الضمانات.

ويجب على البنك كذلك القيام بما يلي:-

- دراسة للميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج للعملاء لمعرفة ربحه أو خسارته.
- دراسة وضعيته في السوق.
- تقديمه للميزانيات الافتراضية للسنوات القادمة لمعرفة استطاعته على تسديد القرض في الوقت المحدد.

2-2- الإجراءات البعدية:- يعد الوقوع في الخطر يقوم البنك بتنفيذ إجراءات التحصيل سواء كانت ودية أو عن طريق القضاء كما يلي:-

أ–الإجراءات الودية:– بمعني تسديد العميل لمبلغ القرض أو إعادة جدولة الدين (تسديده على أقساط).

ب–اللجوء إلي صناديق الضمانات من أجل التعويض عن العميل بتسديدها لقيمة القرض.

ج–عن طريق العدالة:– وذلك بالحجز على الضمان أو بيعه في المزاد العلني.

وهذه الإجراءات تعطينا فكرة على قرار منح الائتمان من عدمه، يعني أن الضمانات تعمل على التقليل من المخاطر.

حيث يمكننا القول أن هناك تأثيرا مباشرا بين مخاطر القروض وقرارات منحها، وذلك من خلال تحليلنا لموارد واستخدامات البنك حيث كلما زاد حجم الودائع (الموارد) كلما زاد البنك في منحه للقروض (الاستخدامات) بشتي أنواعها، وهذا ما يؤدي إلي زيادة القروض الغير مسددة يعني زيادة الخطر، وبالتالي يقوم البنك بتشكيل مؤونات اتجاه هذه المخاطر، وهذا ما يؤدي إلي نقص ربحية البنك وبالتالي نقص في منح الائتمان والعكس صحيح، بمعنى هناك علاقة طردية بين المخاطر وقرار منح الائتمان.

3–<u>التنسيق مع الهيئات الرقابية للبنك المركزي</u>:– من بين الهيئات الرقابية التي وضعت لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك والمتمثلة في:–

3–1– <u>مركزية المخاطر</u>:–

تلتزم وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالتصريح الفصلي (كل ثلاث أشهر) بمركزية المخاطر عن كل القروض الممنوحة للعملاء والتي تفوق قيمتها مليوني دينار، حيث لا يمكن للبنك أن يمنح قروض لعملاء جدد دون الاستعلام لدي البنك المركزي والتي تمتلك نظريا كل المعلومات المتعلقة بالقروض لهذه العملاء من بنوك أخرى.

حيث يرسل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوثيقة تسمى " **Déclaration Bénéficier de crédit** " **(أنظر الملحق رقم (04)).**

وترسل هذه الوثيقة إلي مصلحة مركزية المخاطر الموجودة في مديرية البنك المركزي للاستعلام عن العميل الطالب للقرض حيث تقوم هذه المصلحة بالبحث عن العميل في قوائم لديها تخص جميع العملاء الممنوح لهم القروض وتحصل وكالة بنك الفلاحة والتنمية من خلال مركزية المخاطر على العديد من المؤشرات التي تساعده في اتخاذ قرار منح الائتمان وعدم الوقوع في المخاطر ومن بينها:–

- حجم مديونية العميل لدى الجهاز المصرفي .
- نوعية التسهيلات الممنوحة له من قبل البنوك الأخرى.

- مدي وجود تجاوزات في مجال السقوف الائتمانية الممنوحة له.
- مدى الملائمة ما بين الائتمان الحاصل عليه وحجم نشاطه.

ومهمة مركزية المخاطر أنها تمنع نزيف أو تسرب القروض من الأشخاص الذين كانوا في وضعية حرجة.

3-2- عوارض الدفع:- [1]

وهي عبارة عن هيئة في البنك مكلفة بمراقبة وسائل الدفع (الشيكات) والقضاء على ظاهرة إصدار الشيكات بدون رصيد من طرف أشخاص إلي أشخاص أخرين كوسيلة لتسديد الدين.

فمثلا في حالة دفع عميل لأخر شيك مقابل أدائه له لخدمة كتسديد ويكون رصيد هذا العميل سالب أي غير ممول يقدم البنك للشخص الطالب للأموال شهادة عدم التحصيل أو الوفاء، وبالتالي يصبح هذا العميل في وضعية حرجة ويجب متابعته قضائيا حيث يقوم البنك بوضع أمر بالتسوية اتجاهه.

ويقوم البنك في هذه الحالة بإخطار هذه الهيئة المتواجدة في البنك المركزي بكل الحوادث المتعلقة بالمدفوعات بإرساله لوثيقة خاصة تتضمن أسماء هؤلاء العملاء إلي هذه الهيئة والتي تقوم بدورها بنشر قائمة تتضمن أسماءهم وصفاتهم إلي جميع البنوك بعدم التعامل معهم ومنعهم من التصرف بالشيكات مدة 5 سنوات كحد أقصى، وقد تصل العقوبة إلي السجن.

الفرع الثاني:- تعثر القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة بسكرة–

1-أسباب تعثر القروض بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –بسكرة– :- [2]

تتعدد أسباب تعثر القروض بالرغم من كافة الإجراءات والاحتياطات المتخذة من قبل الوكالة ومن أهم هذه الأسباب:-

- ارتفاع مفاجئ في أسعار الفائدة مما يؤدى إلي عدم قدرة العميل على السداد.
- نقص السيولة.
- سوء في المبيعات.
- عدم المتابعة المستمرة لدفع الأقساط لتسديد قيمة القرض في الوقت المناسب.
- ارتفاع سعر المواد الأولية.
- توقف المشروع لأسباب غير إرادية مثل الوفاة.
- فرض ضرائب مرتفعة في بداية المشروع مما يؤدي بالعميل إلي التماطل في التسديد.

[1] معلومات مقدمة من مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات بالمديرية الجهوية ، مقابلة في مكتبه يوم 2014/05/06 على الساعة 11:50.

[2] معلومات مقدمة من نيابة المديرية المكلفة بتسيير مخاطر القروض وما قبل المنازعات بمديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- تغيرات في أسعار الصرف فالارتفاع يؤدي إلي عدم المقدرة على الدفع.
- المنافسة بين العملاء في نفس السلع والذي يؤدى إلي ارتفاع الأسعار.
- تهرب العميل من الدفع.

2-دراسة قرض متعثر بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – بسكرة– :- [1]

أخذنا حالة من قرض متعثر ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وتكون حالات التعثر خاصة في الرهون (رهن منقول، رهن عتاد،...) بمعني في جميع الرهون العقارية خاصة، وكذلك في حالة الديون المشكوك في تحصيلها الناتجة عن عدم التسديد حيث يكون حساب العميل في هذه الحالة مدينا وفي وضعية حرجة، أو في حالة وصول قسط من أقساط القرض وحساب العميل لم يكن ممول، حيث كان عدد الديون المشكوك فيها 307 زبون بمبلغ 336.523.393.03 مليون دينار جزائري بمؤونة قدرها 30 % لأنها تنقص نتيجة البنك وتعرضه للمخاطر.

2-1- تقديم القرض المتعثر:-

تقدم السيد " ر. ح" بطلب قرض في إطار دعم فلاحي وذلك سنة 2005 ودراسة مختلف جوانبه من حيث الغرض والمدة، حيث قام بوضع ضمان تعهد والتزام لرهن الأرض التي سيزاول فيها النشاط ، وأخذ قرض بقيمة 6.831.175,00 دج في مدة 12 سنة بقيمة فائدة 6,5 % ، ولم يفي بالوعد ولم يتصل بالبنك ولم يسدد أقساط القرض ولم يأتي بالرهن حيث وصلت الفائدة على القرض الممنوح له إلي 8,5 % ومبلغ 4.488.787,94 دينار جزائري حاليا أي بنسبة تأخير 2 % .

وسبب تعثر هذا القرض هو عدم رغبة العميل في تسديد القرض وهروبه إلي خارج الوطن بالإضافة إلي أن الرهن الذي جاء في العقد (رهن الأرض) كان قد قام ببيعه إلي عميل أخر وهو عميل لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

3-الإجراءات اللازمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمواجهة التعثر:-

تقوم وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالعديد من الإجراءات لمواجهة التعثر وذلك عن طريق إرسال هذا الملف ودراسته إلي مصلحة النزاعات والتي تقوم بالإجراءات التالية:-

- أول إجراء تقوم به مصلحة النزاعات هو إرسال استدعاء أول (convocation) للعميل فإذا لم يلبي هذا الاستدعاء الأول يرسل له استدعاء ثاني في أجل لا يتعدى 15 يوم من تاريخ إرسال هذا الاستدعاء. (أنظر الملاحق).

[1] معلومات مقدمة من مصلحة المنازعات بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – بسكرة–

- وكل تأخير عن الوفاء بالدين يؤدي إلي توجيه إنذار ثالث بالدفع يتضمن مدة 6 أشهر.
- عند عدم انصياع العميل لكل هذه الاستدعاءات يقوم البنك بمرحلة أخيرة وهي المتابعة القضائية والحجز على الحساب وإرسال وثيقة الحجز إلي الحساب وإرسال وثيقة الحجز إلي جميع البنوك والوكالات في مدة 8 أيام، وطلب معلومات عن الأملاك التي تخصه في الحفظ العقاري ويحجز عليها البنك مقابل القرض الذي منحه إياه.

وتسمى وثيقة الحجز بـــ " **saisies arrêts** " وشكلها يكون كما في الملحق **(أنظر الملحق رقم(05))**.

خلاصة الفصل:

من خلال قيامنا بدراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR – وكالة بسكرة– ، قد حاولنا الإلمام بالمعلومات التي سبق إدراجها ضمن الجزء النظري ،حيث توصلنا من خلال هذا الفصل إلي النتائج التالية:–

- يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة العديد من الخدمات لصالح العملاء.
- تطور حجم القروض الممنوحة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية من سنة(2012 إلي غاية 2013) وبنسبة كبيرة وهذا يدل على زيادة عدد تمويلات البنك المقدمة للعملاء من سنة إلي أخرى.
- هناك تنوع من حيث القروض المقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية واختلاف كل قرض من حيث الضمانات وسعر الفائدة.
- يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على عدد من الخطوات في منحه للقروض وبالتالي تساعده في عملية صناعة قرار الائتمان.
- في حالة عدم انصياع العملاء لطلبات البنك وعدم تسديده للقرض الممنوح له تعرضه إلي المتابعة القضائية.

وبالرغم من الاحتياطات والإجراءات التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة عند اتخاذه لقرار منح الائتمان إلا أن الخطر يبقي مصاحبا للقرض إلي أن يقوم باسترداده من قبل المقترضين.

تعتبر الودائع هي المصدر الرئيسي للبنك التجاري والائتمان هو مصدر تلك الأموال حيث يسعى من خلالها إلي تحقيق مجموعة من الأهداف بعيدة المدى يتم التخطيط لها وخصوصا هدف الحصة السوقية.

إلا أنه لا يوجد عمل مصرفي دون مخاطر وخصوصا مخاطر الائتمان التي تمثل أساس المخاطر الجوهرية التي تعترض القرار الائتماني حيث يسعى البنك لتفاديها وتجنبها قدر الإمكان من خلال استراتيجية إدارة المخاطر التي تعمل على التقليل والحد منها .

لذا نجد أن هدف البنك التجاري قد اتجه في الوقت الحاضر إلي الموازنة بين اعتبارات السيولة والربحية من خلال منح الائتمان الذي يتوقف على مجموعة من العوامل والخطوات المساعدة في تقييم كل عملية ائتمان مقدمة والغاية منها الوصول إلي قرار ائتماني مناسب والتقليل من حالات التعثر الائتماني.

فدراسة عناصر تحليل الائتمان تلعب دورا كبيرا في اتخاذ قرار منح الائتمان والغاية منها تحديد مدى توافر القدرة لدي العميل على تسديد الالتزامات من جهة، والتقليل من القرارات الائتمانية الخاطئة من جهة أخرى، وبالتالي تعمل على قياس قدرة المقترض على خدمة الديون المترتبة عليه من خلال اتباع سياسات احتياطية تتمثل في عملية التحليل المالي وكذا الحصول على ضمانات مختلفة كفيلة بتغطية الخطر في حال وقوعه.

وعلى هذا الأساس قد اخترنا بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك BADR وكالة بسكرة من خلال إسقاط ما تم التطرق إليه من ائتمان ومخاطر.

نتائج اختبار الفرضيات:

- يعتبر القرار الائتماني بمثابة الترجمة الأخيرة والحقيقية للجهود التسويقية التي يبذلها البنك تحقيقا لأهدافه، إذ لا يستطيع البنك إنجاز أهدافه دون استراتيجية شاملة وواضحة تنطوي تحتها استراتيجية تسويقية وبالتالي يترجم ذلك كله قرارات ائتمانية تسعى إلي تحقيق أهداف البنك وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- تعتبر إدارة المخاطر البنكية وسيلة فعالة للحد والتقليل من المخاطر على ضوء نظم وأساليب رقابية وإدارية صارمة تضمن للبنك تحديد أوضح لتلك المخاطر وتصنيفها وبالتالي تساعد صانع القرار الائتماني على اتخاذ القرارات المناسبة بمنح الائتمان وبالتالي صحة الفرضية الثانية.
- بما أن عملية اتخاذ قرار منح الائتمان تحتاج عادة إلي تقييم العوامل المختلفة المؤثرة على هذا القرار وتطلق على هذه العملية عادة تحليل الائتمان حيث يسعى البنك من خلالها إلي تقييم مصادر المخاطر التي يتوقعها البنك والتي قد تعوق القدرة على سداد القروض الممنوحة خلال الفترة المتفق عليها وبهذا تكون الفرضية الثالثة أيضا صحيحة.

- يركز بنك BADR في صناعة قرار منح الائتمان أساسا على تحليل الإقراض وذلك من خلال وسيلتين الأولى تتمثل في تقييم الجدارة الائتمانية (قدرة المقترض على سداد الالتزامات الممنوحة له) عن طريق الاستعلام الائتماني والمقابلة اللذان يمثلان البوابة الرئيسية لصناعة القرار الائتماني، والثانية تتمثل في تقييم وقياس المخاطر الائتمانية من خلال التحليل المالي لملف القرض والذي يمكن من خلاله الإحاطة بكل ما يمكن أن يتعرض له البنك من مخاطر عندما يتخذ القرار الائتماني بالموافقة على منح الائتمان أو رفض الطلب، وهذا ما يمكن صانع القرار الائتماني من اتخاذ القرار المناسب وفي الوقت المناسب وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

نتائج الدراسة:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع ومن خلال الدراسة التفصيلية التي تضمنتها مختلف فصول البحث، تم التوصل إلي النتائج التالية:-

- أن الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية هي منح الائتمان والتي يسعي من خلالها إلي تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك .
- هناك تكامل بين الاستراتيجية التسويقية والاستراتيجية الشاملة للبنك حيث عند حدوث خلل في أي منهما يؤدي إلي التأثير بالسلب على تحقيق أهداف البنك.
- أن المخاطر لصيقة بالعمل المصرفي باختلاف أنواعها ولا يمكن التخلص منها لأنها ملازمة للعمل المصرفي.
- أن الاستراتيجية المثلي في مجال إدارة المخاطر البنكية هي محصلة لاستخدام تقنيات وأدوات للتحوط من المخاطر وبالتالي صناعة قرار ائتماني سليم.
- يتم صنع القرار الائتماني في إطار الالتزام بضوابط ومحددات السياسة الائتمانية للبنك وعدم التعارض معها وصولا في النهاية إلي تحقيق الأهداف التي يسعي البنك إلي تحقيقها.
- يمنح قرار الائتمان لمن تتوافر لديه الجدارة الائتمانية بالإضافة إلي التحليل المالي ويدعمها استعلام جيد ومستندات لا شبهة فيها.
- يواجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية المخاطر عن طريق العديد من الإجراءات التي من بينها إتباع مبادئ الإقراض ، ودراسة الضمانات دراسة قبلية وبعدية، والتأمين على القروض.

الاقتراحات والتوصيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها يمكننا اقتراح عدة توصيات تتمثل في:

- التزام العميل بكافة الشروط والاجراءات اللازمة والضرورية لمنح الائتمان.

- الحرص على أخذ الضمانات اللازمة والقيام بالتحليل المالي الجيد.
- ازدياد دور الرقابة من طرف البنك المركزي من خلال مركزية المخاطر.
- تكوين وتأطير صانعي قرار الائتمان مما يحقق أهداف البنك والتقليل من المخاطر.
- الابتعاد عن الأساليب الغير مشروعة في منح الائتمان.

أفاق البحث:

في نهاية هذا البحث نحاول فتح أفاق الدراسة أمام الباحثين لإثراء هذا الموضوع اكثر وللإلمام بجميع جوانبه لأنه جد واسع، لهذا السبب مقترح المواضيع التالية لتكون بمثابة إشكاليات لبحوث جديدة نذكر منها:-

ـــ دور المخاطر البنكية بصناعة قرارات الائتمان في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك .

ـــ إدارة مخاطر القروض في البنوك الجزائرية.

ـــ استراتيجيات إدارة المخاطر في البنوك التجارية.

وفي الأخير نرجو أن نكون قد ألممنا بجزء من جوانب الموضوع، إذ أننا ندرك تماما أن هذا البحث لا يزال يحتاج إلي المزيد من التحليل والدراسة، ونرجو أن تكون هذه المحاولة قد فتحت الطريق أمام غيرنا لإكمال كل نقص وسد كل الفراغ، وأن نكون قد وفقنا في دراسة هذا البحث بالشكل الذي يحقق النفع للباحثين في المستقبل.

I ــ قائمة المراجع باللغة العربية :-

أ ــ الكتب:-

ــ أحمد حشيش، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مصر، دار الجامعة الجديدة، الطبعة 3،1996.

ــ أحمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية**، مصر، الدار الجامعية،2002-2003.

ــ أحمد غنيم، **صناعة قرارات الائتمان في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك**، مصر، دون دار نشر، 2002.

ــ أحمد فريد مصطفى، محمود عبد المنعم عفر، **الاقتصاد النقدي والمصرفي-بين النظرية والتطبيق**، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2005.

ــ أسامة محمد الفولي، مجدي شهاب، **مبادئ النقود والبنوك**، الإسكندرية، الدار الجامعية الجديدة، 1999.

ــ الدوري زكريا، يسري السامراني، **البنوك المركزية والسياسة النقدية**، الأردن، دار الباروزي العلمية، 2006.

ــ الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2003.

ــ حامد أسامة كامل عبد الغني، **النقود والبنوك**، دون ذكر بلد النشر، مؤسسة الوارد العالمية للشؤون الجامعية، 2006.

ــ حربي محمد عريفات، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية**، الأردن، دار وائل للنشر ، 2010.

ــ حربي محمد عريفات، سعيد جمعة عقل، **التأمين وإدارة المخاطر**، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008.

ــ حسين هاني، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الأردن، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2003.

ــ حمزة محمد الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، الأردن، مؤسسة الوراق، 2002.

ــ خالد أمين عبد الله، حسن سعيد سعيدان، **العمليات المصرفية الاسلامية-الطرق المحاسبية الحديثة-** ، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع،2008.

ــ زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، عمان، دار وائل للنشر، 2000.

ــ زياد رمضان، محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الائتمان**، مصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008.

ــ زينب حسين عوض الله، **اقتصاديات النقود والمال**، مصر، الدار الجامعية الجديدة، 2007.

ــ سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009.

ــ سعيد سامي الحلاق ، العجلوني محمود محمد، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، الاردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2010.

ــ سلمان أبو ذياب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1996.

ــ سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، الاسكندرية، منشاة المعارف، 2005.

ــ سوزان سمير ذيب، **إدارة الائتمان**، الأردن، عمان، دار الفكر، 2012.

ــ سيد عبد الفتاح صالح حسن، **منهج محاسبي مقترح لإدارة المخاطر المصرفية في ضوء حوكمية تكنولوجيا المعلومات مع دراسة حالة المنظمة العربية للتنمية الإدارية**، مصر، دون دار نشر، 2010.

ــ شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 5،2011.

ــ شحاتة صلاح إبراهيم، **ضوابط منح الائتمان من منظور قانوني ومصرفي**، مصر، دار النهضة العربية، 2009.

ــ صلاح الدين حسن السيسي، **القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني**، مصر، عالم الكتب، 2003.

ــ ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، الجزائر، دار الفكر، 1993.

ــ طارق طه، **إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفي**، مصر، دون دار النشر، 2000.

ــ طارق طه، **إدارة التسويق**، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2008.

ــ طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر(أفراد، شركات، بنوك،..)**، مصر، الدار الجامعية، 2003.

ــ طارق عبد العال، **تقييم البنوك التجارية– تحليل العائد والمخاطرة**– ، مصر، الدار الجامعية، 2001.

ــ طلعت أسعد عبد الحميد، **أساسيات إدارة البنوك**، مصر، مكتبة عين شمس، 1997.

قائمة المراجع

ـــ عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، لبنان، دار الجامعة الجديدة، 2004.

ـــ عاطف جابر طه، **تنظيم وإدارة البنوك**، الإسكندرية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، 2008.

ـــ عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.

ـــ عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، مصر، الدار الجامعية، 2000.

ـــ عبد الرحمان يسري أحمد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مصر، الدار الجامعية، 2003.

ـــ عبد السلام أبو قحف، **الادارة الحديثة في البنوك التجارية**، مصر، الدار الجامعية، 2004.

ـــ عبد الغفار حنفي، **الإدارة الحديثة للبنوك التجارية**، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1993.

ـــ عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **تنظيم وإدارة البنوك**، مصر، المكتب العربي الحديث، 2000.

ـــ عبد المطلب عبد الحميد ، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مصر، الدار الجامعية، 2001.

ـــ عبد المطلب عبد الحميد، **الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية**، مصر، الدار الجامعية، 2009.

ـــ عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 1999.

ـــ عبد الوهاب أحمد يوسف، **التمويل وإدارة المؤسسات المالية**، الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع،2008.

ـــ عبد الوهاب نصر علي، شحاتة شحاتة، **مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية**، مصر، الدار الجامعية، 2007-2008.

ـــ عزمي أسامة سلام، شقيري نوري موسي، **إدارة الخطر والتأمين**، عمان، دار حامد للنشر والتوزيع، 2007.

ـــ عوض بدير الحداد، **تسويق الخدمات المصرفية**، القاهرة، البيان للطباعة والنشر،1999.

ـــ فريد النجار، **إدارة منظمات التسويق العربي والدولي**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1998.

ـــ قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار**، الأردن، دار الثقافة، الطبعة 2، 2012.

ـــ محسن أحمد الخضيري، **الديون المتعثرة-الظاهرة الأسباب العلاج-** ،الأردن، إيتراك للنشر والتوزيع، 1997.

ـــ محمد الفيلالي، عبد الرزاق شحاته، **محاسبة المؤسسات المالية-البنوك التجارية وشركات التأمين-** ، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2009.

ـــ محمد توفيق البلقيني، جمال عبد الباقي واصف، **مبادئ إدارة المخاطر والتأمين**، دون بلد نشر، دار الكتب الأكاديمية، 2004.

ـــ محمد جاسم الصميدعي، **مداخل للتسويق المتقدم**، الأردن، دار زهران،2000.

ـــ محمد دويدار، أسامة محمد الفولي، **مبادئ الاقتصاد النقدي**، دون بلد النشر، الدار الجامعية الجديدة،2003

ـــ محمد سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، قسنطينة، بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2003.

ـــ محمد سمير أحمد، **الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية**، دون بلد نشر، دار المسرة للنشر والتوزيع والطباعة،2009.

ـــ محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، مصر، منشأة المعارف، 1997.

ـــ محمد محمود الصيرفي، **ادارة المصارف**، مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،2007.

ـــ محمد محمود عبد ربه، **قياس تكلفة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية**، مصر، الدار الجامعية، 2000.

ـــ محمود حسن صوان، **أساسيات العمل المصرفي الاسلامي**، الأردن، دار وائل للنشر، 2001.

ـــ محمود داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**، عمان، دار الفكر، 2013.

ـــ محمود سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، مصر، الدار الجامعية الجديدة، 2005.

ـــ محمود عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، لبنان، دار النهضة العربية، 2002.

ـــ مصطفي رشدي شيحة، **النقود والمصارف والائتمان**، مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999.
ـــ ضياء مجيد الموسوي ، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2002.

ـــ منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية-مدخل اتخاذ القرارات-** ، مصر، مركز الدلتا للطباعة والنشر، الطبعة 3، 2000.

ـــ منير إبراهيم هندي، **الادارة المالية مدخل تحليل معاصر**، مصر، المكتب العربي، الطبعة 4 ، 1999.

ـــ ناجي معلا، **الأصول العلمية للتسويق المصرفي**، عمان، دار الصفاء، الطبعة 3، 2007.

ـ هشام الباسط، **الاتجاهات الحديثة في السوق المصرفي**، بيروت، اتحاد المصارف العربية، 1988.

ب ـ <u>الرسائل و الأطروحات</u>:-

ـ بحري هشام، **تسيير رأس المال في البنك- دراسة حالة بنك القرض الفلاحي-**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006.

ـ بوسنة محمد رضا، **التسويق المصرفي كاستراتيجية للبنوك في ظل التحرير المصرفي-دراسة حالة البنك التجاري الجزائري-**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008-2009.

ـ تومي إبراهيم، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل-دراسة حالة بنك Badr والشركة العربية الجزائرية للاعتماد الايجاري**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007-2008.

ـ خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية-دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية- حالة بنك البركة وBadr** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008-2009.

ـ زيدان محمد، **دور التسويق في القطاع المصرفي-حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.

ـ شيلي وسام، **مقررات بازل (2) ومتطلبات تطبيقها في البنوك التجارية-دراسة تجربة لبنان**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة،2009-2010.

ـ عبد الجليل بوداح، **استخدام الأنظمة الخيرة في مجال اتخاذ قرار منح القروض البنكية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة منتوري، قسنطينة،2006-2007.

ـ عبدلي لطيفة، **دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012.

ــ كريم زرمان، **التوقع بخطر قرض البنك التجاري باستخدام نموذج ذي متغيرات كمية –دراسة على مستوى وكالة القرض الشعبي الجزائري–البانوراميك–قسنطينة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، 2007–2008.

ــ كريمة حبيب، **دراسة وتقييم الرقابة على الائتمان–دراسة حالة الجزائر 1990–2005**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة،2007–2008.

ــ لعراف فائزة، **مدي تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع إدارة أعمال، جامعة المسيلة، 2009–2010.

ــ محمد أيت محمد، **دراسة المزيج التسويقي للخدمات المصرفية حالة LAKNEP وBank / Algérie** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية، فرع التسويق، جامعة الجزائر،2008–2009.

ــ معارفي فريدة، **جودة الخدمات المصرفية وعلاقاتها بتنافسية البنوك في ظل إدارة الجودة الشاملة– دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007–2008.

ــ منصوري علي، **دور نظام الرقابة الداخلية في التحكم في مخاطر القروض المصرفية–دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2007–2008.

ج ــ <u>الملتقيات والمؤتمرات والبحوث</u>:–

ــ أمال كمال حسن البرزنجي، خلود وليم جاسم العكيلي، "**إدارة الخطر وأثرها في الخدمات السياحية والفندقية –دراسة ميدانية في فنادق–**"، ورقة مقدمة من طرف قسم السياحة وإدارة الفنادق، كلية الغدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2007.

ــ أنمار أمين البراوي، عبد الغفار حسن المعماري، ورقة عمل مقدمة إلي المؤتمر الدولي السابع حول: "**مخاطر التغير في سعر الصرف في جذب FDI لعينة من الدول**"، جامعة الزيتونة، الأردن،2007.

ــ أيت مختار عمر، وبوشعور محمد حريري، **تسيير المخاطر في البنوك**، مداخلة مقدمة للملتقي الدولي الثالث حول:" استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات–الافاق والتحديات–"، جامعة شلف، أيام: 25–26 نوفمبر 2008.

قائمة المراجع

ــ بن علي بن عزوز، عبد الكريم قندوز، **مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي-نظام حماية الودائع والحوكمة-**، الملتقي العلمي الدولي حول: "الإصلاح المصرفي بالجزائر-واقع وأفاق-، جامعة ورقلة، دون ذكر السنة.

ــ بن نافلة قدور، عرابة رابح، **التسويق البنكي وقدرته على إكساب البنوك الجزائرية ميزة تنافسية**، ملتقي المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،أيام:14-15 ديسمبر، دون وجود سنة.

ــ حسين بلعجوز، "**إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**"، الملتقي الوطني حول: المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة-مخاطر-تقنيات، جامعة جيجل، أيام: 06-07 جوان 2005.

ــ عبد الجليل بوداح، **معالجة موضوع المخاطرة في مجال منح القروض البنكية**، الملتقي الوطني الأول حول: "النظام المصرفي الجزائري واقع وأفاق"، جامعة الشلف، أيام: 05-06 نوفمبر 2001.

ــ عبد الناصر سيد درويش، إطار مقترح في استراتيجيات تخطيط وتدقيق الحسابات بشأن المخاطر في المصارف التجارية، مداخل مقدمة للمؤتمر الدولي العلمي السابع حول: "**إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة**"، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، يومي: 16-17أفريل 2007.

ــ غول فرحاتن بومدين يوسف، الأخطار ونماذج في المؤسسات، الملتقي الثالث حول:" **استراتيجية المخاطر في المؤسسات-الأفاق والتحديات**"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يوم: 26 نوفمبر2008.

ــ كمال رزيق، التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، ملتقي الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، "**تحت عنوان تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية**" ، الجزائر، أيام 5-6 أفريل 2012.

ــ محمد بن بوزيان، سوار يوسف، **إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة**، المؤتمر العلمي السنوي السابع، حول: "محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي-دراسة حالة BNA بسعيدة"، جامعة الزيتونة، الأردن، أيام: 16-18 أفريل 2007.

ــ محمد بوزيان وأخرون، **البنوك الإسلامية والنظم الاحترازية الجديدة**، المؤتمر العالمي الاقتصادي والتمويل الإسلامي، قطر، أيام 19-21 ديسمبر، دون وجود السنة.

ــ مفتاح صالح، معارفي فريدة، **المخاطر الائتمانية(تحليلها-قياسها-إدارتها والحد منها)**، مداخلة مقدمة إلي المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول:" إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة"، جامعة الزيتونة، الأردن، أيام: 16-18 أفريل 2007.

ـ منصور منال، "**إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية القطرية والاقليمية**"، الملتقي العلمي الدولي حول:" الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي: 20-21 أكتوبر 2009.

ـ نصر عبد الكريم، أبو صلاح مصطفى، **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2 –دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا، الأردن، أيام: 04-07 جويلية 2007.

د ـ <u>المجلات</u>:-

ـ بلعزوز بن علي، **استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مجلة الباحث، العدد07، جامعة الشلف، 2009-2010.

ـ طاري محمد العربي، **المزيج التسويقي للبنوك التجارية "حقائق وأفاق"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد08، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2005.

ـ يوسف سعداوي، **تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر إشارة لحالات بعض الدول العربية**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد03، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جوان 2007.

ه ـ <u>القوانين والتشريعات</u>:-

ـ المادة 152 من القانون التجاري الجزائري.

ـ قانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض.

ـ المادة 112 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض والمؤرخ في 14 أفريل 1990.

ـ مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 11، يوم 16 مارس 1982.

II ـ <u>قائمة المراجع باللغة الأجنبية</u> :-

ـ Chiristian Marmuse, « **Gestion de trésorerie** », librairie UN Ibert, paris,1998.

ـ Delaplace .M, « **monnaie et financement de l'économie** », paris, Ed dounod,2003.

ـ Farouk bouyacoub, « **l'entreprise et le financement bancaire** », Edition Dahleb, Alger, 2001.

ـ Lendrevie lindon, « **Mercator 6 éme Edition** » , Dalloz, paris ,2000 .

ـ M. Bensaft, « **la gestion du risque de Marché** », Application de la valeur-à-Risque séminaire national du système bancaire Algérien et les changement économiques, Université du Chleff, 2004.

ـ Mohga Bassim, **« Banks financiel risks Management and knowled economy** »,2007.

ـ G. Jacoud, « **le système bancaire français** », Armand colin, paris, 1996.

III ـ المواقع الالكترونية:-

ـ ليال سارة، **متطلبات اندماج البنوك الجزائرية** ،مقال منشور في الموقع الالكتروني:

htt//www.htm.com ،منتدى طيبة الجزائرية 2014/02/28.

ـ أحمد السيد الكردي، **الائتمان المصرفي**، بحث منشور على الموقع الإلكتروني:

http://konana online .com/users/ Ahmed kordy/poste/156851، بتاريخ 24/ 2014/03، على الساعة 14:30.

ـ بلعجوز حسين، بوقرة رابح، **إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلي حالة الجزائر**، الموقع الالكتروني:

http://www.lacpa.org.lb/Includes/Images/Docs/TC/newsletter23/3%20Idara%20Hadissa.pdf، بتاريخ2011/03/08 الساعة 01:14.

ـ الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، بتاريخ:2014/04/22، الساعة:11:50،

www.badr-bank.net

الملحق رقم(01):- بطاقة التوفير بدر الخاصة بوكالة بسكرة

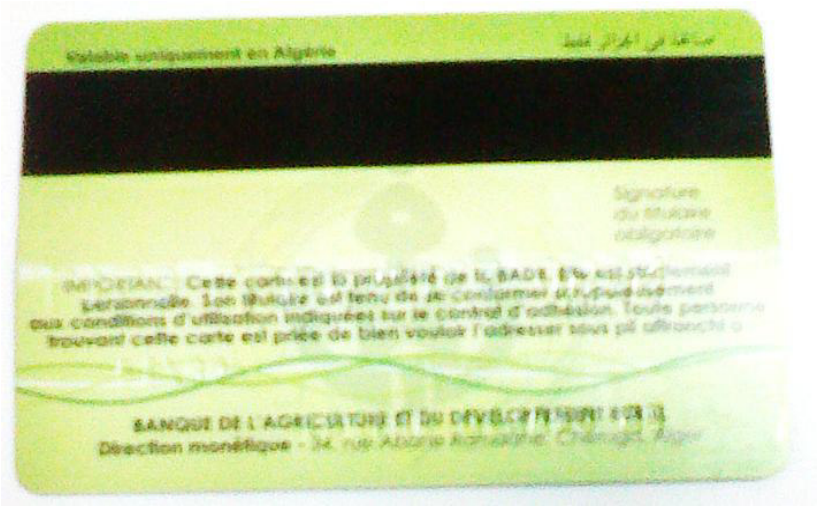

الملحق رقم(02):- بطاقة ما بين البنوك CIB

الملحق رقم(03):- وثيقة السند لأمر خاصة بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -بسكرة-

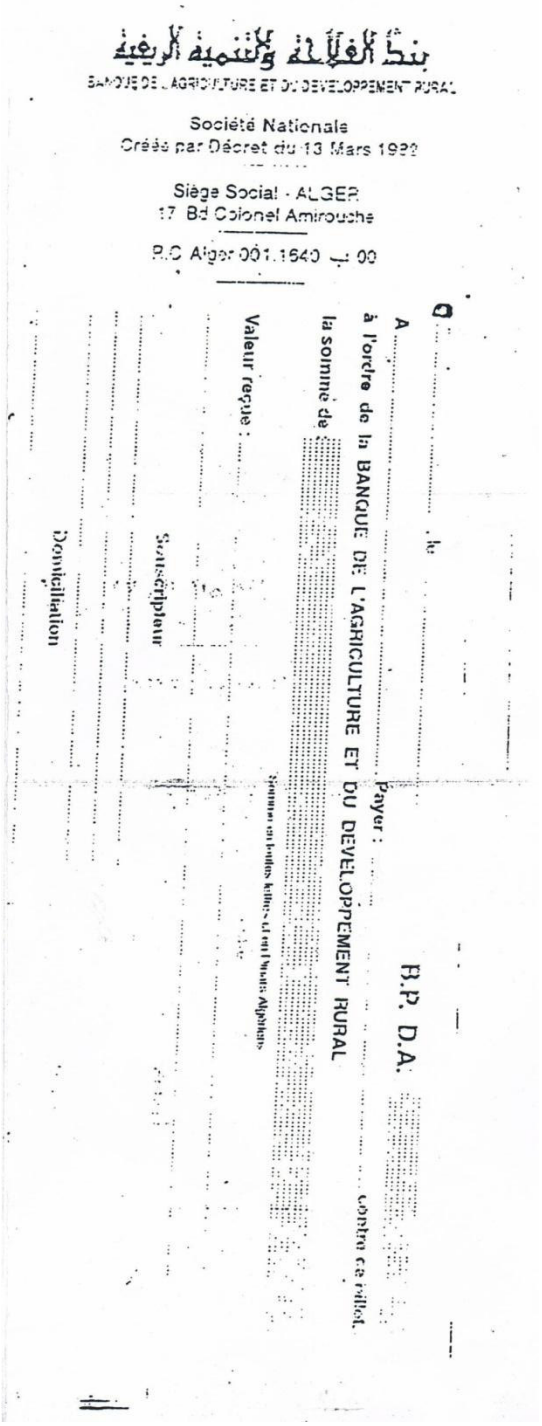

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Société Nationale
Créée par Décret du 13 Mars 1982

Siège Social : ALGER
17 Bd Colonel Amirouche

R.C Alger 001.1640 ب 00

Le

A

B.P. D.A.

Payer :

à l'ordre de la BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

la somme de

contre ce billet.

Valeur reçue :

Souscripteur

Domiciliation

الملحق رقم(04):- وثيقة خاصة بالاستفسار عن العميل لدي البنك المركزي خاصة بوكالة BADR بسكرة

B.A.D.R BANQUE

G.R.E BISKRA ELOUED

A.I.E BISKRA 393

FICHE DESCRIPTIVE REVISITEE

DECLARATION DU BENIFICIARE DE CREDIT

N° de compte du client :

Numéro d'ordre :0

-identification de l'établissement déclarent : BADR BANQUE

Nom de l'établissement déclarent : BADR BISKRA

Code banque:/ /

Code agence : 393

Date d'octroi du crédit :

première déclaration A enregistrer

déclaration à modifier

déclaration a radier du fichier domiciliation

--identification du bénéficiaire de crédit :

Numéro d'identification fiscale (N/F):/

Numéro du registre de commerce:

Clè banque d'ALGERIE :/ / / / / / / / / / / / / / / / / /

Nom ou raison sociale du bénéficiaire :

Sigle de l'entreprise :

Date de naissance ou de création :

Lieu de naissance ou de création :

Code wilaya

Adresse complète du bénéficiaire :

Secteur d'activité (17sections) — code secteur

Branche d'activité (60 division) — code Branche

Forme juridique — Code F.juridique

Date de remise :

Cachet et signature de la personne habilité à signer les déclarations à la centrale des risques